



PROVISIONAL

A/PV.2275
1 November 1974
ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والعشرون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الألفين والمئتين والخامسة والسبعين

المنعقدة بالمقر في نيويورك

| | | |
|----------------|-----------------|----------|
| (ساحل العاج) | السيد آكسي | الرئيس : |
| | (نائب الرئيس) | |
| (هايتي) | السيد أوغستين | ثم : |
| (الجزائر) | السيد بوتغليقة | ثم : |
| | (الرئيس) | |

قضية قبرص:

مواصلة نظر البند رقم ١١ من جدول الأعمال

(أ) مشروع القرار المقدم من قبرص .

(ب) تقرير اللجنة السياسية الخاصة .

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .

أما التصديحات فينبغي ألا تتناول في نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل الي " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, Room

LX-2332 مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وهي أن هذا المحضر وزع في ٢١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ ، فان التاريخ النهائي لقبول

التصديحات سيكون ٢٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المسهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

مواصلة نظر البند ١١ من جدول الأعمال

مضية قبرص :

(أ) مشروع القرار المقدم من قبرص (A/L.738)

(ب) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/9820)

السيد الرئيس (الكلمة بالفرنسية)

قبل أن أعطي الكلمة للمتحدث المسجل على القائمة ، أود أن احيي الجمعية العامة بأن مشروع القرار قد قدم ، ووزع تحت رقم A/L 739 بجميع اللغات .

السيد مارتينينكو (جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) ان الموقف الحالي في قبرص والذي يشير اهتماما كبيرا في العالم أجمع ، هو نتيجة للتدخل الخارجي الفاضح في شئون قبرص الداخلية ، وهي عضو في الأمم المتحدة . وان هذا الموقف قد أحدث في شرق البحر المتوسط موقفا متفجرا يهدد بصورة خطيرة السلام والأمن الدوليين . وان الموقف الراهل في هذه المنطقة يرجع أساسا الى بعض دوائر حلف شمال الأطلسي التي دبرت مؤامرة ضد الدولة المستقبلية وصاحبة السيادة وهي دولة قبرص . ومن الواضح تماما أن مخططات المتآمرين ، كانت ترمي الى الإطاحة بالحكومة الشرعية لقبرص ، وأشاعة الانقسام في البلاد ، وتقسيم البلاد واحالتها الى قاعدة لحلف شمال الأطلسي .

وان الحكومة العسكرية اليونانية قامت بانقلاب من أجل تحقيق هذا الهدف ، وقد أدى ذلك الى وقوع خسائر كثيرة في الأرواح ، كما أن اقتصاد قبرص قد تعرض لخسائر كبيرة أيضا . وأن النشاط الاقتصادي قد توقف كما أن الموانئ التي تستخدم في قبرص قد أغلقت أيضا . وتم تدمير آثارا تاريخية أيضا بسبب اراقة الدماء واضرار كثير من القبرصيين الى مفارقة منازلهم .

وأن الأمين العام قد قال في تقريره هذا العام :

” ان احدى النتائج المؤسفة للأعمال العسكرية الأخيرة ، هو ذلك الموقف الثقيل

بالصون الذي يعيش فيه سكان الجزيرة بغير مأوى ، وادنين يعانون من صعوبات كثيرة .

(S/11488/ADD.1)

(السيد مارتينينكو ، جمهورية
أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

وفي هذا الصدد ، فان حكومة جمهورية قبرص تحت بضرورة ملحة بأن تعود الى الحياة فسي
سلام وحرية من أجل الدفاع عن سيادتها . ولهذا فان هذه الحكومة قد اتجهت الأمم المتحدة
وترجو الجمعية العامة ومجلس الأمن بأن يدرسا الموقف في قبرص باعتباره موقفا ملحا وبالغ الأهمية ،
وأكدت على ضرورة حل الازمة بالوسائل السلمية وفقا لمبادئ منظمة الأمم المتحدة .

واقترنا منها بأن اقرار السلام والأمن الدوليين يتطلبان القضاء بأسرع وقت ممكن على بؤرة التوتر في شرق البحر المتوسط ، ونظراً لأن شعب قبرص ينبغي عليه أن يؤكد سيادة بلاده واستقلالها ، فان وفد أوكرانيا قد وافق على ادراج البند بعنوان " قضية قبرص " في جدول أعمال الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة .

وان المناقشة التي تدور حول هذه المسألة تؤكد النتائج المسبقة ، وهي أن سبب الأزمة المباشر والذي يعيش فيه شعب قبرص هو التدخل الخارجي واستخدام القوة . ومن ثم فمن الطبيعي جداً أن غالبية الأعضاء تشارك في التعبير عن هذا القلق بالنسبة لمصير عضو من الأمم المتحدة وهي جمهورية قبرص . وينبغي أن نرى أنه من الضروري جداً أن تؤمن لهذا البلد سيادته واستقلاله ووحدة أراضيه .

ان الموقف القائم في قبرص لا يشكل قلقاً بالغاً فحسب ، ولكنه يتطلب اتخاذ اجراءات سريعة وفعالة تمكن بالفعل من أن يتم اقرار السلام والهدوء في جمهورية قبرص . وان قرار مجلس الأمن رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٧٤ الذي أقر بالاجماع يوم ٢٠ تموز/يوليه من هذا العام ، يرمي الى تحقيق هذا الهدف . وان مغزى هذا القرار - كما تعرفون - هو وضع نهاية للتدخل الأجنبي ضد جمهورية قبرص وانسحاب القوات الأجنبية من أراضيها واقرار النظام الدستوري في الجزيرة . وبعبارة أخرى فان هذا القرار يحدد خط التسوية السياسية ويرمي الى حل المشكلة الأساسية بانسحاب القوات الأجنبية التي تدخلت في قبرص . وان وفد جمهورية أوكرانيا يعتبر أنه ان لم يتم استيفاء كل هذه الشروط فلا يمكن حل مشكلة قبرص بأي حال من الأحوال .

وينبغي أن نلاحظ - للأسف الشديد - أنه حتى الآن فان هذا القرار الذي صدر عن مجلس الأمن مازال دون أثر وما زال حبرا على ورق . والسبب في ذلك مرجعه ليس الى تعقيد المشكلة ، ولكن الى غيبة ارادة بعض الدوائر عن حل هذه المشكلة ، بالرغم من أن نفس هذه الدوائر تعلم جيداً أن استخدام القوة بصورة دائمة لا يمكن أن يحل المشكلة القبرصية . ولكنه يزيد من توتر الموقف في قبرص ، مما قد تكون له انعكاسات سيئة وسلبية على الموقف الدولي كله . ولا يمكننا أن نخفل أيضاً حقيقة أن دوراً خاصاً سيثا قد لعب في هذه القضية من قبل دوائر حلف شمال الأطلسي ، وبسبب المناورات السياسية . وقد تمت هذه المناورات من وراء ظهر الشعب القبرصي .

وان ——— الدوائر قد حاولت أن تطبق الضمانات المزعومة ضد ارادة شعب قبرص ولكن هذه القرارات لم يمكن تطبيقها بأية حال من الأحوال لأن النية الطيبة لم تكن متوافرة . وان الضمانات التي نصت عليها اتفاقات زيوريخ ولندن لم تسو مشكلة قبرص لانها تركت الباب مفتوحا أمام التدخلات الأجنبية في قبرص . وان هذا النظام من الضمانات قد فشل وثبت فشله ، وذلك ليس فحسب لأنه لم يحل دون التمرد ولكنه هدد حرية واستقلال ووجود الدولة القبرصية . وان نظام هذه الضمانات ضد التدخل الأجنبي أصبح في الواقع نظاما للتدخل الأجنبي في شؤون قبرص ، ومن ثم فان أية محاولة لحل مشكلة قبرص من جانب دول عدم الانحياز ينبغي أن تقيم الاعتبار لكل هذه العوامل . واننا ينبغي أن نعمل ، ليس فحسب على اعادة الوضع الطبيعي للجزيرة ولكن ينبغي أن نعمل على ازالة الكثير من الصعوبات في هذا المجال .

وان الوفد الأوكراني يعتقد أن الاقتراح العملي من أجل حل مشكلة قبرص يتمثل في اقتراح الحكومة السوفيتية بتاريخ ٢٢ آب/أغسطس ، وأن الحكومة السوفيتية تقترح عقد مؤتمر عالمي في إطار الأمم المتحدة تشترك فيه قبرص وتركيا واليونان وكافة الدول الأعضاء في مجلس الأمن . ان الاقتراح السوفياتي ينص أيضا على اشتراك دول أخرى في هذا المؤتمر ، ولا سيما دول عدم الانحياز . ان عقد مثل هذا المؤتمر التمثيلي بالاشتراك المباشر لممثلي قبرص من أجل حل الجانب الدولي للمشكلة القبرصية له أهمية عظمى في واقع الأمر ، ونحن مقتنعون بذلك . ولا يمكن أن ننسى المسؤولية الجسيمة التي تقع على الأمم المتحدة وعلى مجلس الأمن وعلى الجمعية العامة حينما يتعلق الأمر بالدفاع عن استقلال ووحدة أراضي جمهورية قبرص باعتبارها دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة . وأن وفد أوكرانيا السوفيتية يعبر عن أمله في أن الجمعية العامة ينبغي أن ترفع صوتها من أجل الدفاع عن استقلال وعن سيادة وعن وحدة أراضي قبرص ، أن تطالب بانسحاب كافة القوات الأجنبية من الجزيرة ، ومن أجل عودة كافة اللاجئين الى منازلهم ، وحتى يستطيع القبرصيون أن يحلوا بأنفسهم المسائل الداخليه والمشكلات الداخلية في بلادهم .

ان ذلك سوف يكون اسهاما كبيرا من أجل حل مشكلة قبرص بفضل ضمانات الأمم المتحدة . ان مجلس الأمن يستطيع ، وينبغي أن يلعب دورا هاما في حل مشكلات قبرص ، ولذلك ينبغي عليه أن ينفذ القرارات التي تبناها بالنسبة لقبرص والتي تحدد أسس التسوية السياسية للقضية القبرصية ،

وذلك هو الهدف الذي اقترحه وفد قبرص في الجمعية العامة ، وان النداء الذي وجه الى كافة الدول من أجل احترام استقلال قبرص ووحدة أراضيها وسياسة عدم الانحياز التي تنتهجها والامتناع عن كافة التدخلات ضد هذه الجمهورية وفي شؤونها الداخلية ، وانسحاب كافة القوات الأجنبية وكافة الموظفين العسكريين في قبرص ، ووقف الوجود العسكري في قبرص وكافة التدخلات العسكرية الأخرى ، وأى تدخل في الشؤون الداخلية ، واتخاذ الاجراءات اللازمة من أجل عودة كافة اللاجئين الى منازلهم بأسرع ما يمكن . ان كل هذه النداءات الواردة في مشروع قرار قبرص تتماشى مع المصالح الحيوية للشعب القبرصي ، سواء القبارصة اليونانيين أو القبارصة الأتراك والذي يدعون الآن غالبا ثمن المفامرات العسكرية التي دارت في بلادهم .

واننا نرى أن المهمة الجسيمة للأمم المتحدة تتمثل في مساعدة الشعب القبرصي الذي يستغيث بالأمم المتحدة . وان قبرص تنتظر من الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تسهم في الدفاع عن سيادتها وعن استقلالها وأن تؤيد مطالبها من أجل انسحاب كافة القوات الأجنبية ومن أجل عودة اللاجئين الى منازلهم وديارهم ، ان قبرص في حاجة الى مساعدة الأمم المتحدة لأن سيادة واستقلال قبرص ووحدة أراضيها لا تتمشى مع الرغبة في ضم الجزيرة الى بلاد أخرى .

واننا نرجو أن تحظى هذه التطلعات ، وتطلعات حكومة قبرص أيضا بالتأييد من جانب
الغالبية العظمى في الجمعية العامة . وأن مجلس الأمن ينبغي أن يطلب من كافة الدول أن تعمل
على إنهاء بؤرة التوتر في هذه المنطقة ، وأن تمكن قبرص من العودة الى حياة آمنة ومستقرة .
السيد / لورانس ماكينتاير (الكلمة بالانجليزية) (استراليا) : ان كل ما حدث في الشهر
الثلاثة والنصف الأخيرة في قبرص قد أثار قلقا عميقا لدى جميع أعضاء الأمم المتحدة بطبيعة الحال .
وقد أثار قلق استراليا بدرجة أكبر من كل هذا ، وباعتبارها عضوا في الكومنولث ، فاننا قد استقبلنا
مستوطنين كثيرين من قبرص ، وبالتالي فاننا نتعاطف تعاطفا شديدا مع جمهورية قبرص في محنتها
لقد أبدينا اهتماما بدرجة كبيرة خلال العشر سنوات الماضية بالمشاركة في قوات الطوارئ للأمم
المتحدة في قبرص ، وقد أسهمننا في النواحي المالية من أجل خلق الظروف الملائمة لتسوية مشكلة
قبرص .

اننا جميعا ندرك تماما التوترات الشديدة التي تسود الجزيرة منذ الماضي البعيد ، ليس
فقط بين الطائفتين ولكن داخل الطائفة اليونانية أيضا . وكنا نفكر أن هناك سببا للأمل فني
أن استئناف المحادثات بين قادة الطائفتين في العام الماضي يمكن أن يؤدي الى تخفيف بعض
التوتر . ان الاحداث العنيفة التي بدأت في ١٥ يوليو الماضي والتي أدت الى الاحتلال العسكري
لجزء كبير من الجزيرة قد أدت الى نكسة كبيرة في تلك الآمال وأدت الى زيادة التوترات والعداوة .
ان ، دونك في . سهرية قبرص يعتبر مأساويا بأبعاد جديدة ، وهذا يتطلب ممارسة للنسيئة
الطيبة من جانب الأطراف المعنية ، ليس ذلك فحسب ولكن الموقف يتطلب الحكمة الجماعية لنا جميعا
في هذه الجمعية .

ان الموقف الحالي في قبرص هو موقف لا يمكن لأى منا يهتم برفاهية ذلك الشعب في تلك الجزيرة
العجيرة الا أن ينظر اليه بتعاطف شديد . ان سبب ذلك يمكن تتبعه في الماضي البعيد ، ولكنني
لن أتحدث حول ذلك هنا . واذا ما كنت أدخل شيئا شخصيا في هذا الموضوع ، فان اهتمامي
بهذه المشكلة يرجع الي عشرين عاما مضت حيث كنت في لندن . وفي تلك الآونة كنت أجمع من
وقت لآخر بصديق قديم هو الفيلد مارشال سير جون هاردينج ، وهو الآن لورد هاردينج ، في تلك
الآونة كان قائدا وحاكما لقبرص . كان تعاطفه مع شعب قبرص ووصفه لمشكلات قبرص باعتبارها مشكلات
كبيرة ، قد عبر عنها منذ ذلك الحين في أوقات مختلفة في الأمم المتحدة .

لقد تحدثت في نفس الوقت مع موظفين مختلفين ، وأصدقاؤنا كانوا يهتمون اهتماما كبيرا بمشكلة قبرص وكانوا يبحثون عن حل بشكل جاد لها . وفي هذا المجال فقد كانت هناك امكانيات مختلفة ، كان يمكن للطائفتين في قبرص أن يتمتا بالحقوق التقليدية ، وتمييز كل من الطائفتين في جو من التعاون والتسامح المتبادل . ولقد وجدنا أنفسنا دائما نتفق على أن مصير قبرص لا بد أن يترك للشعب نفسه وللطائفتين .

ان عدم تحقيق ذلك في السنوات التالية أمر محزن ومثير للقلق لنا جميعا باعتبارنا نقد ر قوة شعب قبرص وقدرته بدلا من ذلك كان هناك تبادلات مريرة بين ممثلي الطائفتين وممثلي اليونان وممثلي تركيا في الجمعية العامة ، ومنذ عدة أيام .

هناك مناسبات تمكنت من أن أعرض فيها وجهة نظر استراليا حول قبرص ، وذلك في السنوات الماضية ، ولن أكرر ذلك في هنا . ان الموقف في قبرص موقف يواجهنا والأهداف التي نراها ، والتي ينبغي أن تهتم بها الجمعية العامة هذه ، وتحاول أن تحققها ، هذه الأهداف لا بد أن تستأثر باهتمامنا كله . ويمكن أن نتفق على هدفين رئيسيين ، أحدهما ألا نجعل ممثلي الطائفتين لا يقومان بالمهمة التي يستطيعان القيام بها ، في جو خال من الانفعال ، أو التشكك خاصة وأن الطرفين يهتمان بسلام واستقلال قبرص . أما الهدف الثاني فيتعلق برفاهية شعب قبرص وعودة الحياة الطبيعية هناك ، والبدء في عملية التعمير الاقتصادي والاجتماعي . ان مشكلة المهجرين اللاجئين هي مشكلة كبيرة لأن ثلث السكان من كل من الطائفتين قد شرد في تلك الجزيرة الصغيرة ، وقد حان الوقت أن نفكر في شعب قبرص ، ولا نستطيع أن نقول أن نسبة كبيرة في تلك الدولة يمكن أن تستمر في أن تنتقل من وضع اللاجئ إلى وضع المشرد . ومن ثم فلا بد أن نؤكد على عودة المشردين إلى مناطق دائمة ومنازل دائمة ، هذا يقوم على أسس الانسانية وهذا ضروري لتمكين الحياة الاقتصادية والاجتماعية في قبرص في أن تستمر وأن تزدهر .

ان حكومة استراليا واهتمامها بقبرص وبكل من الطائفتين ، قد سجل تماما . ولقد انضمنا إلى الدول الاخرى التي اسهمت في مساعدة الصليب الأحمر الدولي في عمليات الاغاثة بالجزيرة اننا نقف وراء جهود الأمم المتحدة وأمينها العام ومثله الخاص في قبرص ، وقوة الأمم المتحدة في قبرص ، في جهودهم للتخفيف من معاناة الأبرياء نتيجة للنزاعات الأخيرة . وفوق كل شيء ، ان على شعب قبرص ان يقرر مستقبله دون أن يتعرض لتأثيرات انقسامية تجي من ضغوط خارجية .

وهناك بداية مشجعة تكمن في المحادثات بين كليريدس ودنكاش . اننا نرحب بذلك ، ونأمل أن يتحقق تقدم في هذا السبيل . ومن الحتمي أن تعطى هذه المحادثات أولوية وفرصة كي تضع الأساس لتسوية شاملة .

وفيما يتعلق بالترتيبات الدستورية في المستقبل ، التي يمكن الاتفاق عليها ، فان هذا أيضا يرجع الى الطائفتين ، ان المصادر الخارجية يجب أن تمتنع عن أن تفرض ذلك . ان دور الأمم المتحدة كما نرى ، هو ان تشجع الأطراف المعنية ، بما في ذلك تركيا ، واليونان كي تساعدا الطائفتين على القيام بحوار ، واحترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لقبرص . وما لاشك فيه - وهذا الطلب وفدى الاخير والطمح - أن كافة القوى الاجنبية والعسكرية الموجودة في الجزيرة - فيما عدا تلك الموجودة وفق لاتفاقيات دولية تشترك فيها قبرص - لا بد أن تنسحب وفقا للطلبات المتكررة من جانب مجلس الأمن .

وليس من هدف في ان اعقب في هذه المرحلة حول مشروع القرار الذي فغمه ممثل قبرص . واحتفظ بحقي في أن أفعل ذلك في مرحلة متأخرة حول هذا الموضوع وأي مشروع قرار يمكن أن يعرض أمامنا .
السيد / هانغ (الصين) (الكلمة بالصينية) : ان وفد الصين قد استمع الى البيانات التي ادلى بها ممثلو الاطراف المعنية والبلدان الاخرى . ونود أن نبدي الآن بعض الملاحظات حول مشكلة قبرص :

ان شعب وحكومة الصين يهتمان اهتماما كبيرا بتطورات مشكلة قبرص ، واننا نعرب عن تعاطفنا مع الشعب القبرصي في أزمته . ان مسألة قبرص هي ارث للحكم الاستعماري الامبريالي ، ان السياسة الامبريالية ، سياسة فرق تسد ، وربط هذا بذاك ، قد بذرت بذور النزاع .

وكما يمكن أن نذكر ، فانه بعد استقلال جمهورية قبرص فان نزاعين ذويين قد نشبا بين الطائفتين التركية واليونانية . واليوم فان السبب الداخلي للتطورات الخطيرة في قبرص يكمن في عدم تسوية المسائل المختلفة بين الطائفتين القبرصيتين ؛ والسبب الخارجي هو التنافس والتخاصم بين القوتين العظميين .

ان قبرص ، ان توجد في شرق البحر الأبيض المتوسط ، هي مكان ذا أهمية استراتيجية . وهذا هو السبب الذي يجعل التخاصم في السنوات الماضية حول قبرص يزداد عنفا مع تكثيف هذا التخاصم للهيمنة في أوروبا ، والشرق الأوسط وعلى البحار . ان انقلاب تموز / يوليه جزء لا يتجزأ من تعاملات القوى العظمى

ومع ذلك ، فان القوة العظمى الأخرى لم تصل بعد الى ادراك فشلها . ان تلك القوة العظمى بعد انقلاب تموز/ يوليه ، قد فعلت كل ما في وسعها لزيادة الخلاف ، كي تؤدي الى استفحال الموقف . وقد أصدرت بيانا بعد الأخير يرفع شعارات صيانة السلم والأمن ويبدى الاهتمام بمصالح الشعب القبرصي ، وقد مت مشروع قرار من يوم من الأيام تبعه اقتراح آخر في اليوم التالي في اجتماعات مجلس الأمن ؛ يستهدف ارسال بعثة خاصة في وقت وتعلن عن عقد " مؤتمر دولي" وانشاء نظام دولي جديد للضمانات في وقت آخر .

يمكن أن نسأل : ماهي المصالح التي تخدمها هذه القوة العظمى بأن تعلن عن كل هذه الأشياء بهذه السرعة ؟ كما يقول المثل الصيني ، " استمع الى كلمات الانسان واحكم عليه بأعماله" يمكن أن ننظر الى السجل غير المشرف لتلك القوة العظمى في السنوات الأخيرة والتي بعثت قواتها البحرية في تلك المنطقة . لننظر الى اعمالها القبيحة الخاصة بجنى الأرباح والمكاسب خلال حرب الشرق الأوسط بتقديم ما يسمى " بمساعدة البلدان العربية " وتوسعها وتغلغلها في الشرق الأوسط؛ وارسالها في الوقت نفسه بالآلاف المهاجرين الى اسرائيل على حساب الشعب العربي ، وعلى حساب الشعب الفلسطيني محاولة الحصول على المعاملة التفضيلية من القوة العظمى الاخرى ، لا يمكن أن يكون صعبا في أن نرى أن أعمال تلك القوة العظمى حول مسألة قبرص ليست لخدمة أهداف الطائفتين في قبرص ، ولكنها حيل قديمة تستهدف خدمة مصالحها الشخصية والذاتية . ومهما كانت تغطي اعمالها ، فلها هدف واحد ، الا وهو ، ان تخطط طريقها في تلك المنطقة لابعاد تلك القوة الأخرى وتحقق حلم القياصرة القديم فيما يتعلق بالتحكم في منطقة البحر الأبيض المتوسط . لقد ذكرنا في مناسبات كثيرة أن التخاصم بين القوى العظمى واعتدائها هي السبب الرئيسي في الاضطراب في العالم الحالي . وعلى حين ترفع شعار " التوافق " كل يوم ، فانهم يخلقون التوتر في كل مكان . وفي كل مكان يحدث أي اعتداء من جانب هذه القوى فان البلدان والشعوب تماني . ولقد ثبت ذلك من جراء تطور الموقف في قبرص .

واليوم قد أصبح واضحا بدرجة متزايدة ، انه اذا ما كان تدخل القوى العظمى وتخاصمها لا بد أن يسمح به ، فان الموقف في قبرص سوف يبقى متوترا والمشكلات سوف تصبح معقدة بدرجة أكبر . ومن ثم ، من أجل تسوية مسألة قبرص يكون من الحتمي . ان نقضى على تدخل القوة العظمى

ونقف ضد اعتدائها وتخاصمها ونقف ضد مؤامراتها وتخريبها وبصفة خاصة تلك القوة العظمى التي تقول كلاما حلوا ولكنها تخفي السم في قلبها .

ان الحكومة الصينية تؤكد أن استقلال وسيادة ووحدة أراضي قبرص لا بد وأن تحتم ، واننا لنأمل بشكل مخلص أنه من خلال المفاوضات الجادة فان الطائفتين التركية واليونانية سوف تجدان حلا مناسباً للمشكلات الموجودة في علاقتهما حتى يعيشا في سواة وتعاون وتماسك . واننا نقف ضد تعامل البلدان العظمى .

ونقول ، انه في المقام الأخير ، فان تسوية مشكلة قبرص تتوقف على الشعب القبرصي نفسه . ان الشعب القبرصي قد كسب استقلاله من خلال نضالات طويلة في الماضي ، ويستطيع أن يصون استقلاله في النضال ضد الامبريالية والمهيمنة ، ويقوم بادارة شؤونه الداخلية جيداً .

وعلى الرغم من تعقّد المسألة القبرصية ، طالما أن الحائفتين اليونانية والتركية في قبرص والبلدان المعنية تريد وتسعى الى تسوية خلافاتها عن طريق المفاوضات السلمية على قدم المساواة وبإخلاص ، فان مسألة قبرص يمكن في النهاية أن تسوّى بشكل معقول .

اننا نسعد ان نلاحظ أنه في الآونة الأخيرة استطاع قادة الحائفتين التركية واليونانية أن يعقدا بعض المحادثات حول تبادل الأسرى ، وحول اطلاق سراح الطلبة المعتقلين والمدرسين المعتقلين ، ان البيان عن المحادثات قد ذكر أيضا أن القادة ناقشوا "بعض المسائل الهامة الأخرى" ، مثل هذه المحادثات والاجتماعات ما زالت جارية ، ان هذا التقدم في الموقف في قبرص هو بداية طيبة لتسوية المسألة القبرصية ، وكما قيل وبحق في خطابات كثير من الممثلين فاننا نأمل أن تلك المحادثات سوف تؤدي الى حل يكون مرضيا لكافة الأطراف المعنية ،

وعلى النطاق الدولي فان نضال الشعب القبرصي لحيانة استقلاله وسيادته ووحدة أراضيـــــــــــــــــه ، هو جزء لا يتجزأ من كفاح بلدان العالم الثالث وشعبه ضد الامبريالية والهيمنة ، اننا لنقدر الجهود التي تبذلها كثير من بلدان العالم الثالث لمعارضة تدخل أي من القوى العظمى ، ومن أجل تسهيل التقارب والتعاون بين الحائفتين القبرصيتين وتطوير تسوية للمسألة القبرصية ، اننا نأمل أن يستطيعوا أن يلعبوا دورا ايجابيا ، اننا أصدقاء مع قبرص واليونان وتركيا ، وقد عانينا من التعامل الاستعماري والامبريالي والظلم الاستعماري والامبريالي ، وسياسة فرق تسد ، وبالإضافة الى بلدان العالم الثالث والبلدان الأخرى ، فاننا سوف نبذل الجهود الايجابية للقضاء على تدخل القوى العظمى ، ونحقق تسوية معقولة لمسألة قبرص .

السيد مونغونو (نيجيريا) (الكلمة بالانجليزية) : ان الأمم المتحدة ان تهتم مرة أخرى بالمشكلة المعقّدة للتنسيق بين وجهات النظر المختلفة وتحقيق التصالح بين المصالح المتنافسة حول مسألة قبرص ، دعوني اؤكد منذ البداية ، أن وفدي يعتقد أن حسن السياسة التي لا تتمتع بالأناية يمكن أن تحقق الآمال المشتركة للسلام والعدالة والكرامة في تلك المنطقة ، ولذلك ينبغي علينا أن نحاول تحقيق تسوية سلمية وعادلة تقوم على المبادئ السامية والمثل السامية التي أسست عليها الأمم المتحدة ، وكأعضاء في المنظمة ، فاننا نقبل بشكل كامل ونؤمن بمبادئ المساواة في السيادة بين كافة الدول الأعضاء ، وتسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية ، واحترام وحدة الأراضي والاستقلال

السياسي لكل دولة ، دون استثناء ، ويمكن أن نحقق هذه الالتزامات الجادة فقط بأن نلتزم بمبدأ آخر ألا وهو عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى .

ان عام ١٩٦٠ كان يعتبر نقطة تحول في تاريخ القضاء على الاستعمار في العالم ، ان جزيرة قبرص قد انضمت الى الدول المستقلة حديثا ، وأصبحت في النهاية عضوا في الأمم المتحدة ، ومثلها مثل الدول الأعضاء الآخرين ، فان دولة قبرص هي وليدة لجهود الأمم المتحدة ، ومثل كثير من الدول كذلك فان الموقف في قبرص ما زال هشاً ، وهي مشكلة تحتاج الى التفاهم غير الانفعالي ، والصبر واهتمام العالم والمجتمع الدولي كله ، ومرة أخرى مثل كثير من الدول الجديدة في العالم الثالث ، فان قبرص كان عليها أن تجني حصيلتها من ميراث استعماري أكد على الاختلافات الثقافية والاختلاف في الأصل بين الطائفتين ، ويمكن أن نقول أن مثل هذا التركيز على الأصل ، هو السبب الرئيسي في الموقف المأساوي الحالي في قبرص ، ان كثير من البلدان هنا قد تأثرت بالنزاعات بين الطوائف ، وذلك نتيجة للاختلافات السياسية والجنسية والاختلاف في الأصل الوطني .

ولسوء الحظ فان قبرص أصبحت ضحية للتضاد والعداوة وقد اقترن ذلك بمعاودة القوتين المجاورتين ، ولذلك فبعد أن خرجت من المعركة ضد الاستعمار ، فانها لم تحصل على ثمار النصر ، صحيح انها قد حصلت على استقلالها ، ولكن ليس على تقرير مصيرها . ان ذلك يتوقف على القرارات التي تتخذ في اليونان وتركيا . هذا هو جوهر الموضوع ، ان التفرقة على أساس الأصل ، كانت دائما شبحا يهدد القبارصة . ومن ناحية أخرى ، فان التهديد الحقيقي للانقسام وهو مغلّف بالمقترحات الدستورية ، قد أدى الى خلق جو من عدم الثقة بين الطائفتين . ان الظاهرة قد أنشأت موقفا حرجا تعرضت له هذه الحكومة الشابة التي تسير في طريق عدم الانحياز .

ان الانقلاب الذي حدث في قبرص في ١٥ تموز/يوليو سنة ١٩٧٤ ، الموحى به من اليونان انما هو يعتبر محاولة لاخضاع شعب قبرص لما يظن الحكام في أثينا ، اننا ندمغ هذا التلاعب بسيادة واستقلال بلد نقيم معه صلات قوية وكثيرة ليس فقط في حركة عدم الانحياز ولكن أيضا في الكومنولث .

وبقوة مماثلة فان وفدى يد مع الخرزو الذي تلا ذلك لقبرص من جانب تركيا . ومن الواضح في الوقت الحالي أن الخرزو بدلا من أن يكون هدفة محذورا وهو استعادة الحكم الدستوري ، انما كان يستهدف في الواقع تقسيم الجزيرة . وانني ان أمثل بلدا كان يخوض حربا مدنية لستين ونصف لتحقيق وحدته

وسلامة أراضيه ، فالتنا نحث تركيا أن تحترم وحدة أراضي قبرص بأن تسحب قواتها . ان ذلك سوف يكون خطوة عتايمة الى الأمام من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٥٣ الصادر في ٢٠ تموز/يوليو سنة ١٩٧٤ ، ذلك القرار - ولا بد أن نؤكد هنا - يطلب من كافة الدول أن تحترم سيادة واستقلال ووحدة أراضي قبرص .

ان وفدي لا يعني بأي حال من الأحوال أن انسحاب القوات التركية سوف يحل بشكل فوري المشكلة المعقدة للجزيرة ، ومع ذلك فان مثل هذا الانسحاب سوف يسهل المرحلة التالية الضرورية ألا وهي مناقشة الحل العام ، لأنه دون العودة الى الحالة الطبيعية أو درجة منها ، لا يمكن لنا أن نرى مفاوضات مشمرة . ان ٤٠ في المائة من قبرص معتملة من جانب قوى أجنبية ، وأكثر من ٢٠٠ . ٠٠٠ من السكان أو حوالي ثلث السكان قد شردوا ، واقتصاد البلاد في حالة توقف ، وما زال أكثر من ذلك فان الحكومة القانونية للرئيس مكاريوس لم تعد بعد .

ان خطوات عاجلة لا بد أن تتم من أجل تصحيح هذا الموقف ، وذلك حتي تبدأ المفاوضات الجادة وفقا للفقرة ٣ من مندوب قرار مجلس الامن ٣٦٠ الصادر في ١٦ آب/أغسطس ١٩٧٤ .

ومن الحيوى ، كما جاء في القرار ٣٦٠ (١٩٧٤) أن تستأنف المفاوضات في جو من التعاون البناء . وان نتيجة هذا التفاوض لا بد أن لا توضع في وجهها العقبات أو يحكم عليها سلفا بالحصول على ميزات نتيجة لعمليات عسكرية .

ان اهمية القضاء على مشاعر المرارة بعد الانقلابات المدنية ، يمكن أن نقول أنها هامة جدا . ان وفدى يقول ذلك ولدينا خبرة بلدنا في هذا الموضوع . ومن المعروف جيدا الآن أن نيبيريا بعد حربها الأهلية ، قد حققت في آونة قصيرة ما وصفه بعض المراقبين بأنه معجزة القرن العشرين في التوافق وفي العلاقات الانسانية .

ان كثيرا من العوامل قد اسهمت في تلك النتيجة السعيدة . وليس أقل هذه العوامل الفلسفة التي تؤكد أنه في الحرب الأهلية ليس هناك منتصر وليس هناك منهزم . ان هذا العنصر لا بد من الاعتداد به باعتباره عنصرا هاما في أي تصالح قومي .

ان كثيرا من البلدان قد شبهت ما حدث في قبرص بحرب أهلية ، وانا كان ذلك صحيحا فان كافة القبارصة لا بد أن يتعلموا من تجربتنا في التصالح الوطني . ومن المحترف به أنه ليس من السهل أن نحارب المحاولات الانسانية والمرارة الانسانية كما لا يمكن أن نقمع رد الفعل للانتقام . ومع ذلك فان خطوات يمكن أن تتخذ من أجل تحقيق الامل في المستقبل في هذا الصدد .

ان أولئك الذين يقولون بأن قبرص ، مثل كثير من البلدان الجديدة ، هي دولة تركيبيية وهي اصطناع أو خلق اصطناعي ، وبالتالي فان بها مشكلة طائفية لا يمكن التوفيق فيما بينها ، لا بد أن يصرفوا جيدا أن هناك كثيرا من البلدان لديها مشكلات لغوية وثقافية ودينية كثيرا من البلدان في وقتنا الحالي لديها مشكلات من هذا النوع ان قوة وتماسك وتأثير تلك الدول الكبيرة قد نبعت من تصميم سكان تلك البلدان أن تزيد من التركيز على التشابهات والآمال المشتركة والاماني المشتركة وتوقعات السكان بدلا من التركيز على الفوارق المصلنعة التي تقسم الشعب . لقد حدث ذلك في بلاد مثل الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي . واني أجزؤ ان آمل أن ذلك يمكن أن يتحقق في قبرص آخذين في الاعتبار التصميم والارادة السياسية في النجاح .

ان وفدى يعتقد أن احدى عقبات تحقيق التوافق في قبرص ، هو أن الغالبية والاقلية يبدوا
أنهما ينظران الي رفاهيتهم باعتبارها تقوم على المواقف الساءة للبلد الاصيلي لكل . ان احدى
الوسائل التي يمكن أن تخرج الجزيرة من هذه الأزمة هي أن القبارصة الاتراك واليونانيين يفكرون في
أنفسهم كقبارصة أولا وقبل كل شىء . ان الاختلافات يمكن أن تحل بطريقة أسهل اذا لم يعتبر
السكان أنفسهم قبارصة أترك أو قبارصة يونانيين ، وانما كقبارصة . بهذه الطريقة يمكن أن يبنوا
بطريقة اسرع وأفضل ، وبطريقة أكثر استقرارا بالنسبة للمستقبل ، وبهذه الطريقة على الرغم مما حدث
في الماضي وسوء التفاهم في الماضي فانهم يستطيعون أن يضعوا وينشئوا الظروف اللازمة من أجل قيام
الطائفتين بالعيش في سلام وفي كرامة ومن أجل صالح كل سكان قبرص .

ان مسألة أن ذلك يبدو مستحيلا لا يجعلنا نتردد في محاولة تحقيقه . ان وفدى لمقتنع أن
قبرص التي تتمتع بولاء كل المواطنين لديها ، يمكن أن توجد ولا بد من بذل المحاولات لتحقيق ذلك
وكما قال وزير خارجية بلدى الدكتور أوكري أريكبو في ٣ تشرين الثاني / أكتوبر أمام الجمعية العامة .
” مهما كانت حقوق ومهما كانت أخطاء الاطراف في تلك الدراما المأساوية فاننا في نيجيريا
مقتنعون أن قبرص تستطيع أن تستمر كدولة ذات سيادة غير مقسمة ، وأن المواطنين في دولة
قبرص ذات السيادة يمكن أن يتعلموا أن يعيشوا تحت حكومة ذات سيادة . ان الترتيبات
التي تتخذ في قبرص بهذا الصدد مسألة داخلية . ان وفدى ليأمل أن الامم المتحدة سوف
تقدم مساعدتها وسلطاتها من أجل ضمان استقلال ووحدة أراضي قبرص ” (A/PV.2255.P12)

السيد رامفال (موريشيوس) (الكلمة بالانجليزية) : ان جزر موريشيوس قد عبرت عن قلقها

فيما يتعلق بالموقف في قبرص منذ يوم ٢٠ تموز/يوليو حينما تحدثت في مجلس الأمن ، بعد الاحداث
المؤسفة التي نعرفها جميعا والتي تشكل الاسباب العميقة للمشكلة المحروضة علينا اليوم . ان الموقف
الحالي في قبرص مفرج ومأساوى ، كما اشار الى ذلك عدد من السادة المتحدثين قبلي . ويتعين
علينا أن نهتم ليس فحسب باللاجئين والنازحين ولكن ينبغي أن نهتم أيضا وبصفة خاصة ببقاء دولة
صغيرة غير منحازة باعتبارها كيانا مستقلا وصاحب سيادة .

واننا نأمل لهذه المناقشة أن توضح المشكلات ، مع اقامة الاعتبار للموقف السائد في الامة
الراهنة في جزيرة قبرص وانه سوف يسهم في تأمين الاستقلال ووحدة الاراضي لجمهورية قبرص .

ان ممثلي الائتئين في قبرص قد عبرا بوضوح تام عن أنهما يريدان الابقاء على الاستقلال في قبرص وصيانتة . ونظرا لذلك فان ولاء الائتئين اليونانية والتركية ينبغي أن تكون في صالح دولة قبرص المستقلة وصاحبة السيادة .

ويجد ربنا ان نشير ايضا الى انه طالما ان تركيا واليونان قد اعربتا عن رغبتهما في احترام استقلال قبرص ، فان هذه النوايا الطيبة ينبغي أن تعقبها اعمال عقلية تترجم هذه النوايا الطيبة . وفي هذا الصدد فان المظاهر القائلة بان طرفا من الأطراف يحاول ان يضم جزءا من البلاد امسرى ينبغي أن يكون موضع تحقيق . ولقد اخذنا علما بما قاله السيد ممثل الطائفة التركية من : ان الاتراك يؤيدون استقلال قبرص ، ومن ثم فان ضرورة التعايش السلمي بين الطائفتين أصبح ضرورة لا محيين عنها . ومن ثم فان الاتحاد بين الطائفتين ينبغي أن يكون هو الطريق الامثل نحو تحقيق شخصية قبرص . وعلى الطائفتين ان تحددا ما اذا كان هناك ما يدعو لوضع اطار دستوري جديد . ومع هذا فان جزر الموريشيوس تود ان تقول ، ان فكرة الاتحاد ينبغي الا تتناوى على تقسيم الجزيرة . وان هذا الاتحاد ينبغي ان يكون اتحادا حقيقيا ، فاذا كان هذا هو الحل الذى تريده الطائفتان ، فان مسألة القطاعات التى تحتل الآن بعد التدخل الاجنبى ينبغي أن تفحص أيضا وفقا للاصول المتبعة ولا بد من أن نشير في هذا الصدد ان . في المائة من الأراضي القبرصية تحت الاحتلال التركي . وفي رأينا ان أى تغيير طبيعى حدث في القطاعات المحتلة ، وقد اشرفنا في ذلك الى التقرير الذى يتعلق بتحويل الكنائس الى مساجد ، ينبغي ان يكون موضع تسوية نهائية . كذلك فان حل مشكلة اللاجئين يعد شرطا مسبقا من اجل اقامة تسوية دائمة . ان المشكلة بالغة الخطورة ، ذلك لانها تمس حوالى ثلث سكان قبرص . ان سيادة قبرص تتطلب انسحاب كافة القوات المسلحة الاجنبية وجميع الموظفين العسكريين الاجانب من البلاد . لقد اوضحت هذه النقطة في مجلس الامن ، وينبغي ان اذكر بان المجلس تبني بالفعل قرارا في هذا الصدد ، وان هذا القرار الالزامى ينبغي ان ينفذ ويطبق دون ما ابطاء . ومن اجل هذا الفرض يتعين علينا بالحاح ان نعمل على تأييد وتدعيم المحادثات التى تجرى الآن بين الطرفين ، من اجل حل المشكلات الانسانية التى يجرى بحثها الان . وان ممثلي الطائفتين يستطيعان ان يعكفا على دراسة مسائل اخرى اساسية مثل انسحاب كافة القوات الاجنبية من البلاد . اننا نهنيء السيد الامين العام بحرارة وكذا ممثلة في قبرص للجهود التى بذلها في هذا الصدد ، ويتعين علينا ان نعزز الدور الذى يلعبه هناك ومن هنا فاننا نقترح ان تستمر قوات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة في قبرص في ادائها لدورها البالغ الاهمية . ان نشاط القوة لا

ينبغي ان يعد ، وينبغي ان تدعى كافة الاطراف المعنية للتعاون في هذا الصدد . ولقد اوضحت في مجلس الامن ضرورة اعادة النظام الدستوري في قبرص على وجه السرعة ، كما ان من حق الشعب القبرصي كله أن يقرر اعادة النظام الدستوري الذي كان قائما في عام ١٩٦٠ ، وانني اقول مرة أخرى أن جزر موريشس تعترف بالاسقف مكاريوس على أساس أنه الرئيس الشرعي لقبرص ، ويتعين عليه أن يلعب دوره ، كما ينبغي .

وفي الختام ، أود أن اكرر من جديد تأكيدنا على الحقيقة القائلة بأن جزر موريشس بتأييد دون ما تحفظ وجهات النظر التي عبر عنها رئيس قبرص ، الا وهي أن أي اتحاد فيدرالي جغرافي أو أي اتحاد طائفي أو اقليمي يتعارض مع مصالح جمهورية قبرص من حيث السيادة والاستقلال وعدم الانحياز والسلامة الاقليمية .

ان وفد بلادي سوف يدرس مشروع القرار او مشروعات القرارات ، التي ستقدم في الوقت المناسب وبعد ادخال اي تعديلات ضرورية عليها ، وارجو أن يكون مشروع القرار النهائي مرضيا لكافة الاطراف المعنية .

السيد جاكسون (جيانا) (الكلمة بالانجليزية) : ان رماد حرائق الحرب ينتشر الآن علي سهول وتلال قبرص ، وكذلك فان التدخل من خارج قبرص قد زاد المصاعب الداخلية اشتعالا ، ولقد اصبحت هذه الجزيرة الان مكانا ممتلئا بالمعدات العسكرية ، ومدنها وقراها معزولة عن بعضها البعض ، وهناك العديد من اللاجئين غير الآمنين على مستقبلهم .

ان المشكلة الخطيرة التي تواجه قبرص ، والخطوات المتعشرة التي اتخذت سنة بعد اخرى لتحقيق الوحدة الوطنية ، معروفة لنا جميعا ، وان جذورها موجودة بعمق في التاريخ . ان تحقيق الوحدة الوطنية مشكلة نواجهها الآن كما واجهها كثير منا في الماضي ، فهي جزء لا يتجزأ من تاريخ قبرص . ولقد شجعت في الماضي الاستعماري الاتجاهات الرامية الى تقسيم الجزيرة ودفع سكانها الى البحث عن هويتهم في مكان آخر . ان اهداف الوحدة والهوية الوطنية المتميزة قد اصبحت بسبب الاطماع التي ميزت العصور الماضية كما اطمعها ايضا مصالح القوى الاجنبية المرتبطة بالأمن والاستراتيجية .

ان الاحداث الاخيرة في قبرص احداث مأساوية . وما من شك في ان اعتداء قد حدث ضد

قبرص. اننا نأسف لكل هذه الاعمال ، وباعتبارنا دولة غير منحازة ، دولة صغيرة نامية ، فان جيانا لا تستطيع ان تفعل غير ذلك ، لان اي موقف آخر بالنسبة لنا يعتبر منافيا لفهمنا لاساس سلوك الدول في علاقاتها مع بعضها البعض . ويجب ان يكون هذا وفقا لمبادئ ميثاق هذه المنظمة - المبادئ التي لها صلاحية مستمرة ومقبولة عالميا .

ان مسألة قبرص ليست بالشيء الجديد على هذه المنظمة ، ولقد اصبح على الامم المتحدة والجمعية العامة ان تلعب دورا كي تساعد في البحث عن حل لهذه المسألة الهائلة فـي ابعادها . ونحن ندرك تعقد هذه المشكلة ، الا انه يتعين علينا ألا نجعلها تغلبنا ، ولا بد من ان نتخذ موقفا ايجابيا من هذه المسألة . وياخذنا لو تمكنت الجمعية العامة من خلال المداولات ان تتخذ خطوة الى الامام على ان تأخذ في الاعتبار المصاعب المختلفة لهذه القضية في الماضي والحاضر ، واننا يمكن ان نحقق انجازا طيبا في مهمتنا - كما يراها وفدنا - وان تطور مناخا يمكن التوصل فيه الى حل عادل ومشرف ودائم .

ان الجمعية العامة تريد ان تتخذ قرارا حول مسألة قبرص ، وفي هذا الصدد لا بد من ان تأخذ في الاعتبار ان جمهورية قبرص عضو في هذه المنظمة ، واننا نناقش مشكلتها بناء على مبادرة من حكومة قبرص ، ان هناك بعض المبادئ المحددة التي يلتزم بها كافة اعضاء الامم المتحدة والتي لا بد من أن نؤيدها ، هذه المبادئ تتمثل فيما يلي : احترام سيادة واستقلال ووحدة أراضي وعدم انحياز جمهورية قبرص ، الحاجة الى الامتناع عن كافة الاعمال والتدخلات الموجهة ضد تلك الجمهورية ، الانسحاب السريع لكافة القوات المسلحة والافراد العسكريين والوجود العسكري الاجنبي ، ايقاف كافة اشكال التدخل الاجنبي في شؤون الجمهورية ، اعادة كافة المهاجرين الى منازلهم في أمن ، وبالنسبة للأساس الذي تنتظم عليه قبرص دستوريا فهو ، مسألة ترجع الى شعب قبرص وطائفتيها فلمهما ان يقررا ماهية هذه المبادئ - ان وفدي يعتقد اننا بهذا يمكن ان نذهب شوفا طويلا لتلبية رغبات الشعب القبرصي وتحقيق آمال المجتمع الدولي .

واننا ان نقرب من هذه الاهداف ، فعلى ان نتجاهل الخطر الذي يكمن في احباط التوصل لتحقيق حل ملائم تقبل به العناصر التركية واليونانية المكونة لسكان الجزيرة . وفي هذا الاطار يتعين علينا ان نشجع الاتصالات والمحادثات التي تجرى في الوقت الحالي بين ممثلي الطائفتين بمساعي الامين العام الحميدة ، ونحن نحث الاعضاء الأطراف كي يعجلوا بجهودهم للتوصل الى حل لمشكلة اللاجئين بشكل عاجل .

ان قوات الامم المتحدة في قبرص ، ومكتب المفوض العام للاجئين التابع للامم المتحدة

يلعبان دورا هاما في تخفيف ظروف اللاجئين والاشخاص المشردين ، ونعتقد انه لا بد من ان يعطيا الفرصة لزيادة دورهما .

اننا ننتهز هذه الفرصة كي ننوه بالامين العام وما تقوم به قوات الامم المتحدة في الجزيرة ونعرب عن تقديرنا للاسهام القيم الذي تقوم به هذه القوات وانه لا بد من ان يسمح لها بالاستمرار في القيام بمهمتها في الجزيرة .

وفيما يتعلق بالمسألة الحساسة والتي تتعلق بالمسائل الداخلية والدستورية لقبرص فلا بد من ان تحسم ، وان نتجنب اتخاذ مواقف املائية فيما يتعلق بهذه الموضوعات ، ان مستقبل قبرص مسألة يقررها شعب قبرص ، ونحن نأمل أن تعمل الطائفتين القبرصية والتركية لايجاد حل لمشكلاتهم بجهودهم الشخصية . كذلك فان الامم المتحدة ، والجمعية العامة ، ومجلس الامن ، يمكن ان تلعب دورا في المستقبل لاعتماد اية اتفاقية يصل اليها شعب قبرص ، ولذلك فان وفدي يعتقد ان الامم المتحدة تستطيع ان تتدخل تدخل من هذا النوع في هذا الموضوع . توجد بين الطائفتين شكوك وعداوات وخوف من سيطرة طائفة على الاخرى ، ومن واقع التجربة الاخيرة ظهر أمل بأن المستقبل مستقبل طيب بالنسبة لقبرص ، وانا كنت محقا فيما أقول دعونا نبني على هذا الأمل ، دعونا لانحبط كل تلك التوقعات ، دعونا نشجع خطوات جديدة ، وان كانت مبدئية ، يمكن ان يتخذها شعب قبرص كي يحقق آماله . ولقد تحدث السيد وزير خارجيتنا في هذا الموضوع في الجلسة العامة في ٣٠ أيلول/سبتمبر : حين قال : " دعونا نتنبه الى دروس قبرص وما تمثله من تهديد للاستقلال القومي وسيادة الدول داخل هذه المنظمة . ان شعب قبرص قد عانى من مأساة ذات أبعاد هائلة ، اننا لا يمكن أن لانتأثر بهذه النكسة في الوحدة القومية " .

" ان ما يتطلبه الموقف الآن وقبل كل شيء هو ان نعاون اخوتنا في قبرص كي يضموا جراح مجتمعهم المنقسم ، ونساعدهم في جهودهم من اجل الحفاظ على سيادة الدولة ، ونضع تحت تصرفهم مساعيها الجماعية وحماية واشراف الأمم المتحدة لضمان وحدة اراضي تلك الدولة بحيث تستمر قبرص في لعب دور بناء في شؤون المجتمع الدولي . " (الجلسة ٢٢٤٩ صفحة ٢٦)

ان الهدف المرغوب فيه هو ان نرى شعب قبرص بكافة عناصره يعيش في حرية وسلام وأمن

والطريق أمانا صعب ، ولكن مع الصبر والرغبة الطيبة والثقة الجديدة فان شعب قبرص ، بتشجيع هذه الجمعية ، يمكن ان يسير على هذه البدايات الجديدة التي وضعوها .

السيد سيجنوريت (ترينيداد وتوباغو) (الكلمة بالانجليزية) : ان شعب جمهورية قبرص قد واجه مشكلات داخلية خطيرة لأكثر من عقد من الزمان ، وهذه المشكلات سبق ان عرضت على الامم المتحدة منذ احدى عشر عاما ، وكانت الامم المتحدة موجودة ماديا في قبرص طيلة تلك المدة ، أن هذه المشكلات لم تسوى طوال تلك الفترة الطويلة ، وهذا يعتبر قياسا لتعقدها ، وظهور المشاعر العدائية القوية التي جعلت من الصعب التوصل الى حل لهذا الموضوع .

لقد قدم للمجتمع الدولي معلومات تفصيلية حول آثار الاحداث الرهيبة منذ منتصف تموز/يوليو سنة ١٩٧٤ ، ولقد ابلغنا ان خسائر رهيبة وتلفيات كبيرة حدثت في المنازل وفي اماكن العمل . لقد تم الاخلال بالحياة الاقتصادية للبلاد ، وتحولت المجتمعات المنتجة الى مجتمعات تعتمد على الاحسان . ان جيشا ضخما من اللاجئين والمشردين موجود الآن في قبرص ، ان هذا الوضع يتطلب عملا عاجلا وفي الوقت نفسه اتخاذ الخطوات المناسبة للمساعدة في خلق الظروف التي تمكن من حسم هذه المشكلة عن طريق المفاوضات السياسية . ان الاحداث التي وقعت في قبرص سنة ١٩٧٤ تزيد كثيرا جدا عن احداث الاعوام السابقة ، ولكننا نقول أن المجتمع الدولي والشعب القبرصي لا يستطيع ان يتجاهل اي فصل في هذه القصة الحزينة .

ان لي الشرف ان اتحدث نيابة عن ممثلي باربادوس ، وجامايكا وترينيداد وتوباغو . ان بلادنا بلدان صغيرة وضعيفة مثل قبرص ، ومن ثم فهي غير قادرة على الدفاع عن نفسها عسكريا . ان السهولة التي استخدمت فيها القوات العسكرية للتدخل في الشؤون الداخلية لجمهورية قبرص ، امر يثير افكار خطيرة من جانبنا . اننا نتحدث في هذه المناقشة كي نعرب عن تضامننا مع شعب قبرص بأكمله ، ونعرب عن استعدادنا لتأييد اي عمل تتخذه الجمعية العامة يمكن أن يسهم في تخفيف الصعوبات المادية والانسانية في قبرص ، ويساعد في خلق الظروف التي تمكن الشعب القبرصي من اجل التوصل الى ترتيبات دستورية مناسبة .

ان الامم المتحدة لم تستطع ان تحمي جمهورية قبرص من التدخل الاجنبي ومن ثم لم تستطع العمل على سحب القوات الاجنبية ، ولقد اعلنت الحكومات التي لها قوات في قبرص قد اعلنت هذا امام العالم ، بانها ترفض امكانية تقسيم قبرص واستيعاب جزء منها أو الجزيرة كلها في بلادها ، وقد اعربت الطائفتين القبرصيتين عن تصميمهما على الحفاظ على دولتهما مستقلة وغير مقسمة . ان وفدي يخشى ان وجود القوات العسكرية الاجنبية ، بخلاف تلك القوات التي توجد تحت علم الامم المتحدة سوف يعوق التقدم نحو الحل السياسي . ومن ناحية اخرى ، فان العداوة التي تفصل بين الطائفتين ، يبيد وانها عميقة الجذور وان الشكوك موجودة بشكل عميق لدرجة أننا نخشى انه قد يكون من الضروري تواجد قوات اجنبية ، على ان يخضع ذلك بطبيعة الحال لموافقة السلطات القبرصية ، وذلك للتأكد من ايجاد الظروف المناسبة للسلم والأمن في الجزيرة . وقد اقترح من قبل ان تم دقوة الامم المتحدة قوتها هناك ، من اجل مساعدة السلطات في الجزيرة على تحقيق الامن والسلم اللازمين ، واننا نؤيد هذا الاقتراح .

لا يمكن لأى قوة ان تسوى المشكلة السياسية في قبرص عدا الشعب القبرصي نفسه ، وفي الوقت نفسه ، فان المفاوضات تكون صعبة بدرجة كبيرة اذا ما استمرت الشكوك حول موقف الأمن في هذا البلد .

ان وفدي يعتقد ، وبشرط ان تطلب السلطات في قبرص ذلك انه يمكن للأمم المتحدة ان تزيد من دورها في قبرص بغية تهيئة الظروف اللازمة لاعادة السلام . ولذلك فان وفدي ينضم الى اولئك الذين اشادوا بقوات الامم المتحدة والى تلك البلدان التي اسهمت وتسهم

بالقوات في تلك القوة ، والى الامين العام والى زملائه لجهودهم الدؤوبة فيما يتعلق بمشكلة قبرص .

لقد قيل الكثير حول المعونة التي ينبغي ان تقدم للاجئين . لقد اعرب مجلس الأمن عن قلقه البالغ فيما يتعلق بمحنة اللاجئين والمشردين . ومع حلول الشتاء ، فان محنة اللاجئين سوف تكون اسوأ واسوأ . اننا نأمل ان نتخذ خطوات مبكرة لتنفيذ قرارات مجلس الامن ؛ والا تكون عقبات تمنع الاشخاص المشردين من العودة في سلام وأمن الى منازلهم .

اننا سوف نؤيد اى اقتراح يؤيد قرار مجلس الامن رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٧٤ واية مشروعات اخرى تلي ذلك . اننا نحث بانتهاء التواجد العسكرى الاجنبي في قبرص ، وسحب جميع القوات العسكرية الاجنبية ، ونطلب من كافة الدول ان تحترم سيادة ، وسلامة ، ووحدية أراضي ، وعدم انحياز جمهورية قبرص . اننا نحث كافة الدول كي تمتنع عن اعمال العدوان والتدخل ضد قبرص .

واخيرا ، فاننا نأمل ان نعرب عن املنا في ان تؤتى المناقشات التي تدور بين ممثلي القبارصة اليونانيين والأتراك أوكلها ، وان تتسع كي تشمل المسائل السياسية الباقية التي ينبغي حلها .

السيد راهال (الجزائر) (الكلمة بالفرنسية) : ان اعضاء الجمعية العامة يعثرون ان مجموعة دول عدم الانحياز شكلت لجنة صغيرة من خمس بلاد وهي الجزائر ، وغيانا ، والهند ، ومالي وبيروغوسلافيا ، وكلفت هذه اللجنة بمتابعة تطور ازمة قبرص والابقاء على الاتصال الدائم مع مختلف الاطراف المعنية في هذه المشكلة ، وذلك بغية تقديم كل المساعدات التي يمكن تقديمها ولكي تنشئ جوا من الثقة تسهلا للسعي نحو ايجاد حل مرض للجميع .

وانا كان لدينا بعض الشك حول تعقيد المشكلة وصعوبة الخروج بتفاهم متبادل ، فان الاسباب القليلة التي مضت في محاولة وضع مشروع قرار ، يمكن ان يحظى بالقبول العام ، امر يبدد كل المخاوف التي كانت قد تصادفنا لدى تصدينا لعمل يقرب من المستحيل . وفضلا عن الاطار الحالي الذى يوجد فيه الموقف في قبرص في الآونة الراهنة ، وخارج اطار المشكلات الفورية والعاجلة التي تتطلب حلا عاجلا ، فمن الواضح بالنسبة لنا جميعا ان الازمة

الحالية ليست الا التعبير الاخير لازمة مستمرة ترجع اسبابها العميقة الى الظروف التي سبقت حصول قبرص على الاستقلال .
تولى الرئاسة السيد اوجستين (هايتي) نائب الرئيس .

وليس من حقنا أن نقول عما اذا كانت التسوية المعقدة التي وجدت حينذاك ، كانت أفضل ما يمكن في ذلك الوقت ، لا سيما واننا نعرف كافة المصالح التي تداخلت في هذه القضية . والاهتمامات التي سادت من أجل تلبية مصالح كل طرف من الاطراف لقد كان الأمل في أن الوقت سوف ينتهي بالتخفيف من المخاوف ، وبالتخفيف من حدة الصراع ، وانه سوف ينشأ من خلال الاتصالات اليومية مناخا من الانفراج والوفاق يمكن أن يفضي طابعا من المرونة والبساطة على النظام السياسي في قبرص .

ان انتماء جمهورية قبرص الى مجموعة دون عدم الانحياز ، كان يقدم في رأينا ، أفضل فرصة لهذا التطور نحو دولة يمكن أن تتأكد سيادتها واستقلالها . ان سياسة عدم الانحياز ، وحدها تضمن ذلك ، وتكون دون المساس بأمن الدولة القبرصية ، فهذه السياسة كان يمكن أن تسمح لهذه الدولة بدعم تماسكها ، وتأكيد شخصيتها وهويتها ايضا . ان موقف مجموعة عدم الانحياز ، يقوم تماما على هذا الاقتناع ، وهذا يفسر الاهتمام الخاص الذي أبدته بلادنا دائما بهذه المشكلة ، والتزامها بايجاد حل لهذه الازمة الحالية التزاما بايجاد حل يحفظ طابع عدم الانحياز لجمهورية قبرص .

ان دون عدم الانحياز ، ان نتحدث عن قبرص ، لا نستطيع أن نتصورها الا دولة ، تتمتع تماما باختصاصات سيادتها القائمة على الارادة الحرة التي يعبر عنها شعب يجسد الوحدة القبرصية كلها . ومن ثم فان المرء يدرك اشمزازة من تموره لقيام دولة قبرصية يكون استقلالها خاضعا لبعض الشروط التعاقدية الناجمة عن معاهدة دولية ، ويأخذ الشعب القبرصي مقسما الى طائفتين متعادلتين لا توجد ثقة متبادلة بينهما وان هذا يؤدي الى وجود جو من الانفصال بدلا من جو الاندماج وأيضا كان الثمن ، وانطلاقا من هذا الواقع ، فاننا نستطيع أن نتصور طريق الخلاص الذي نطلق عليه آملنا وهو أن نرى ، في يوم ما ، في جزيرة قبرص دولة صاحبة سيادة وشعبا موحد . وفي اطار قبولنا لهذه المعطيات الموضوعية شرعت مجموعة الغرض دون غير المناهزة في النهوض بمهمتها ، وليس ذلك فحسب من أجل اعادة تأكيد وجهة نظر بلادنا فيما يتعلق بمستقبل قبرص ولكن ، من أجل العزم على ايجاد أرض للتفاهم ، وان كانت محدودة ، بين مختلف المواقف المتباينة ، والمعارضة ، بالنسبة للاطراف المعنية في أزمة قبرص .

ان مجموعةنا لم تكثف بايلاء اهتمامها الى المطالب المشروعة لممثلي قبرص داخل مجموعة عدم الانحياز . ولذاتها أيضا تلقت ملاحظات وشكاوى المتحدثين باسم الالائفة القبرصية التركية . وأخيرا ، فانها حرصت على أن تستنير بأراء الوفد اليوناني والوفد التركي . وتوخي الموضوعين من جانبنا أمر ينبغي أن يبرز في هذا الصدد ، ذلك لأنه صادر عن بلدان لا يمكن أن تكف مكتوفة الأيدي ، حينما يتطرق الأمر بدولة من دون عدم الانحياز تهدد في وجودها ذاتها ، ولها كل الحق في أن تنتظر منا تأييدا سريعا وفوريا وبلا شروط .

انني لا أود أن أضيف الى مزايا مجموعة العضم التي تشكلها حينما أقول كيف أن مهمتها صعبة للغاية ، وكيف انها جاهدة للغاية في بعض الأحيان ، ذلك أنها تقع في بعض الأحيان ، أمام اختيارات مستحيلة وأمام خيارات لا يمكن الوفاق بينها ؛ ولكن يتعين علي أن أقول لكي أشرح أوجه القصور بالنسبة لمشروع القرار الذي وزعناه تحت رقم (A/L739) . ان مشروع القرار بالصورة التي يبدو بها يجعلنا نعتقد باخلاص أنه يعكس ما يمكن ان يعتبر على أنه أساس اتفاق بين مختلف المواقف . ان حرصنا يعتمد أساسا على عنصرين يبدوان لنا أنهما أساسيان بالنسبة للبحث عن أي حل . أولا ، تخليص جمهورية قبرص من أي ضغط خارجي ومن أي تدخل أجنبي . وثانيا ، تأمين وتوفير الأرواح التي تمكن القبارصة من أن يسووا بأنفسهم مشكلاتهم في مناخ من استعادة الثقة .

ان المذنبين المصنوعين ، مثل تلك العناصر التي ترد في مشروع قرارنا ، ينبغي ألا يعتبر
 كعنصر فيها مستقى عن العنصر الآخر ، أو أن تعتبر أنها مرتبطة بالترتيب الذي وردت به أيضا ،
 بل ينبغي أن ينظر لك منها على حدة ، ففيما يتعلق بالنقطة الأولى ، فلقد اعتمدنا أساسا على
 التأييدات التي تكررت دائما ولعدة مرات من جانب اليونان وتركيا ، على أنها مستمدتان لاحترام
 استقلال ، وسيادة ووحدة أراضي ، وعدم انحياز جمهورية قبرص ، وفي الآونة الراهنة ، يتعيّن
 علينا أن نؤكد على انسحاب كافة القوات الأجنبية المرابطة في الجزيرة عن طريق اجراء مفاوضات ،
 تضم الجانب اليونان وتركيا ، الطائفتين القبرصيتين .

وفيما يتعلق بالنقطة الثانية فلقد اهتمنا بالعمى على توفير الظروف التي تمكن كمال جالية
 من الجالياتين من أن تحس بأنها تعيش في طمأنينة فيما يتعلق بمستقبلها وحاضرها ، مع تشجيع
 المفاوضات التي تجرى بالفعل على مستوى مثليهما المعنيين ، ان الثقة التي ينبغي توافرها
 في علاقاتهما المتبادلة ، سوف تكون - دون شك - عمى و نفس طويلا ، ولا يمكن أن تتم الا بعد
 جهد دؤوب ومتضافر ، والواضح أن المرحلة الأولى التي ينبغي اجتيازها تتشكّل بالنسبة للجالياتين
 في تسوية المشكلات الانسانية التي يطرحها اللاجئين وهذا ما نتصوره في الفقرة الخامسة التنفيذية
 من مشروع القرار .

ومن الواضح أن تحقيق مثل هذه العملية في الظروف الحالية ، يتطلب التأييد الواعي من
 جانب المجتمع الدولي ، ومن جانب منظماتنا اللذين لم يدخرا جهدا من أجل تحقيق ذلك حتى
 الآن ، واننا على يقين من أنهم لن يترددوا في توفير كافة الامكانيات في خدمة المصنوعين لمساعدتهم
 على تجاوز خلافاتهم وعداوتهم .

واننا لندرك تماما ما حققناه من نتائج هائلة اذا ما قيست بعلومنا الأولى ومن هنا علينا أن
 نمضي سريعا الى ما هو أبعد ، لان هذا لا يشكّل الا نقطة انطلاق ، ويتفق الجميع على أن الخطوة
 الأولى هي دائما المحرك الرئيسي ، اننا نود جميع الطائفتين القبرصيتين في اطار صداقة واحدة
 وفي اطار تعاطف واحد ، حتى يعكسا على بحث مستقبلهما وبناء و نسيان أعقاد الماضي ، وحتى
 يقوما بجسارة بالمضي على الطريق الذي رسمناه معهم ، ومع اقامة الاعتبار لمخاوفهم ولتطلعاتهم
 ولآمالهم ، ليس هناك ضرورة أن أعبر أيضا عن رغبة مقدي مشروع القرار في أن مشروعهم الذي يعرض

اليوم لتقديركم ، يعبر عن رغبتنا برغم الصعوبات التي صادفناها ، في أن مشروع هذا القرار سوف يحظى من جانب الجمعية بتأييد اجماعي ، يؤكد على هذا النحو الثقة التي تضعها المجموعة لكل أولئك الذين يعنون بمشكلة قبرص ، ونرجو من كل هؤلاء أن يكونوا على مستوى مسؤولياتهم ، وعلى مستوى مطالبات تاريخ تندرج تحته وحدة مصير الشعب القبرصي .

السيد بيتريك (يوغوسلافيا) (الكلمة بالانجليزية) : لقد شارك وفد بلدي في دراسة مسألة قبرص ، مع الاهتمام بمسؤولية هذه الجمعية حيال أزمة دولية تنصب بصير بلد عضو ، لقد أيدنا منذ البداية ادراج هذا البند في جدول أعمال هذه الدورة اقتناعا من جانبنا بأن الجمعية العامة بصفتها الجهاز الرئيسي لمنظمتنا حيث يشترك فيها كافة الأعضاء لا بد من أن تعكس القلق العميق نتيجة للخطر الذي يهددنا ، اذا ما هدد هذا الخطر أمن وسلامة أي بلد عضو ، ولا بد من أن تؤيد الدفاع عن تلك الحقوق الأساسية لكافة الدول الأعضاء واحترام المبادئ التي تكمن في أساس النظام الدولي والسلام الدولي ، وبلدي كعضو نشط في الأمم المتحدة ، وكبلد غير منحاز ، وكبلد قائم في منطقة تتأثر تأثرا مباشرا بأحداث قبرص ولها روابط وثيقة مع قبرص غير المنحازة ، ولها علاقة صداقه مع تركيا واليونان المحاورتين ، ومن هنا فان يوغوسلافيا تقوم بجهود مستمرة لتحقيق تسوية الأزمة على أساس مبادئ الأمم المتحدة ومبادئ عدم الانحياز .

وهنا أود أن أذكر بصفة خاصة بالرسائل الغاصة التي أرسلها رئيس يوغوسلافيا الرئيس جوزيف بروز تيتو ، الى كافة الأطراف المعنية مباشرة ، والى قادة كثير من البلدان غير المنحازة ، والى الاعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، والى أمين عام الأمم المتحدة . ولقد كان هذا انطلاقا من تقديرنا الى أن هذه الأزمة ذات أهمية عالمية واسعة ، ولقد ذكر رئيسنا في رسالته المبادئ التي نعتبرها أساسا لحل عادل ودائم لهذه المشكلة ، وكذلك الزيارات التي قام بها السيد منليك الأمين الاتحادي الى أثينا وأنقرة وقبرص والمحادثات التي أجراها هناك ، واخيرا اشتراك يوغوسلافيا في اعمال مجموعة المساعي الحميدة لدول عدم الانحياز التي تلقت من مكتب التنسيق تعليمات طلب اليها فيها تشجيع الاتصالات والقيام بمساعيها الحميدة حيثما يطلب اليها ذلك واعداد مشروع قرار حول المشكلة شريطة أن يحظى هذا المشروع بأكثر قدر من التأييد ، وتلك كلها دلائل على الأهتمام الشديد الذي توليه بلادنا لهذه القضية .

ومن هنا فقد نبهنا الى الجوانب الهامة للموقف حيال الأزمة الحادة في قبرص ، والتي أثبتت بسبب الانقلاب الذي تم ضد الحكومة الشرعية لقبرص التي يرأسها الرئيس مكاربيوس ، ثم ازدادت الأمور سوءا بسبب التدخل العسكري الأجنبي . كل ذلك أدى الى توضيحات ومعاناة ضخمة بالنسبة لشعب قبرص . ان هذه الأزمة تمثل تهديدا كبيرا لدولة من دول عدم الانحياز ، ويثير هذا قلقا خاصا لدى الدول غير المنحازة لأن دولة من دولهم مهددة ، وهذا التهديد موجه لجميع دول عدم الانحياز . اننا نواجه في قبرص موقفا مهددا للسلم ، وهناك موقف آخر في الشرق الأوسط يهدد السلم والأمن الدوليين . هذان الموقفان موجودان جنبا الى جنب .

وقبل أن أتحدث عن مشروع القرار الذي تقدمت به دول عدم الانحياز ، والذي قدمه بشكل كفاء نيابة عنا جميعا السفير راهال سفير الجزائر ، فاني أود أن أعبر بشكل موجز عن موقفنا حول العناصر التي نراها ضرورية من أجل تحقيق التسوية لهذه المشكلة الخطيرة . والتي تتمثل في احترام استقلال وسيادة السلامة الإقليمية لجمهورية قبرص ، وسحب كل القوات العسكرية والوجود العسكري من قبرص ، واعادة اللاجئين في أمن الى منازلهم وانشاء علاقات المساواة بين الطائفتين التركية واليونانية في اطار تنظيم للدولة يقوم به الشعب نفسه . ومن هنا فاننا نرى أن ممثلي قبرص الشرعيين ممثلي الطائفتين القوميتين لا بد وأن يشاركا في التوصل الى حل دائم وعادل ، ودورهم في تحقيق هذا الحل دور أساسي .

وفي هذا الاطار فاننا نهتم اهتماما خاصا بالمعاهدات التي تجرى بين قادة الطائفتين في قبرص ونأمل أن تتقدم تلك المعاهدات ، اننا نعتبر أنه من الأمور الحتمية أن تلتزم الأمم المتحدة بالتوصل الي الوسائل اللازمة لتحقيق التسوية السياسية لمشكلة قبرص . لأننا نعتقد أن المنظمة الدولية لا تعتبر أحسن اطار ولكنه أفضل اطار منتج لحل مطلوب .

وأمام كل هذا فان الجمعية العامة كان عليها أن تهتم بهذه المشكلة بشكل نشط ، وذلك بسبب الطبيعة الحرجة التي تتميز بها هذه الأزمة ، بعد فشل بعض المحاولات للتوصل الى نتائج ايجابية . ان قرارنا لا بد وأن يشجع الأطراف المعنية ويجعل من السهل على تلك الأطراف أن تتحرك بسرعة أكبر نحو حل دائم وعادل .

دعوني أنتقل الآن الى مشروع القرار (A/L.739) المعروض أمامكم . ومن الطبيعي أن مشروع القرار بهذه الصيغة لا يحتوي على كافة العناصر التي نرى جميعا ضرورة ادخالها عليه . ومع ذلك فاننا مقتنعون بأن مشروع هذا القرار في الظروف الحالية بناء وواقعي . وينطوي على المبادئ الرئيسية للأمم المتحدة ومبادئ سياسة عدم الانحياز . ويذكر القرار حق قبرص في استقلالها وضرورة احترام سلامة أراضيها من جانب كافة الدول . وبالتالي فان كافة الدول لا بد أن تمتنع عن كافة أشكال التدخل من أي نوع في شؤون جمهورية قبرص . فمثل هذه الأعمال لا بد من أن تتوقف .

ومن المهم بدرجة كبيرة الانسحاب الفوري لكافة القوى الأجنبية والوجود الأجنبي العسكري والعسكريين من جمهورية قبرص . ونحن نرى أن جمهورية قبرص لا يمكن أن تكون خاضعة لأي شكل من أشكال اتغاذ القرارات من جانب قوى أجنبية حول مستقبلها . ومن الحتمي أن يشارك ممثلي الطائفتين في قبرص في كافة المفاوضات وفي تحقيق أي تسوية . اننا نهتم اهتماما خاصا بنصوص مشروع القرار فيما يتعلق بالطائفتين التركية واليونانية وضرورة معاملتهما على قدم المساواة في التفاوض للتوصل الى تسوية سياسية .

ومن المبادئ المعترف بها دوليا أن اللاجئين لا بد أن يسمح لهم بالعودة في أمن الى منازلهم . ومشروع القرار يوضح بشكل جلي أن الأطراف المعنية في تنفيذ هذه المبادئ لا بد وأن تتخذ التدابير العاجلة نحو هذه الغاية . اننا نأمل أن المعاهدات بين السيد كليريدس والسيد ديندكتاش سوف تسهل من الاضطلاع باتخاذ هذه التدابير .

اننا نعتقد أن مشروع هذا القرار له هدف مزدوج يتمثل في الدفاع عن المبادئ الأساسية للميثاق وعدم الانحياز ، وذلك عن طريق الدفاع عن سيادة احدى الدول الأعضاء في دول عدم الانحياز وهي جمهورية قبرص ، وكذلك الاسهام في تحقيق حل دائم وعادل للأزمة .

واننا ان ننظر الى المستقبل ، فان الظروف لا بد أن تهيئ للحرية والسلام في جمهورية قبرص ولتحقيق علاقات التعاون والثقة بين الطائفتين ، وبهذه الطريقة يمكن التغلب على أعنتى العقبات المتعلقة بتدخل أى كائن من كان في شؤون قبرص ، وبهذه الطريقة أيضا يمكننا أن نضمن بأكبر قدر من الناعلية وجود قبرص المستقلة وغير المنحازة في جو من السلام والرفاهية كاملين غير منقوصين ، واننا لمقتنعون أن مشروع القرار الذى نوصى بشدة الجمعية العامة لقراره بأوسع أغلبية ممكنة سوف يؤدي الى الاسهام بشكل ايجابي على هذا الطريق .

السيد جايبال (الهند) (الكلمة بالانجليزية) : ان وفدي قد شارك في مناقشات مجلس الأمن حول الموقف في قبرص . ان اهتمامنا بمستقبل قبرص انما ينبع من أن قبرص ليست فقط بلدا غير منحاز ، ولكنها كانت مستعمرة بريطانية فيما سلف ، وهي الآن عضو في الكمنولث ، بالاضافة الى أن قبرص بطبيعة الحال دولة عضو في الأمم المتحدة . وتواجه الآن صعوبات عظيمة .

ومنذ عشرين عاما عرضت اليونان على الجمعية العامة بندا يتصل بتطبيق مبدأ حق تقرير المصير فيما يتعلق بشعب قبرص ، والمسألة كانت حينذاك هي طلب قسم من شعب قبرص للاتحاد مع اليونان ، وكان هذا الطلب قد أثار بطبيعة الحال طلبا مضادا من قسم آخر من شعب قبرص فيما يتعلق بالتقسيم والاتحاد مع تركيا ، ولحسن الحظ فان هذين الطرفين قد تم تجنبهما ، لأن قطاعا كبيرا من شعب قبرص قد صوّت للاستقلال .

اننا نتأثر بالحقيقة التي تضع أمامنا مسؤولية التأكد من استقلال وسلامة قبرص الإقليمية ، ولسوء الحظ فان الاستقلال لم يتحقق بسهولة لقبرص ، ونظرا للطلبات السياسية المتضاربة للقطاعات المختلفة من شعب قبرص ، فان تركيا واليونان قد أصبحتا متصلتين مباشرة بالترتيبات الدستورية لتحقيق استقلال قبرص ، وهذا الاشتراك قد أدى الى نظام للضمانات يتصل بالترتيبات الدستورية لقبرص . ولذلك فان السيادة والاستقلال والسلام الاقليمي لقبرص ، قد أصبحت مضمونة من عدة أطراف ، ودستورها الفريد قد أصبح عنصرا هاما في استقرار وسلام المنطقة . ولكن الموقف السياسي الحرج الموجود بالنسبة للترتيبات الخاصة بقبرص كان يمكن أن يستمر لو أحترمت تلك الترتيبات احتراماً كاملاً ، ولسوء الحظ فان هذا التوازن السياسي الحرج قد تم خرقه عدة مرات وأخيرا عن طريق تدخل من جانب الضباط اليونانيين في الحرس الوطني ، وقد كان ذلك التدخل موجها نحو الحكومة الدستورية لقبرص . ان اشتراك الضباط العسكريين اليونانيين وتدخلهم في الشؤون الداخلية لقبرص ، قد أثار وحول مشكلة داخلية الى مشكلة عالمية ، وغلق سلسلة من التفاعلات أدت الى التدخل العسكري من تركيا لسوء الحظ .

ونتيجة لهذه التطورات التاريخية ، فان جزءا من قبرص محتل الآن بواسطة القوات التركية وان الضباط اليونانيين في الحرس القومي القبرصي يبدو أنهم مستمرون في قبرص . هذا الموقف يمثل تهديدا للسلم والأمن الدولي وتهديدا لسيادة واستقلال وسلامة قبرص الإقليمية .

ان حكومتي لتتعاطف مع شعب قبرص تماما أتراكا ويونانيين الذين عانوا من آثار الحرب .
ان هناك الآلاف من اللاجئين الذين هربوا من منازلهم أو اضطروا الى ذلك ، ولا بد أن تهتم الأمم
المتحدة اهتماما فوريا باتخاذ الخطوات اللازمة للتأكد من أن القوات العسكرية الأجنبية والعسكريين
الأجانب يتم سحبهم من جزيرة قبرص ، وأن الظروف العادية لا بد أن تحقق مرة أخرى حتى يعود
اللاجئون طواعية في أمن الى منازلهم .

ومن الضروري كذلك أن نتأكد أنه لا يحدث تدخل أجنبي آخر في الحياة السياسية لقبرص . ان
مستقبل قبرص وترتيباتها الدستورية أمر يحدده شعب قبرص نفسه في ظروف من السلم والحريّة
والديمقراطية . ان أي حل آخر مهما كان ذا معنى ومغزى لن يكون واقعيًا ، ولا يمكن أن يدوم ما لم
يحظى بتأييد الطائفتين الرئيسيتين في قبرص .

ان مجلس الأمن قد اتخذ سبعة أو ثمانية قرارات أستخدمت حل الأزمة في قبرص ، ان القوى
الضامنة الثلاث ، المملكة المتحدة واليونان وتركيا ، قد أجرت مناقشات في جنيف لهذا الهدف ،
ومن المأسوف له أن قرارات مجلس الأمن لم تنفذ ، وأن المسألة قد تطلب الأمر أن تعرض على الجمعية
العامة . ان السلام الدائم والحقيقي والاستقرار في قبرص يمكن أن يتحقق على أساس الثقة المتبادلة
بين الطائفتين الرئيسيتين في قبرص ، وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة يمكن أن تلعب دورا هاما في
هذه العملية ، فان المسؤولية الرئيسية لايجاد جو من الثقة المتبادلة هي مسؤولية تركيا واليونان .
ان عليهما مسؤولية خاصة في هذا الصدد ، ليس فقط فيما يتعلق بمصالحهما المتبادلة ولكن فيما يتعلق
أيضا بمصالح ورفاهية شعب قبرص . ومن ثم فان كلا من تركيا واليونان ، وهذا أمر يبعث على الارتياح
قد أعلننا احترام سيادة وعدم انحياز قبرص .

ان بلدي عضو من مجموعة عدم الانحياز الخمس التي كلفت بتقديم الاقتراحات لحل الأزمة في
قبرص . وبطبيعة الحال فاننا قد شاركنا بشكل واضح في المشاورات مع الأطراف المعنية المختلفة .
وقد أعطانا ذلك فهما أعمق للمشكلة بكافة جوانبها ، ومن المؤكد أننا لا نهون من المصاعب والعقبات
التي تقف في طريق الاستعادة السريعة للحياة العادية في قبرص . ان الأزمة بدأت منذ عدة أعوام ،
وقد أستمريت بشكل أو بآخر ، واليوم فان الجزيرة مقسمة بالفعل ، وهناك لاجئون من الطائفتين
ينهربون في كل جانب ، وان البحث عن حل وسط يبدو أنه أمر طبيعي وضروري .

حدث بعض الكلام حول تقسيم قبرص الى قسمين يتحدان في شكل اطار دستوري ، وقد قال البعض ان ذلك يكون اساسا عمليا للتعايش السلمي بين الطائفتين ، وقال الآخرون أن الهيكل الموحد لجمهورية قبرص لا بد من عدم التغلي عنه ، وفي اطار الدولة الموحدة يمكن أن تكون هناك أقاليم لها سلطة الادارة الذاتية .

وقد يكون من المبكر لشعب قبرص أن يدرس الآن هذه البدائل بشكل موضوعي ، ومع ذلك فإن شعب قبرص ، وشعب قبرص وحده ، هو المسؤول نهائيا عن مصيره . وأجلا أو عاجلا ، فإن الطائفتين الرئيسيتين لا بد وأن يجلسا ويناقشا كافة البدائل المختلفة فيما يتعلق بالترتيبات الدستورية المستقبلية . اننا نأمل وبإغلاص ، ألا ترفض أي من الطائفتين أيًا من البدائل ولكن تكونا مستعدتين لدراسة كل بديل بشكل عملي حتى يمكن أن يزال من عقول الطائفتين أي تخوف من سيطرة واحدة على الأخرى .

ان الموقف في قبرص هو بالتأكيد موقف غير عادى ، فمن ناحية هناك غالبية تفضل بطبيعة الحال وتريد ممارسة حقوقها الديمقراطية ، ولكنها تتمتع بتأييد دولة أجنبية أضعف عسكريا من دولة أجنبية أخرى ، هي الأخرى مضطرة لمعاونة الأقلية وتأييد الأقلية في قبرص ، وفي مثل هذا الموقف وبه الحقوق والقوة العسكرية ، لا بد من تحقيق التوازن بين الاثنین . ان الغالبية لها الحقوق ولكن عليها التزامات ومسئوليات تجاه الأقلية ، وبالمثل فان الأقلية لا بد أن تتوافق مع الغالبية على المسائل الأساسية على حين - بطبيعة الحال - تسعى الى حماية حقوقها الرئيسية .

ومن غير الواقعي لكل من الطرفين أن يتمسك بمبادئه ويطلب تنفيذها ، لأن الطرف الآخر له مبادئه وقد تتعارض مع مبادئ الطرف الأول . ان المبدأ ليس مناعة جغرافية دون ما بعد ، ان المبادئ لا بد أن تكون متصلة بالموقف الراهن ، والتطبيق العملي لا بد أن يرتبط بمكان التطبيق واننا نأمل أن كلا من الجانبين سوف تنظران الى مستقبلهما بنوع من الواقعية ، وتضعان حلا مقبولا على نحو تبادلي يقوم على الثقة المتبادلة والمنفعة والمصلحة المتبادلة .

ان مسألة اللاجئين قد أخذت بعدا هاما لأن أكثر من ٤٠ ٪ من شعب قبرص يريد وانها قد شردت ، وكثير من هؤلاء يعيشون في القاعدة البريطانية ، وكثيرون ينتظرون الفرصة كي يعودوا الى منازلهم . ان مشكلتهم مشكلة انسانية في المقام الأول ، واننا نأمل أن الأطراف المعنية سوف تعطي الأولوية الكبرى لحل هذه المشكلة . ان اللاجئين لهم الحق في العودة الى منازلهم وديارهم في أمن ولكنهم لا يستطيعون ممارسة هذا الحق بأنفسهم ، ان هذه مسؤولية الأطراف المعنية ألا وهي تمكين اللاجئين من ممارسة حقوقهم الرئيسية هذا .

اننا نأمل ونثق في أن الأطراف المعنية سوف تهتم بشكل عاجل وتدخل في مفاوضات تستهدف إعادة اللاجئين الى ديارهم ، ودون تعاون كافة الأطراف المعنية ، فان اللاجئين لن يعودوا الى ديارهم ، ولعل احدی العناصر الهامة لايجاد الثقة المتبادلة هي بالتأكيد أن يظهر كل من الطرفين أن اللاجئين أحرار في أن يعودوا الى منازلهم ويستطيعون أن يفعلوا ذلك في أمن . وكلما حدثت حركة عودة للاجئين بسرعة الى منازلهم ، فان امكانيات تحقيق حل مقبول تبادلي يكون ممكنا . أنتقل الآن الى مسألة سحب القوات الأجنبية والعسكريين الأجانب من قبرص . من الواضح أن هذه المسألة ليست غير متصلة بالتسوية السياسية لأزمة قبرص . ان التدخل العسكري قد حدث نظرا لعدم الرضاء المدعي بد عن الموقف في قبرص ، ومن ثم فكلما تحقق استقرار الموقف كلما أمكن سحب القوات الأجنبية ،

وعلى أية حال فان سحب القوات الأجنبية لا بد أن يكون مشروعا بتحقيق تسوية سياسية ، لأننا نشعر أن هذا الانسحاب نفسه سوف يسهل التوصل الى تسوية سلمية . وهذه مسألة تهم كلا من تركيا واليونان ، واننا لنأمل أنهما سوف يدخلان في محادثات ثنائية من اجل تحقيق انسحاب قواتهما من قبرص . وليس من الضروري في الواقع للجمعية العامة ، أن تطلب اليهما أن يسحبا قواتهما ، اننا نأمل أن يفعلا ذلك بمبادرة من كل منهما ، وبطبيعة الحال لا نستطيع أن ننكر الحقيقة أن تركيا واليونان هما مهتمتان وسوف يستمران بالاهتمام بقبرص ، لأن شعب قبرص يتكون من الطائفتين تركية ويونانية . ان هذا يلقي عبئا ثقيلا من المسؤولية على قبرص وتركيا ، اننا نشق في أنهما سوف يرتفعان الى المستوى الذي يتطلبه الموقف ويسحبان قواتهما كلا على حدة . ان مثل هذه الأعمال يمكن أن تعطي أملا في أن مصير قبرص سوف يكون طيبا وسوف ترحب بذلك مجموعة البلدان غير المنحازة . وبالإضافة الى ذلك فان سحب هذه القوات يكون له تأثير طيب على قبرص ، وسوف يجعل من إعادة الظروف العادية لتلك الجزيرة المنهكة ، ولذلك فاننا نناشد كلا من تركيا واليونان - على الأقل - أن يعلننا أمام الجمعية العامة بدء سحب قواتهما العسكرية .

هذا هو أملنا ، ان أظننا أن المفاوضات التي تجرى الآن بين ممثلي كل من الطائفتين في قبرص سوف تؤدي الى حل مقبول من الطرفين ، واننا لم تكن هناك هذه التسوية ، قد يكون من الضروري للأمم المتحدة أن تهتم بالاشتراك في المفاوضات المقبلة كي تتأكد وتضمن لجمهورية قبرص حقها في الاستقلال والسيادة ووحدة الأراضي . اننا نتوقع أنه بالنسبة لهذا الهدف أن يعقد المجلس اجتماعات أخرى أو يعقد مؤتمر دولي خاص على النحو الذي اقترحه الاتحاد السوفياتي ، ولا نستبعد أي شيء من هذا القبيل ، أو أي منهاج للعمل يستهدف ضمان استقلال وسيادة وسلامة قبرص الإقليمية وعدم انحيازها . ان أمين عام الأمم المتحدة انما يقوم بمسؤوليات ضخمة ، ونود أن نعرب له عن تقديرنا الكامل للجهود التي بذلها شخصيا وللجهود التي بذلها مثله في قبرص . انه يحالي بتأييدنا الكامل في هذا العمل الشاق لتحقيق السلم .

ان وجود قوات الأمم المتحدة في قبرص ، انما يعتبر عنصرا هاما في الموقف الحالي . وكافة الأطراف لا بد أن تقدم التعاون لهذه القوات ، واننا لنأمل أنه مع بداية سحب القوات الأجنبية فان موقف قوات الأمم المتحدة وامكانيات تحريكها يمكن أن تقوى ، حتى تستطيع أن ترتفع الى مستوى المهمة

الجديدة . اننا نأمل في أن الأطراف المعنية في قبرص سوف تعترف بحتمية السلم وأهمية قوة الأمم المتحدة وتقدم لها أكبر قدر ممكن من التعاون .

وأخيرا فاننا قد شاركنا في تقديم مشروع القرار (A/L.739) الذي قدّم على نحو كفء من جانب ممثل الجزائر . ان الفقرات العاطلة انما تتضمن - من وجهة نظرنا - العناصر الرئيسية اللازمة لتحقيق حل سياسي لأزمة قبرص ، والفقرات الموجودة في الديباجة هي قصيرة وهذا شيء طيب . لقد امتنعنا بشكل متعمد من أن ندمغ أو نأسف أو نعرب عن الأسف لأعمال التدخل ، ذلك لأننا نعتقد أن كافة الأطراف المعنية أرادت أن تصل الى حل ما ، ونأمل أن توضع شروط الحل الذي يحقق السلم والرفاهية لقبرص أتراكا ويونانيين ، وفي الوقت نفسه يحقق ما بين تركيا واليونان علاقات تقرم على التعايش السلمي . لكل هذا فاننا نناشد تركيا واليونان وحكومة قبرص والناهفتين في قبرص أن يمدايا الفرصة لهذا المشروع - مشروع القرار - للتنفيذ .

السيد جورينوفتش (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) : ان جدول أعمال هذه الدورة للجمعية العامة ينطوي على مجموعة من المشكلات الهامة والمعقدة التي تؤثر مباشرة على السلام والأمن الدوليين . ومن بين هذه القضايا ، قضية قبرص ، ومن الخطأ أن نعتبر هذه المشكلة مجرد مشكلة علاقات بين الطائفتين وأن نغض أعيننا عن تدخل القوى الأجنبية العدوانية في الجزيرة ، التي تعد سبب الموقف السائد حالياً في قبرص ، ومنذ وجود جمهورية قبرص ، فان القوى الاستعمارية الخارجية حاولت بكل الوسائل أن تمنع هذه الدولة من أن تختار طريق عدم الانحياز ، وحاولت استخدامها كأداة في سياستها العدوانية ، وتحويل الجزيرة الى قاعدة لحلف شمال الأطلسي في الشرق الأدنى ، وأن الدوائر العدوانية في حلف شمال الأطلسي ، كانت تريد تحويل قبرص الى حاملة طائرات لها ، وما زالت هذه الدوائر تولى مكانا خاصا لقبرص في مخططاتها الاستراتيجية وفي عام ١٩٥٦ ، فان القواعد العسكرية الانجليزية في قبرص ، قد استخدمت في عدوان ضد مصر ، وان هذه القواعد ما زالت توجد حتى اليوم ، ومن أجل الابقاء على هذه القواعد ومن أجل تحويل اهتمام الشعب القبرصي والرأي العام العالمي عن النضال من أجل تصفية هذه القواعد ، فانه قد لعب بسلاح الخلاف بين الطائفتين ، وكما أكدت الأحداث ، فان الدوائر الاستعمارية ضد قبرص لم تكف عن التدخل في شؤون الشعب القبرصي .

ان الوجود الأجنبي العسكري في أرض قبرص ، وفي أية دولة مستقلة ، كما دلت الأحداث على ذلك في قبرص ، يمكن في أي وقت أن يتحول ضد مصالح الشعوب في هذه البلاد الفتية ويعد تدخلا في شؤونها الداخلية من أجل افساد علاقاتها بالدول المجاورة .

ان جمهورية قبرص بعد أن حصلت على الاستقلال ، تخطبت على الصعوبات الناجمة عن الموقف الداخلي والخارجي ولكن القوى الاستعمارية حاولت أن تعترض طريق هذا الشعب من وراء ظهره ، وبالرغم من كل هذه الصعوبات ، فان الجمهورية الفتية نجحت في تحقيق انجازات كبيرة . ان اتجاه حكومة مكاريوس ، وانتهاجها لسياسة عدم الانحياز بين الكتل العسكرية ، مكنت هذه الدولة من تأكيد هيبتها الدولية . وان اتجاه هذه الدولة الفتية التي لم تشأ أن تخضع لمؤامرات ومناورات حلف شمال الأطلسي ، جعلت منها بلدا مرموقا ، ولهذا فان القوى الاستعمارية حاولت أن تززع هذا النظام وأدت الي قيام الانقلاب العسكري الذي أدى الى الاطاحة بمكاريوس ، وذلك من أجل اشاعة الفرقة

والانقسام داخل البلاد ، وكان السبب في ذلك هو دول حلف شمال الاطلسي والحكومة العسكرية في
أثينا ، وان الأحداث التي تلت ذلك قد خلقت موقفا متفجرا .
ان الاتحاد السوفياتي ودولا أخرى في المجتمع الاشتراكي ، منذ الساعات الأولى التي حدثت
فيها الازمة في قبرص ، اتخذوا موقفا مبدئيا يدين التدخلات العدوانية التي قامت بها الزمرة العسكرية
في اثينا ، التي كانت في الحكم في ذلك الوقت وأيدت هذه الدول الحق الثابت للقبارصة في أن تدعم
استقلالها . ودعت كافة الدول الى تعزيز السلام واتخاذ اجراءات فعالة من أجل انسحاب القوات
الأجنبية من قبرص ومن شرق البحر الأبيض المتوسط وعودة الحكومة الشرعية القبرصية الى مكانها الطبيعي
وعدم التدخل في شؤون جمهورية قبرص من أجل الحفاظ على استقلالها ووحدة اراضيها وسيادتها .
وهذه الاقتراحات السوفياتية والاشتراكية والتي طالبت بها المجموعة الاشتراكية قد حظت بالتأييد
في العالم أجمع . واليوم ، بعد أن مرت ثلاثة أشهر منذ ان بحث مجلس الأمن بتأني شديد ظروف
الازمة التي نشأت في قبرص والتي تهدد الأمن والسلام ، يمكن أن نؤكد أن المجلس قد لعب دورا ايجابيا
في هذا الصدد . وقد اتخذت قرارات في هذا الشأن ويمكن اعتبار أحكامها الرئيسية على أنها أساس
التسوية السلمية السياسية للمشكلة القبرصية ، وأن الأمر يتعلق قبل كل شيء بالدعوة الى وقف التدخل
العسكري الخارجي والانسحاب دون ما ابطاء لكافة القوى الاجنبية والموظفين العسكريين ، وعودة
الحكومة الشرعية الدستورية في البلاد ، وكذلك ضرورة احترام استقلال وسيادة ووحدة أراضي جمهورية
قبرص .

ان ممثل روسيا البيضاء خلال أعمال مجلس الأمن قد دافع بشدة عن مصالح وحرية الشعب
القبرصي ، ودعا الى اتخاذ وتنفيذ قرارات تشجع على وجود حل عادل للأزمة القبرصية ، ولكن لا بد أن
نقرر أن الأحكام الأساسية الواردة في قرارات مجلس الأمن في هذا الصدد ، والتي تقدم أساسا للتسوية
السياسية ، ذلت حبرا على ورق بسبب أولئك الذين يحاولون حل المشكلة القبرصية في إطار ضيق من
حلف شمال الاطلسي . وان البحوث التي جرت في جنيف بين الدول الضامنة قد قدمت الدليل على
عدم فاعلية معاهدة لندن وزيورخ الخاصة بالضمانات ، وان العالم أجمع قد شهد افلاس هذه الأنظمة .
وفي هذا الصدد ، فان أهمية خاصة ينبغي أن تحظى بها اقتراحات الاتحاد السوفياتي في
مجلس الأمن ، والتي ما زالت حتى الآن دون ما تنفيذ ، وان هذه الاقتراحات تدعو الى إرسال بعثة

خاصة تابعة لمجلس الأمن الي قبرص وقد مؤتمر عالي بشأن قبرص . وان هذه المقترحات الواقعية التي أعدت بمد المدوان على قبرص تحوى كافة جوانب المشكلة وتبرز أهميتها الدولية ، ومن الحقيقي أن بعض الانتقادات قد وجهت الى هذه المقترحات ، وهذه الانتقادات ليست بناءة على الاطلاق . ان مجلس الأمن ينبغي أن يدرك أن الاقتراحات السوفياتية تتفق ومصالح الشعب القبرصي ، وان هذه المقترحات قد أيدها عدد كبير من الوفود في المناقشات العامة ، وان موضوع المقترحات السوفياتية واضح وهو يتعلق بتكليف هيئة تمثيلية لبحث المشكلة القبرصية على أن يتمشى ذلك مع التكوين السياسي للعالم الحالي .

ان المؤتمر العالمي الذي يدعو اليه الاتحاد السوفياتي يضم اليونان ، وقبرص ، وممثلي الطائفتين القبرصيتين ، وكذلك عدد من دول عدم الانحياز . وان هذا المؤتمر سرف ينشئ أساسا تنظيميا لحل المشكلة القبرصية . مع اقامة الاعتبار للمسئولية الخاصة التي تقع على الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن من أجل اقرار السلام وصيانة الأمن الدولي ، وتوفير الضمانات اللازمة من أجل استقلال وسيادة جمهورية قبرص ووحدة أراضيها .

ان مثل هذا القرار الذي يتعلق بضمانات سوف يكون بمثابة خطوة جديدة نحو زيادة الهدوء الذي يلعبه مجلس الامن باعتباره هيئة أساسية في الأمم المتحدة وله مسئولية خاصة بالنسبة لصيانة الأمن والسلام بالنسبة لكل الشعوب .

ان وضوح مثل هذا الأسلوب للتصدي وللمعالجة قد أيد من جانب المجتمع الدولي . وفي الأونة الاخيرة في باريس فقد عقد اجتماع لخمس عشرة منظمة غير حكومية دولية ولها سمات مختلفة بعضها عن البعض الآخر ، وقد مثلت مئات الملايين من الأشخاص في كل القارات ، وفي النداء الذي أصدره هذا المؤتمر الى الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة . جاء به :

" اننا نوجه نداء من أجل تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٣٥٣ (١٩٧٤) ، الذي يدعو اليه احترام السيادة والاستقلال ووحدة الأراضي في قبرص ؛ ووقف التدخل الخارجي العسكري ؛ وانسحاب كافة الموظفين العسكريين الأجانب واعادة الحكومة الدستورية الى البلاد ."

" واننا نرجو الاعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، الذين تقع عليهم مسئولية خاصة من أجل الحفاظ على السلام والأمن في العالم اجمع ، ان يتخذوا كافة الاجراءات اللازمة حتى يمكن على الفور تنفيذ قرارات الأمم المتحدة في هذا الصدد ."

" واننا نؤيد المبادرات فيما يتعلق بحل المشكلة القبرصية في صالح منطقة حوض البحر المتوسط واننا نؤيد مبادرة الاتحاد السوفياتي ، التي تدعو الى عقد مؤتمر دولي بشأن قبرص وتشترك فيه اليونان ، وتركيا ودول عدم الانحياز والطائفتان القبرصيتان ."

هذا هو النداء الذي وجهته الخمسة عشرة منظمة غير حكومية التي عقدت اجتماعها في باريس.

ان تطورات الأحداث في قبرص يدل على أن بعثة خاصة لمجلس الأمن لهذه الجزيرة يمكن أن يكون لها تأثير ملاءم بالنسبة للوضع في هذه الجزيرة وهذا قد يدعم الدور الذي يلعبه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من أجل الحفاظ على استقلال ووحدة أراضي قبرص وسيادتها .

وان هذه المقترحات تفتح طريقا حقيقيا من أجل التوصل الى تسوية عادلة للمشكلة القبرصية من اجل مصلحة الشعب القبرصي ، والدائفتين القبرصيتين ، اليونانية والتركية ومن أجل مصلحة السلام والأمن الدوليين . ولهذا ، فان وفد بلادى يؤيد تنفيذ هذه القرارات بأسرع ما يمكن .

ان ضرورة الحل السريع للمشكلة القبرصية واضحة تماما ، وينبغي أن تتوقف التدخلات المصطنعة والاجنبية على الفور ، فان بؤرات التوتر الموجودة في البحر المتوسط وفي شرق البحر الابيض المتوسط بالذات تتطلب اتخاذ الاجراءات اللازمة من أجل تأكيد الانفراج الدولي واتخاذ كافة الاجراءات المسؤولة والحاسمة من جانب الامم المتحدة من أجل التوصل الى كل هذه الاهداف . ان الجمعية العامة للامم المتحدة ومجلس الامن معروضة عليهما مشكلة قد اتخذ فيها قرار يدعو الى عدم التدخل في الشئون الداخلية للشعب القبرصي ، وعلى الأمم المتحدة أن توفر جهودها في هذا الصدد حتي يمكن أن تؤمن سيادة قبرص واستقلالها ووحدة أراضيها وجمهورية قبرص كما نعترف جميعا هي دولة مستقلة وذات سيادة ودولة من دول عدم الانحياز .

ان وفد روسيا البيضاء قبل أن ينهي كلمته يود أن يقول تحليقا على كلمة السيد ممثل الصين ، فان ممثل الصين ، بالرغم من التزام بلاده بموجب ميثاق الأمم المتحدة من أجل العمل على صيانة السلام والأمن الدوليين ، يحاول أن يبتعد بنا عن المشكلات التي نناقشها ، لكي يعيد الى اسماعنا اسطوانة مهشمة عن القوى الكبرى ، وان السيد ممثل الصين لم يقل في كلمته أي كلمة من أجل الدفاع عن مصالح الشعب القبرصي ضد هجمات حلف شمال الأطلسي ، وبدلا من ان يقول ذلك فلقد أستمعنا الى الهجوم العاتي والمعتاد ضد الاتحاد السوفياتي والترهات التي يرددها الوفد الصيني ضد الاتحاد السوفياتي بدلا من أن يندد بالانقلاب العسكري الذي وقع في قبرص ، والذي قامت به الحكومة العسكرية في اليونان والتي اختفت الآن من مسرح الحكم .

ان السيد ممثل الصين في اي كلمة يدلي بها لا يمكنه الا أن يشير الى الوجود العسكري السوفياتي ، وأن العالم أجمع يعرف وأن السكرتير الأول للجنة المركزية للاتحاد السوفياتي الرفيق ليونيد بريجنيف ، في تموز/يوليه من هذا العام قد صرح قائلا :

" اننا نعتقد أنه من المجدي بمكان ان ندعو الى سحب كافة البواخر الامريكية والسوفيتية من البحر المتوسط وكذا الفواصات الحاملة للأسلحة الذرية " .

(السيد جورينوفتش ، جمهورية بيلوريسيا
الاشتراكية السوفياتية)

ان السيد ممثل الصين يتظاهر بأنه لا يرى القواعد العسكرية الأجنبية في قبرص . ان المناورات
العدوانية من جانب اتحاد شمال الادلتاي لم يرها كذلك أيضا السيد ممثل الصين ان الاتحاد
السوفييتي يدافع عن حق الشعب القبرصي ولا يتدخل في شؤونه ويدافع عن حقه من أجل استقلال بلاده
ومن أجل سيادة أراضيه دون أي تدخلات أجنبية . ان كلمة السيد ممثل الصين هي مثال على ترهات
لا يمكن تصديقها وهي أنه يضطلع بالبحث الى الموقف كما ينبغي أن يكون .

السيد دريس (تونس) (الكلمة بالفرنسية) : منذ عشرين عاما ، أي أنه منذ سنة ١٩٥٤
فان منظمة الأمم المتحدة قد بحثت لأول مرة تادبيق مبدأ تقرير المصير على جزيرة قبرص ومنذ ذلك الوقت
وقضية قبرص أصبحت تصود دوريا الى جدول أعمال منظماتنا وفي أغلب الأحيان في صورة أزمة حادة .
وحتى قبل أن تولد جمهورية قبرص ، فان منظماتنا كانت تعاني من الاختلافات التي كانت موجودة
في هذه الجزيرة سواء تلك الاختلافات التي كانت تدعو الى تقسيم الجزيرة ، أو الى ضمها الى اليونان
وكان ذلك بداية لعدم توازن لم يكن أحد يستطيع ان يتنبأ بمداه .

وان تونس قد قدمت دائما اسهامها في حل القضايا العادلة والمنصفة والواقعية والمشكلات التي تلوح في العالم ولا سيما في شرق البحر الأبيض المتوسط، ان تونس لم تتردد - حتى قبل عامين من حصول قبرص على الاستقلال - في أن تسترعي اهتمام منظماتنا والأطراف المعنية التي ضرورة الحفاظ على وحدة أراضي الجزيرة ، والحفاظ على الحقوق المشروعة للطائفتين اللتين تشكلتاها ، وبصوت ممثلها في ذلك الوقت وهو السيد منجي سليم ، فان الوفد التونسي أعلن بصفة خاصة يوم ٢ كانون أول / ديسمبر سنة ١٩٥٨ أمام الدورة الثالثة عشر للجمعية العامة :

” ان الوفد التونسي لا ييئد أي حل يؤدي الى التقسيم ، ان أي حل - حتى يكون قابلا للحياة - ينبغي أن يكون قائما على مبدأ معترف به لسكان قبرص كلهم ، في أن يتمتعوا بحرية بتقرير مصيرهم مع اقامة الاعتبار للمبادئ الأولية للعدالة ، والضمانات الدولية المقررة بالنسبة لمختلف العناصر التي تكونه ” . (A/C.1/PV.1004,P.41) .

ان ستة عشر عاما قد مرت منذ أن طرحت المشكلة في أسلوب واضح ودون ما لبس أو غموض ، وعلى هذا فان الوفد التونسي ، يقرر بأسف أنه بالرغم من ثلاث أزمت هزت الجزيرة خلال الاحدى عشر سنة الأخيرة ، كان لا بد من التوصل الى الموقف الحالي بكل ما يواكبه من معاناة حتى أن الرأي العام القبرصي ، وكذلك الرأي العام في البلاد الموقعة على اتفاق لندن ، يدركون الآن أنه لا يمكن ايجاد أي حل دائم للأزمة في قبرص ان لم يقيم الاعتبار للمبدأين الأساسيين التاليين :

أولا ، الاعتراف الدولي باستقلال جزيرة قبرص وسيادتها ووحدة أراضيها ،
واسمحوا لي أن اعبّر بالنسبة لهذه النقطة عن رضا الوفد التونسي التام لا سيما أنه علم بالتأكيد القاطع الذي أعرب عنه الممثلون الرسميون من جانب اليونان وتركيا واللذين رفضا بصورة نهائية أي احتمال لضم قبرص الى احدي البلدين ، أولتقسيمها .

ثانيا ، أن يقام في قبرص - تحت ضمانة دولية - نظام دستوري سياسي واقتصادي وثقافي واجتماعي يمكن من اقامة توازن حقيقي بين الطائفتين في ظل الاحترام المتبادل لهويتهما الذاتية وفي ظل الثقة والتضامن ، شعب يجمعه مصير واحد .

ان وزير خارجية الجمهورية التونسية قد أعلن في هذه المنصة يوم ٤ تشرين اول / اكتوبر سنة

” من الملائم أن تحل مشكلة قبرص بصورة نهائية تمكن من تعايش الطائفتين في ظل احترام شخصية كل منهما ، وفي إطار دولة واحدة توفر لكل من الطائفتين حقوقهما الدستورية بحيث أن أية طائفة لا يمكن أن تلحق في حقوق الطائفة الأخرى ، مع الحفاظ على الاستقلال الكامل للجزيرة في ظل ضمان دولي ” (2256 th meeting, P.11).

ان مبدأ وحدة الأراضي واستقلال الجزيرة ، لا ينبغي أن يناقش من جانب أي من القوى الموقعة لمعاهدة لندن ، وان افتراض ضم قبرص الى احدى الدولتين اليونانية أو التركية أو تقسيمها لم يعد قائما على الاطلاق ، وان الوفد التونسي قد كشف عن العناصر المشبهة للخاتمة في بيان رؤساء الطائفتين القبرصيتين خلال استماع اللجنة السياسية الخاصة اليهم يوم ٢٠ تشرين أول / أكتوبر .

وعلى هذا ، فان الوفد التونسي قد خرج بالعناصر الايجابية التي تقرب والتي تجعلنا نأمل ، والتي تفتح طريق التفاهم والتقارب ، وعلى هذا فان الوفد التونسي سجل برضا تام ، انه بالنسبة للقبارصة الأتراك فان التخوف من ضم قبرص الى اليونان هو الذي منع التعايش السلي للطائفتين ، وأن السيد كيليك ممثل هذه الطائفة قال : ” ليس هناك أي مبرر لكي لا تعايش الطائفتين في ظل السلام والوثام ” (A/SPC/PV.922, P.36).

كما أن السيد بابا د بولوس ، ممثل الطائفة القبرصية اليونانية قد أكد بصفة خاصة :

” ليس لدينا أي عداة خيالية موانينا القبارصة الاتراك بالنسبة للخلافات الماضية . . . ”

(A/SPC/PV.923, P.42) ثم مضى يقول بعد ذلك :

” . . . اننا نلتزم بصدق ببذل كافة الجهود من أجل التوصل الى نظام دستوري عادل ومنصف

نستطيع في إطاره أن نعيش في ظل الأمن والصدقة ” (I bil) .

اسمحوا لي أن اعبر باسم الوفد التونسي عن الأمل في أن كابوس الصراع الأخرى الذي تعايشه

الطائفتان القبرصيتان منذ أكثر من عشر سنوات ، والذي أو شك أن يؤدي الى حرب بين دولتين ، سوف يتبدد هذا الكابوس نهائيا ،

وأود في هذا الصدد أن أشيد بكل أولئك الذين بذلوا جهودا مستمرة ومخلصة من أجل

الخروج بعناصر القاعدة الأساسية التي يمكن أن تشكل أساس التفاوض الذي نرجو أن ينجح في فترة

معقولة ، وكذلك نرجو للقرارات التي قدّمت لجمعيتنا وبالأخص القرار (A/L.739) وهو المشروع

الأخير قدّمه لنا السيد مندوب الجزائر وأن هذا المشروع ينبغي أن يتم إقراره بإجماع الرأي ، وتلك هي الأمنية التي يعبر عنها الوفد التونسي .

واننا لا نشك في أن الدولتين المعنيتين والناطقيتين القبرصيتين التي تشارك في حضارة البحر المتوسط ، والتي قدمت دائما مساهمات من أجل تقدم الانسانية كلها ، لا نشك في أن قادة كافة الأطراف المعنية سوف يبدعون بمواقف خلاقة من أجل اقرار السلام ومن أجل السعي نحو حل يمكن قبوله من كافة الأطراف ولا سيما من جانب الجاليتين القبرصيتين ، الأمر الذي يمكّن الشعب القبرصي كله من أن يطوى هذه الصفحة المظلمة في تاريخه ، ومن أن يكرس كل قواه من أجل بناء أمة واحدة يسودها الرخاء والعدالة وتتجدد نحو المستقبل وتصبح عنصرا فعّالا وحاسما في دعم التضامن والتعاون والاخاء بين بلاد حوض البحر المتوسط وبالتالي في العالم أجمع .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : قبل أن أعطي الكلمة للسيد المتحدث التالي أود أن اعلن أن غيانا ونيبال قد انضمتا الى تقديم مشروع القرار (A/L.739) .

السيد آك (ساحل العاج) (الكلمة بالفرنسية) : ليس في نيتنا على الاطلاق أن نتدخل في هذه المناقشات وأن ندين أي شخص كان ، ولكن علينا أن نعترف أن مأساة قبرص هي جزء من تلك القنابل الزمنية التي قامت الدول الكبرى بوضعها هنا وهناك لكي تذكرنا نحن القوى الصغيرة أن ما يهم هذه الدول قبل كل شيء ليس مصلحة وحرية شعوبنا ولكن مصالحها الذاتية ورغبتها في السيطرة والمهيمنة بوفى خدمة هذه المهيمنة ، فان هذه الدول مستعدة لأن تضحي بالمبادئ الأساسية التي تقوم عليها منامة الأمم المتحدة .

ومن واجبنا أن ندرك ذلك ونعنيه حتى لا تكون هذه الترتيبات بين الدول الكبار مرتدة ضدنا نحن ، ومن أجل ذلك فإن الاقتناع والحوار ، والمشاركة وبدولنا أسلحة فعالة أكثر من اللجوء إلى العنف والقوة والحرب التي لا تسوي شيئاً في نهاية الأمر .

إن حصول قبرص على الاستقلال بعد أشهر من الأحداث يوم ١٦ آب/أغسطس ١٩٦٠ ، قد تم في ظروف تختلف عن تلك التي عرفتها دولنا الفتية .

إن قبرص ونأسف أن نقول ذلك في إحدى الأمثلة النمطية لتصفية الاستعمار غير الكامل ، إن استقلالها كان في البداية مغلولاً بالمصالح السياسية والاستراتيجية الأجنبية ، وإن دستورها الذي انبثق عن اتفاقات زيورخ ولندن بدلاً من أن يكون قضية داخلية قبرصية كان نتيجة للاتفاق بين الاتساحات المتباينة المتناقضة لمختلف الأطراف المتصارعة في هذه المسألة ، وهذا الاتفاق قد ضحى بالأساس وهو حق تقرير المصير بالنسبة لشعب يتكون ، وهذا صحيح ، من طائفتين تدين كل منهما لطرفين متعاديين أو تحتيمان بهما .

إن دستور سنة ١٩٦٠ واتفاقات زيورخ ولندن بدلاً من أن يؤدي إلى ازدهار الأمة القبرصية الحرة وفي ظل الاخاء ، قد وضعت من أجل تكريس الانقسام والعداء بين هاتين الطائفتين وحالت دون أي تطور نحو تكوين شعور وطني قبرصي على فرار ما حدث في دولنا من أجل أن يتم عن طريق الحوار والاقتناع ادماج مختلف السلالات التي تكون دولنا الفتية في أفريقيا ، وهكذا فلقد تم التفتين والتحكم في رد فعل السكان بحيث أن أية قوة لا يمكن أن تعمل إلا على أساس انتمائها الوطني .

إن التوازن الدستوري الذي وضع في قبرص أصبح هشاً ذلك لأنه لم يمكن من عمل أجهز الدولة بصورة طبيعية ذلك أن هذه الدولة لا تقوم على أي أساس وطني متجانس ، إن الدستور الذي مكن من قيام هذه الدولة الجديدة أصبح صعب التطبيق لا سيما وأن أحد الأطراف يرى نفسه أكثر عدداً ويرى أن من حقه إدخال التعديلات التي ينبغي إدخالها من أجل هيمنته على الموقف . أما الجزء الآخر المعارض فإنه يعتبر هذه التغييرات مساساً بحقوقه وكان يؤيد تحقيق أهدافه بناءً على تغيير هذا الدستور . إن الصعوبات الناجمة عن تطبيق هذا الدستور وعلى الاتفاقات ينبغي أن تكون هي أساس الأحداث الدائمة التي أدت بمجلس الأمن إلى أن يتخذ يوم ٤ آذار/مارس ١٩٦٤ القرار رقم ١٨٦ والذي يقضى بإنشاء قوة الأمم المتحدة بحفظ السلام في قبرص والذي يطالب الأمين

العام بأن يمين بالاتفاق مع الحكومات المبنية على أساس سيادة القانون أن يسعى جاهدا إلى إيجاد حل سلمي وتسوية عن طريق التفاوض للمشكلة المطروحة في قبرص .

وان هذا القرار والقرارات الأخرى التي أقرت خلال نفس العام قد جعلت قبرص تعيش فترة من السلام النسبي ، وان هذا السلام ، الذي أسهم فيه بصورة متواضعة ساحل العاج قد نسف على اثر التدخلات الأجنبية في شؤون الدولة وهذه التدخلات وسعت المهوة التي أنتتفصل بين اللاتفتين وجعلت من الصعب حل المشكلة القائمة بينهما .

وانه لا يسعنا الا أن نأسف لهذه التدخلات وهذا المساس بالخيار الذي أدى إلى ضياع كثير من الأرواح الإنسانية وتمهجير عشرات الآلاف من الأشخاص الذين طردوا من أراضيهم وحولوا إلى لاجئين مرفعين على أن يعيشوا في ظروف مؤلمة وحزينة .

وعلىنا أن ندين بنفس القوة الانقلاب العسكري الذي حاكته الزمرة العسكرية الحاكمة في اليونان في ذلك الوقت والذي نفذه أفراد الحرس الوطني في قبرص . وكذا تدخل القوات التركية في الجزيرة . ان الدور المشعشع الذي لعبه هؤلاء الضباط اليونانيون يعتبر جديرا بالادانة ، ولكن ذلك لا يبرر على الاطلاق ما قامت به تركيا محاولة منها لأن تحل بالقوة مشكلة قبرص ، ولكنها فرضت أمرا واقعا لا يمكن قبوله حتى وان كانت تتذرع في ذلك بالدفاع عن حقوق الأقلية بالجزيرة .

لقد طال الحديث كثيرا عن معاهدة الضمانات التي ترمي من حيث المبدأ إلى حماية سيادة قبرص . صحيح أن ممارسة المعاهدات أو اتفاقات الدفاع العسكري أمر معترف به كما يعلمنا ذلك تاريخ العلاقات الدولية ، وان هذه المعاهدات والاتفاقات العسكرية وقعت دائما بهدف حماية موقعيها ضد الآخرين ومن الصعب أن نفهم مغزى هذه الاتفاقات بالنسبة للأزمة الحالية . فبدلا من أن تدمي قبرص فان هذه المعاهدات حينما حولت الدول الضامنة حق النظر في الشؤون الداخلية لهذه الدولة ، هذه الاتفاقات استخدمت كعلة للتدخل المسلح ضد سيادة جمهورية قبرص وانتهاكا للمبادئ الأساسية للميثاق .

وكما قال السيد وزير خارجية ساحل العاج هنا " ان القوة لا ينبغي أن تنتصر ولا ينبغي أن تكسب لها نتيجة الثمرة أو نتيجة مثمرة " . وعلى هذا فان المجتمع الدولي ينبغي أن يبذل كل ما في امكانه من أجل الحفاظ على استتلال قبرص وسيادتها ووحدة أراضيها ومساعدة القبرصيين على أن يحلوا بالوسائل السلمية خلافاتهم في صالح الوثام الوطني الذي ينبغي أن يسود بين الطائفتين من أجل خدمة السلام في البلاد وفي المنطقة وفي العالم .

واننا نرى أن اجلاء كافة القوات الأجنبية باستثناء قوة السلام التابعة للأمم المتحدة يعود من الشروط الأساسية من أجل قيام سلام دائم في قبرص ، وهو يتطلب أيضا استدعاء الضباط الاجانب اليونانيين الى بلادهم . ان تصفية القواعد الأجنبية العسكرية يمكن أن يسهم أيضا اسهاما ايجابيا في قيام السلام في هذه المنطقة .

واننا نرى أن قبرص ينبغي أن تظل دولة مستقلة وصاحبة سيادة وأن وحدة أراضيها ينبغي أن تحترم أيضا ، ان البيانات التي أدلى بها يوم ٢٣ ، ٢٤ أيلول / سبتمبر ١٩٧٤ من قبل وزراء خارجية اليونان وتركيا وهم الأطراف في النزاع مطمئنة ومن شأنها اذا ما ترجمت في الواقع ترجمة حقيقية أن تنشي مناخا ملائما للسعي نحو حل سلمي لازمة قبرص المؤلمة .

ان الأمم المتحدة ينبغي أن تستمر في البحث عن حل سلمي وذلك بالتوفيق بين حقيقتين ضروريتين : وهي الاتفاق بين الأطراف على أن يعيشوا في وئام في ظل دولة موحدة والحقيقة الثانية وهي سيادة ووحدة أراضي قبرص ، واننا سوف نساعد بهذا الاسلوب على التغلب على العقبة الكؤود على طريق السلام حينما نتمكن من مساعدة الطائفتين على أن تجدا بأنفسهما الوسائل الملائمة من أجل التعايش السلمي .

ان التاريخ يعلمنا أن جميع الأمم شعرة للاندماج والانصهار وأن دولنا الفتية ليست مستثناة من ذلك . وعلى هذا ، فاننا على اقتناع بأن الطائفتين التركية واليونانية اللذين تعايشا خلال قرون طويلة لا بد أن يعرفا كيف يتعايشان الآن وفيما بعد .

وعلى هذا فاننا نعتقد أنه لا بد أن نعهد الى الأمين العام الذي نريد أن نشيد به في كل ما بذله في هذا الصدد أن يبذل كافة ما في امكانه لحمل القوة المعنية على ايجاد حل لهذه

المشكلة وعلى تبيد جوع عدم الثقة السائد بين الطائفتين ، والى جانب وسيط الأمم المتحدة نستطيع أن نفكر أيضا في مساعدة الدولتين المتصارعتين في الخلاف على مساعدة الطائفتين الداخليتين في قبرص على التغلب على الصعوبات القائمة .

وان السيد ممثل الجزائر قد قدم مشروع قراره رقم (A/L.739) وتحدث بشأنه كذلك السيد ممثل مالي والهند ويوغوسلافيا .

إذا ما انت الأمم المتحدة أن تنجح في تحقيق حل لهذه المشكلة المأسوية فلا بد أن تنظر الى الواقع في وجهه ، ولا يمكن للأمم المتحدة أن تدخل في كلام متكرر وتفكير التمني الطيب ولكن تدخل في وقائع . اننا نعترف أن الصراع ليس بين الطرفين اليوناني والطرف القبرصي . اننا لا بد أن نأخذ في الاعتبار أن النزاع في المنطقة هو نزاع ثلاثي الجوانب وهناك نزاع بين القبارصة اليونانيين أنفسهم ، ان قبرص قد تعرضت لعمل عسكري في ١٥ تموز / يوليه ، وهذا العمل العدواني قد تم عندما طلب رئيس جمهورية قبرص سحب الضباط اليونانيين من الجزيرة ورفضت الطخمة العسكرية فسي أثينا ذلك الطلب . وحينذاك ، فان الطائفة اليونانية المضادة لرئيس قبرص قد قامت بالانقلاب العسكري الذي يمثل المشكلة في الوقت الحالي .

اننا في الشرق الأوسط ياسيدي الرئيس ، نعترف من واقع التجربة المريرة ، أن الأمم المتحدة عاجزة عن أن تحاول حلّ المشكلات المزمنة والمعقدة مثل مشكلة قبرص . ان ما تستطيع الأمم المتحدة أن تفعله ، وما يجب أن تفعله ، هو أن تؤدّد عن جديد في هذه المشكلة المبادئ الأساسية لميثاقها وأحكام الاتفاقيات الدولية والمواثيق الدولية . ان على الأمم المتحدة أن تخلق الجو المناسب لتشجيع الأطراف المعنية مباشرة بالنزاع كي تدخل في مفاوضات جادة لكي تؤدي على أساس الميثاق الى حل عادل للمشكلة . ولا بد أيضا من تجنب كافة النواحي التي ترجع العقارب الى الوراء عندما بدأت المتاعب في الجزيرة . ومن ثم فانها تمهد الطريق الى حرب جديدة ليس فقط بين القبارصة اليونانيين والأتراك ، ولكن بين القبارصة اليونانيين أنفسهم .

فيما يتعلق بهذه المشكلة ، فاننا نأخذ علما بارتياح كبير جهود الدول غير المنحازة للتوصل الى حل . وكذا فان الدور المتزايد للدول غير المنحازة في حلّ المشكلات الكبيرة له أثر على السلم الدولي ، وهذا دليل على الطبيعة السمة لحركة عدم الانحياز . وفي هذا الصدد ، فان العراق دولة غير منحازة وترحب بالبيادة التي اتخذت من جانب يوغسلافيا والهند والجزائر وعلى فسي تقديم مشروع القرار A/L.739 . قد لا يكون هذا القرار هو الصيغة الدالة التي نقبلها جميعا ، ولكن من واقع خبرتنا في الأمم المتحدة ، فليس هناك شيء نأمل . اننا نعتقد أن خدمة كبيرة قد استخدمت في صياغة مشروع القرار ، ولذلك فاننا سوف نصوت في صالح هذا المشروع .

الرئيس : (الكلمة بالفرنسية) قبل أن أعطى الكلمة للمتحدث التالي ، أقول ان هناك عددا من المتحدثين واننا ننوي الانتهاء من الأحاديث ومنتقل الى ذلك المشروع المعروض أمام الجمعية العامة .

السيد اردمبيلج (مغوليا) (الكلمة بالروسية) : ان موقف الأزمة الذي يسود حاليا في قبرص يسترعى قلق القوى المحبة للسلام والقوى التقدمية في العالم التي تحاول تدعيم الانفراج الدولي . وان كل الرجال من ذوي النوايا الحسنة في شتى أرجاء العالم يعربون عن تعاطفهم مع هذه الأزمة التي تعيشها قبرص الآن . ان الشعب القبرصي قد لقي آلاما نبيرة من جراء الخلافات بين الجاليات ، وهي الخلافات التي ينمبها الخارج وتضرم نيرانها التدخلات المسلحة الخارجية الموجهة ضد هذه الدولة الصغيرة العضو في منظمة الأمم المتحدة .

نعرف أن جمهورية قبرص منذ انشائها كانت عدة مرات ضحية للسياسة العدوانية التي تمارسها الأوساط العسكرية لحلف شمال الأطلنطي التي خلال سنوات عديدة حاولت القضاء على استقلال دولة قبرص وحاولت دائما تحويلها الى قلعة عسكرية استراتيجية في شرق البحر المتوسط ، وحيثي يحققوا هذه الأهداف الأنانية الضيقة الآفاق ، فان بعض أوساط حلف شمال الأطلنطي قد حاولت التحالف مع الأعداء الداخليين ، أعداء سيادة واستقلال قبرص ، وحاولت ابرام اتفاقيات مع القوى الخارجية الرجعية ، وبصفة خاصة مع الزمرة اليونانية العسكرية الحاكمة . وان آخر سلاسل المناورات الامبريالية ضد الاستقلال القومي وسيادة جمهورية قبرص كانت المناورة الاجرامية الموجهة ضد الحكومة الدستورية في هذا البلد في شهر تموز/يوليه الماضي .

ان الأحداث التي وقعت على هذه الجزيرة قد تطورت فيما بعد حتى أصبحت تشكل تهديدا مباشرا لسيادة واستقلال دولة قبرص . وهناك تهديد بتقسيم الدولة ينطوى على آثار عديدة وضارة ضد السلام والأمن ، ليس فقط في هذه المنطقة من العالم ، بل في شتى أنحاء العالم وبذلك نجد أن مشكلة قبرص قد قدمت مرة أخرى لمجلس الأمن ، هذا المجلس الذي يتحمل المسؤولية الأساسية في مجال المحافظة على الأمن والسلام الدوليين حتى يتخذ مجلس الأمن الاجراءات الفعالة فوراً . والآن ، وبناء على اقتراح من جمهورية قبرص يتم دراسة هذا الموضوع في هذه الدورة من دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة ،

واننا نعتقد أنه منذ البداية كان من الممكن وقف التطور الخطير في الأحداث في قبرص ، اذا كان بعض أعضاء مجلس الأمن — خلال عرض هذا الموضوع على المجلس — لم يلجأوا الى تكتيك هدام حتى يمنعوا اتخاذ الاجراءات البناءة بفضل الجهود التي تبذلها الدول المحبة للسلام . ان عددا

من القرارات الهامة قد تم اتخاذها في مجلس الأمن ويعد تطبيق هذه القرارات قاعدة لتسوية مشكّلة قبرص بما يتماشى مع أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

ان دراسة مشكّلة قبرص في مجلس الأمن ، والجهود التي تبذلها القوى المحبة للسلام التي تلت ذلك ، قد قدمت نتائج ملموسة ومؤكّدة ، وبصفة خاصة تم وقف إطلاق النار بين الأطراف المتقاتلة في هذه الجزيرة وتمت الخطوات الأولى لاجراء اتصالات مباشرة بينهما ، واجراء المفاوضات بين ممثلي الجانبين التركي واليوناني . بيد أن التوتر لا يزال يسود الجزيرة والسبب هو عدم تطبيق القرارات الأساسية لمجلس الأمن والتي تنادي بوقف التدخل العسكري الأجنبي فوراً وانسحاب القوى الأجنبية وانسحاب العسكريين من الجزيرة واعادة النظام الدستوري الى هذه الجزيرة واعادة الحكومة الدستورية الشرعية لجمهورية قبرص .

فما هي الوقائع ؟ تدل هذه الوقائع على أن الاحتلال الأجنبي لجزء هام من الأراضي لا يزال مستمرا ، والمواجهات العسكرية قد نتج عنها سقوط العديد من الضحايا وأن مئات الآلاف ممن القبارصة قد اضطروا الى التخلي عن منازلهم والتحول الى لاجئين . وليست هناك ظروف مواتية من أجل اعادة السلطة التي تمارسها الحكومة الدستورية الشرعية على الجزيرة . ان اقتصاد الدولة قد أضرب بطريقة بالغة . وفي ظل هذه الظروف السائدة فان حلاً سريعاً لمشكّلة قبرص على أساس متين وعادل يضع في اعتباره المصالح القومية لشعب قبرص ، يعد واجبا يتعيّن على منظمة الأمم المتحدة القيام به .

ان غالبية الوفود التي تحدثت من فوق هذا المنبر قد أعربت عن اعتقادها عن ضرورة اتخاذ الاجراءات الفعّالة من أجل تسوية مشكّلة قبرص بطريقة عادلة ، وهذا يوضّح أهمية دراسة مشكّلة قبرص في هذه الدورة من دورات الجمعية العامة . ان هذا الموضوع موضوع راهن وهذا أمر مفروغ منه ، ولكن يجب أن نسير على الطريق الصحيح . وكما حدث في مجلس الأمن وكذلك في هذه الدورة من دورات الجمعية العامة ، فان عددا من المقترحات البناءة قد قدمت ويعد تنفيذها العملى اسهاما في التسوية السياسية لمشكّلة قبرص . وكما نعرف فان وفد الاتحاد السوفيتي قد قدّم اقتراحا يرمى الى ارسال وفد خاص من مجلس الأمن الى قبرص حتى يتعرف على الطريقة التي تطبق بها هذه القرارات وحتى تقدّم تقريرا الى مجلس الأمن . بيد أن هذا الاقتراح لم تتم بعد الموافقة عليه ، ويجب أيضا أن نلاحظ هنا أنه نظرا للموقف السائد في قبرص فان موضوع الضمانات الدولية

لاستقلال قبرص يجب أن يتقرر بطريقة واقعية . ان احباط مفاوضات جنيف بشأن مشكلة قبرص قد أُنذرت طابع اتفاقيات زيوريخ غير المناسب . وان وفد منغوليا يعتقد أنه حتى نتظن من تسوية مشكلة قبرص بطريقة عادلة بما يتماشى مع قرارات مجلس الأمن ومع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، فإنه يتعين اتخاذ هذه القرارات في اطار أوسع ألا وهو اطار منظمة الأمم المتحدة التي يمكنها أن تدافع عن مصالح هذه الدولة غير المنحازة ألا وهي جمهورية قبرص .

وفي هذا الصدد فإن وفد جمهورية منغوليا الشعبية يتمنى أن يوضح مرة أخرى أهمية الاقتراح الجديد الذي قدمته حكومة الاتحاد السوفيتي بشأن عقد مؤتمر دولي - في اطار منظمة الأمم المتحدة - تشترك فيه قبرص واليونان وتركيا وكل الدول الأعضاء في مجلس الأمن ، واذنا لزم الأمر تشترك أيضا الدول الأخرى المعنية بهذا الموضوع .

وان وفدا يعتقد أن أهمية هذا الاقتراح تنبع من أنه يضع أسسا جديدة لضمانات جديدة لقبرص ، أي وضع نظام جديد لضمانات تقدمها الدول لتعويض استقلال قبرص . واننا نعتقد أن تنفيذ هذا الاقتراح السوفيتي بطريقة عملية قد حثى بتأييد العديد من الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة وبصفة خاصة من جانب ممثلي قبرص واليونان ، وهذا سوف يسمح بايجاد تسوية عادلة لهذه المشكلة ، مع اعتبار المصالح الحقيقية لشعب قبرص .

ان شعب وحكومة جمهورية منغوليا الشعبية ، عند أدانا بشدة التدخل في الشؤون الداخلية لجمهورية قبرص ان يعتبر انتهاكا للقوانين والنظام الدولية ، وان جمهورية منغوليا الشعبية قد أيدت دائما حماية استقلال وسيادة أراضي جمهورية قبرص ، كما أيدت اعادة الحكومة الشرعية لقبرص وأيدت وقف التدخل العسكري فورا وانسحاب كل القوات العسكرية الأجنبية من الجزيرة .

واننا نعتقد أنه على الشعب القبرصي ذاته - سواء من المواطنين اليونانيين أو الأتراك - أن يحل مشائله الداخلية وأن يقرر مصير وطنه دون أي تدخل خارجي .
ان وفد منفوليا يعرب هنا عن أمله في أنه سوف يتم خلال هذه الدورة من دورات الجمعية العامة اتخاذ قرار ايجابي حتى يمكن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ، خاصة وأن هذه القرارات تتمشي مع الآمال المشروعة لشعب قبرص ، وتتمشى مع حماية استقلال وحرية وسيادة قبرص وتدعم السلام والأمن في العالم .

السيد / ماينا (نينيا) : ان المادة رقم ٢ من الفقرة ٤ من ميثاق الأمم المتحدة تذكر :
” ان كافة الدول الأعضاء سوف تمتنع في علاقاتها الدولية من أن تستخدم القوة أو تهديد بها ضد السلام الاقليمي أو الاستقلال السياسي لأي دولة أو بأي شكل آخر يتنافى مع أهداف الأمم المتحدة ” .

ان جمهورية قبرص ليست استثناء من ذلك .
ان وفدي ، مع أعضاء مجلس الأمن الآخرين ، أتاحت لهم الفرصة لدمج أعمال العدوان التي تمت في ١٥ تموز/ يوليه عام ١٩٧٤ ضد جمهورية قبرص من جانب الضباط العسكريين اليونانيين الطحقين بالحرس الوطني القبرصي . ان هذا الخرق الفاضح لسيادة واستقلال وسلامة قبرص الاقليمية ، قد تم مع التواطؤ الواضح لقادة الطغمة العسكرية في اثينا حينذاك .

وبعد بضعة أيام ، وفي الوقت الذي أحيط فيه مجلس الأمن - ومسؤوليته الرئيسية هي الحفاظ على السلم والأمن الدولي - علما بالأمر ، فان المجتمع الدولي قد شهد عملاً آخر من أعمال العدوان ضد جمهورية قبرص من جانب تركيا بادعاء أنها تقوم بالتزامها وفقاً للمادة ٤ من معاهدة الضمانات الصادرة في عام ١٩٦٠ . ان الموقف في الجزيرة قد تدهور بشكل كبير بعد ذلك على الرغم من العمل الفوري الذي اتخذته مجلس الأمن وذلك بأن أقر بالاجماع القرار رقم ٣٥٣ لعام ١٩٧٤ ، الذي طلب بصفة خاصة انسحاب كافة القوات العسكرية الأجنبية من قبرص دون ابطاء .

في الماضي - كما في مجلس الأمن - أوضحت موقفنا بالنسبة للأزمة التي أدت اليها أحداث ١٥ تموز/ يوليه ١٩٧٤ . وأود أن أوضح وأشير آرائي حول هذا الموضوع . اننا اتخذنا موقفاً وهذا الموقف قد أيد بشكل جماعي بواسطة مجلس الأمن في ٢٠ تموز/ يوليه عام ١٩٧٤ ، وذلك بدعوة كافة الدول في القرار رقم ٣٥٣ لعام ١٩٧٤ ” لاحترام سيادة واستقلال وسلامة أراضي قبرص ” .

ان وفدي ليعتقد ان اعادة السلم والأمن لقبرص أمر بالغ الأهمية وأن الأمم المتحدة تستطيع أن تلعب دوراً هاماً في هذا الصدد . لقد كانت كينيا من ضمن البلدان التي طلبت مشاركة الأمم المتحدة بشكل مباشر بدرجة أكبر في عملية التوصل لحل سلمي لمشكلة قبرص . ونحن مقتنعون أنه من خلال جهاز الأمم المتحدة ، فان مشكلة قبرص لديها فرصة أفضل للحل أكثر من أن تحل عن طريق الوسائل التي تتحكم فيها الدوائر ذات المخططات الدينية ازاء قبرص .

اننا سوف نعارض أي اتجاه لتجزئة دولة عضو ، وأي اتجاه لاعطاء نتائج العدوان صيغة قانونية وبصفة خاصة اذا ما كان ذلك العدوان قد تم غرقاً لقرار مجلس الأمن .

ان مجلس الأمن ، في خلال العشر سنوات الماضية ، قد اتخذ عدداً من القرارات حول مسألة قبرص . وكل من هذه القرارات قد صيغت بغية تحقيق أهداف محددة نتيجة لتدهور الموقف في قبرص في ذلك الوقت . وهذه القرارات قد حدثت كافة الدول ان تحترم الاستقلال والسلامة الإقليمية لقبرص وذلك بأن تمتنع عن أي عمل يمكن أن يسيء الموقف في الجمهورية . ان أبعد هذه القرارات أثراً هو قرار مجلس الأمن رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٧٤ ، والذي اتخذ بقرار اجماعي عن المجلس في ٢٠ تموز/يوليه عام ١٩٧٤ . وفي الفقرة الخامسة من المنطوق ، فان مجلس الأمن " يطلب من اليونان وتركيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية أن تدخل في مفاوضات دون ابطاء من أجل اعادة السلم في المنطقة والحكومة الدستورية في قبرص وأن تحيط الأمين العام علماً بما يتم ."

ان وفدي يدرك أن محادثات السلام المدرجة بالفقرة السابقة أعلاه ، قد انهارت ولذلك فانني أود أن أفسر هنا المخاوف التي أعرب عنها وفدي خلال المناقشات فير الرسمية قبل اعتماد القرار ألا وهي أن أية محادثات سلام تستهدف اعادة الوضع الطبيعي في قبرص لا بد بالضرورة أن تضم القبارصة والآ فان هذه المحادثات سوف تفشل . وانني أجد نفسي في موقف صعب اذا أردت أن أفسر كيف أن مؤتمر سلام يؤثر على مصالح بل ويؤثر على بقاء دولة ذات سيادة يمكن أن يعقد دون أن تشارك فيه تلك الدولة .

دعوني لأترك مجالاً لأي شك ، فأقول بشكل واضح جداً أن وفدي يأسف جداً للموقف الذي تكون فيه سيادة دولة مثل قبرص خاضعة لمفاوضات بحكم اتفاقية غير عادلة قد تم عقدها دون مشاركة قبرص مشاركة كاملة .

قيل الكثير منا وفي مجلس الأمن حول مشكلة قبرص ، واننا لمقتنعون أنه على أنه على الرغم من أن المشكلة تبدو وأنها معقدة فإنها أبسط مما يعتقد الكثيرون ولمدة عدة قرون وصلت قبرص الى حد أن كثيرا من القوى الخارجية تتلاقى وتتنافس للسيادة . هذه القوى أدت الى معاناة شعب قبرص معاناة كبيرة . وفي هذا الوقت من عمر الأمم المتحدة نأى يمكن للإنسان أن يتوقع أن بعض المشكلات ان لم يكن لها يتم القضاء عليه بشكل سلمي . اننا نعتقد أن للأمم المتحدة دورا رئيسيا تلعبه في القضاء على القوى التي تؤدي الى التقسيم في جمهورية قبرص .

وبالإضافة الى ذلك ، ونظرا لتاريخ شعب قبرص ، فان هذا الشعب لم يعط الفرصة كي يطور بعض العناصر الرئيسية للأمة . ان انقسامات هذا الشعب قد أمكن التأكيد عليها بدرجة بالغة ، ولذلك فاننا نعتقد أن تحديا كبيرا رئيسيا آخر يواجه قادة قبرص الذين ينبغي عليهم أن يقهروا القوى الخارجية ليس ذلك فحسب ولكن يقوموا بجهد كبير لتطوير التماسك الداخلي للدولة . وعلى الأمم المتحدة أن تساعد قبرص في هذا بأن تعاون قبرص ضد القوى الخارجية . ولذلك فاننا لا بد أن نحث على انسحاب كافة القوى الأجنبية من الجزيرة .

ولن يمكن قيادة شعب قبرص على طريق إعادة البناء القوي إلا بعد أن يجيء الوقت الذي يتم فيه الاذعان لقرار مجلس الأمن . لا بد أن ندمغ العدوان الأجنبي من أي مصدر ، بصوت واحد ، واننا نأمل أن يتم الاذعان لدعوة الأمم المتحدة .

وقبل أن أختتم كلمتي أود أن أعرب الى السيد الأمين العام عن امتنان وفدنا على الجهد العنيفة التي يبذلها لتقديم العون الانساني للشعب المشرد في قبرص . ان المفوض السامي للأمم المتحدة ، لشؤون اللاجئين ، ولجنة الصليب الأحمر الدولي ، والدول المعطية قد استجابت الى حاجات الشعب المشرد في قبرص . واننا نؤيد تلك الجهود وتلك المشاركة . كل هذا ما كان ضروريا ، اذا ما قامت كل الدول دون استثناء ، باحترام سيادة الشعب القبرصي . واننا نتطلع الى الوقت الذي يعود فيه المشردون الى منازلهم في ظروف سلم وأمن .

الرئيس : (الكلمة بالفرنسية) : أعطى الكلمة الآن للمتحدث التالي ، ولكن قبل ذلك

أود أن أعلن أن أوغندا والارجنتين قد انضمتا الى الدول التي قدمت القرار (A/L.739).

السيد / الاركون (كوبا) (الكلمة بالاسبانية) ، ان مشكلة قبرص نالت موضع قلق في منظمة الأمم المتحدة منذ سنوات عديدة . كما أثارت قلقا بالغا واهتماما شديدا من جانب كل الشعوب في افريقيا وآسيا ، وأمريكا اللاتينية . هذه الشعوب التي نالت استقلالها بعد فترة طويلة من الاستعمار والسيطرة الاستعمارية . وفيما يتعلق بنا ، فقد شعرنا دائما بتعاطف شديد مع شعب قبرص منذ أن خاض حربا نضاليا ضد الاستعمار الاجنبي ، وهي حرب أدت به الى انتزاع استقلاله في ظل ظروف شديدة بصفة خاصة ان فرضت على دولة قبرص نظم تتيح لقوى داخلية فرصة ممارسة نوع من الوصاية عليها .

وهذه الوصاية معروفة جدا وقد عانت منها شعوب أخرى فى العالم الثالث. وهى تذرننا بالاجراءات المماثلة التى اضطرت الى مواجهتها العديد من الدول ، بما فى ذلك دول من منطقتنا فى امريكا اللاتينية . ان شعبنا قد تتبع دائما باهتمام وبتعاطف تطور الأحداث فى قبرص ، وجهود الشعب فى نال النافوف الشاقة والصعبة من أجل المحافظة على استقلاله الوطنى وسيادته الوطنية . ان هذا الصرح الذى تم اقامته فى الدولة القبرصية قد نال تدخلات خارجية عديدة اذا حاولت الدول الخارجية ان تسيطر على مصير قبرص وهذا التدخل قد اتخذ صورة مأساوية هذا العام . فان هناك مناورات عملت خارج قبرص ووجهت ضد الأسقف مكاريوس ، ثم تدخلت القوات التركية بعد ذلك فى الجزيرة . ان هذا الموقف يثير لدينا اهتماما بالغا خاصة واننا نرى فيما يتعلق بقبرص مشاكل شتى وهى المشاكل التى تعاني منها دول العالم الثالث التى تعد انتهاكا للمبادئ الدولية التى يجب أن تضمن ويعد ضمانها ذوا أهمية بالغة بالنسبة لكل شعوب العالم الثالث والشعوب الصغيرة . واننى أود هنا أن أوكد احترامنا لهذه المبادئ وأود أن أعرب عن رأينا القائل بأن هذه المبادئ يجب أن تتدعم بطريقة واضحة على أن تدعمها الجمعية العامة خلال هذه المناقشات .

واننا نعتقد أن علينا أن ندين وأن نندد وان نشجب العدوان والتدخل الخارجى ضد قبرص أيا كان مصدر هذا العدوان . ونعتقد بالمثل أنه من واجبنا الدفاع عن الحكومة الشرعية لهذه الدولة وهى الحكومة التى يرأسها الأسقف مكاريوس . أما فيما يتعلق بدولة كوبا فاننا ننتهز هذه المناسبة لكى نذكر لهذه الحكومة تأييدنا لها وتعاطفنا معها .

ان الجمعية العامة والمجتمع الدولى يجب أن يبحث عن الوسيلة الملائمة التى تسمح بخلق النافوف المواتية على المنبر الدولى حتى يمكن لقبرص وللك الشعب القبرصى ، تركى نان أو يونانى من اقامة نظام للتعايش يقوم على أساس المساواة والحرية والاستقلال . واننا نعتقد أن المجتمع الدولى لا يجب أن يتدخل فى هذه المسائل المتعلقة بالجاليات القبرصية ان نعتقد أن مصدر الخلافات هو التدخلات الأجنبية . ان خلق النافوف المواتية التى تسمح للشعب القبرصى بتسوية مشاكله الداخلية بنفسه هو الواجب الأول الذى يتعين على منظمة الأمم المتحدة أن تفعله الآن .

وحتى يمكن أن نخلق هذه النافوف المواتية ، فاننا نعتقد أن الجمعية العامة عليها أن تطالب بانسحاب كل القوات الأجنبية فوراً من قبرص ، وحل كل القواعد العسكرية فى هذه الجزيرة وانسحاب كل

الوجود العسكرى الخارجى منها .

وعلينا أيضا أن نؤيد وقف التدخلات الخارجية أيا كان مصدرها في الشؤون الداخلية لقبرص ،
وعلينا أن نحتزم بطريقة غير مرهونة أو مشروطة استقلال هذه الدولة وعدم انحيازها وسيادة ووحدة
أراضيها ، وعلينا أن نعارض شتى المحاولات لضم هذه الجزيرة أو تقسيمها أيا كانت الصورة التي تعرض
بها هذه القرارات .

وعلى الجمعية العامة أن تضع في اعتبارها الموقف الخطير الذي نشأ في قبرص من جراء الاحداث
الأخيرة فمثلا هناك مشكلة اللاجئين ، وطبيها أن تجد حلا سريعا لهذه المشكلة .
وأعتقد أنه أيا كان القرار الذي ستتخذه الجمعية العامة في هذا الصدد فإنه يجب أن نطبق
القرارات الهامة التي سبق اتخاذها في هذا الصدد ، وبصفة خاصة قرارات مجلس الأمن التي تمت
الموافقة عليها ابان استعراض الأحداث في قبرص ، وأعني بها القرار رقم ٣٥٣ (١٩٧٤) .
ان الأزمة القبرصية ومعطيات هذه الأزمة تظهر أمام الجميع أن الأنظمة التي أقرت لم تكن
فعالة لضمان استقلال وسيادة قبرص ، وانتهت بطريقة مأساوية كما تدل الأحداث التي وقعت مؤخرا ،
ها هنا نستمتع الى اقتراحات ومبادرات جديدة تسمح بايجاد حل سريع وعادل ونهائي لمشكلة
قبرص ، واننا نعرب عن تعاطفنا مع الاتحاد السوفياتي ونؤيده ، فهذا الاقتراح يرمي الى عقد مؤتمر
دولي يقوم بدراسة هذه المشكلة .

وعلى أي حال من الاحوال ، فإنه يجب أن نؤكد هنا أن هذه مسألة متعلقة بالمبدأ لا يمكن
أن نتراجع فيها ، ألا وهي أن أي حل أو أية مفاوضات يمكن أن تجرى لحل مشكلة قبرص يجب أن تشمل
مشاركة قبرص في كل خطوات هذا الحل ، فبدون اشتراك الطرف المعني أساسا ألا وهو الدولة
القبرصية وحكومتها الشرعية الدستورية ، فإنه لا يمكن بأى حال من الأحوال حل هذه المشكلة بطريقة
مقبولة ، وبهذا يمكن للدول الصغيرة ولشعوب دول العالم الثالث التي تطمئن الى تأكيد مبادئ
القانون الدولي ، وعدم تهديد هذه المبادئ .

السيد بارودي (المملكة العربية السعودية) (الكلمة بالانجليزية) : ان الاتفاقية التي أفهمها
قد تم التوصل اليها من جانب الأطراف المعنية مباشرة ، حول مسألة قبرص وهي في واقع الأمر شيء مشجع
وطيب ويبعث على الارتياح لنا جميعا في الجمعية . اننا نحبي قادة الطائفتين في قبرص ، كما نمتدح
بالمثل الوفود اليونانية والتركية ان اختارت طريق التسامح والفهم المتبادل في معالجة هذه المسألة

وذلك بدلا من أن يدخلا في اتهامات متبادلة أو اتهام بأعمال أو ببادئة إجرامية طرفا للآخر . دعونا نأمل أن مشروع القرار الذي سوف يتم اقراره اما بغالبية الأعضاء أو باتفاق الرأى سوف ينفذ بنفس الروح الطيبة التي أظهرتها كافة الأطراف المعنية في هذه الجمعية العامة .

أولئك القبارصة من أصل يوناني لا بد أن يكونوا فخورين بترائهم ويرتفعون الى مستوى المثل العليا التي تسود ثقافتهم . وباعتبارى ولدت من أصل عثماني ، على الرغم من أنني عربي ، فإني أقول أنه منذ خمسة عشر قرنا ، كان أصل أسرتي تركيا ، وأقول أن الامبراطورية العثمانية كانت أول كومنولث في التاريخ الحديث ، ان العالم العربي لم يحدث أن تحول الى طابع تركي خلال الأربعة قرون التي احتلت فيها تركيا البلاد العربية ، ولم يتدخل العثمانيون في مؤسساتنا العربية ، لقد كانت هي القوى الخارجية التي أضعفت من الدولة العثمانية . لقد كان تدخل القوى الأوروبية العظمى في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين هو الذى أدى الى اضعاف الدولة العثمانية ومجموعة الدول العثمانية وتحقيق انتهاها .

اننا لا بد أن نقدم التهاني الى القبارصة سواء كانوا من أصل يوناني أو تركي ، ولا بد أن نقنع ونقنع أنفسنا بأن نمتدح زملاءنا من اليونان وتركيا للطريقة المتحضرة التي تعاملوا بها في هذه المسألة ، لا بد أن نحذر بعض القوى كي تمتنع عن التدخل في الشؤون الداخلية لبلد صغير محب للسلام مثل قبرص ، هذا ما كان يجب أن نفعله ، ولكننا لا نفعل ذلك ، لماذا لا يوضع أحد مشروع قرار . دعوا ذلك يكون تحذيرا اننا قد عانينا كثيرا من التدخل من بعض القوى العظمى في شؤون الدول الصغيرة مثل قبرص ، ولماذا ؟ لأهداف استراتيجية أنانية .

ولكننا نتوسل الى تلك البلدان العظمى لاننا لا نستطيع أن نرغمها . اننا ضعفاء ولا نستطيع الا أن نتوسل اليهم ألا يضغطوا بدرجة أكبر . ان القبارصة ليسوا مارونيين ، وانا اعتبروا مارونيين ، فان ذلك غير صحيح ، هناك الأمم المتحدة لحسن الحظ وقد عرض الموضوع علينا هنا كي نحل المشكلة . ان السياسات التي تقوم على ميزان القوة ومناطق النفوذ ، هذه السياسات تفشل ، دعونا نترك قبرص وحدها ، اتركوا أيها القوى العظمى قبرص وحدها . انكم تعرفون أنفسكم . لن أسميكم ، انه من المحرج أن اسميكم ، وربما أنتم ممثلوها هنا لا تعرفون بالضرر الذي الحق وبحجم ذلك الضرر . دعوا المأساة في قبرص تكون ناقوس تحذير لأولئك الذين يريدون الصيد في المياه العكرة في المستقبل . تلك الدول التي تلعب بمصائر الشعوب الأخرى سوف تنهار بسبب السياسة المزدوجة لتلك الدول وسوف تفشل وتسقط كما فعلت بعض القوى في الماضي . اننا لا نريد الشعوب أن تعاني ولكننا نريدها أن تعيش في سلام . دعوا الشعوب الصغيرة التي ليست لها قوة كبرى تعيش في سلام .

السيد كانتى (مالي) (الكلمة بالفرنسية) : منذ ٢٠ عاما تناقش منظمة الأمم المتحدة مشكلة قبرص . وفي الواقع فقد أدرجت هذه المشكلة في جدول أعمال الجمعية العامة للامرة الأولى في ١٩٥٤ / سبتمبر قبل استقلال هذه الدولة .

وان المأساة التي تلت ذلك في قبرص والانقلاب الإمبريالي الذي قلب الحكومة الشرعية في هذه الدولة في ١٥ تموز/يوليه الماضي قد وضع هذه المشكلة مرة أخرى أمام مسرح الأحداث الدولية . ان هذا الانقلاب قد هدد استقلال وسيادة ووحدة أراضي وسياسة عدم الانحياز التي تتبعها جمهورية قبرص عضو هذه المنظمة . ومنذ ١٥ تموز/يوليه الماضي سادت الفوضى الجزيرة والحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فيها أصبحت تسودها الفوضى ، واضطرت الجماهير الى التنقل بطريقة مأساوية في هذه الجزيرة .

ان وضع قبرص يعتبر اختيار لهذه المنظمة ، وامتحانا للميثاق ، ومن ثم على هذه المنظمة أن تنتهز الفرصة المتاحة لها حتى تجد تسوية نهائية وعادلة لهذه المشكلة التي مرت بالعديد من العقبات في السنوات الأخيرة .

وفي الواقع ، فمنذ استقلال قبرص فان هذه الدولة قد مرت بأحداث خطيرة بسبب تدخل بعض الدول في شؤونها الداخلية وان الخلافات القائمة بين الجالياتين التركية واليونانية تستغلها

القوى الخارجية وبصفة خاصة بعض الدول الكبرى . وان مخاطر هذه الخلافات قد تصل الى نقطة الالعودة ان لم تعمل منظمتنا من ناحية على وضع حد لهذه التدخلات الخارجية ومن ناحية أخرى على دفع الجاليتين الى القيام سويا ومعا بالسيطرة على زمام أمورها .

ان عدم الاستقرار الذى ميز تاريخ قبرص انما يعتبر نتيجة للطريقة الكاذبة التى تم بها تصفية الاستعمار من هذه الجزيرة كما تنتج عن كون احتلال هذه الجزيرة موقعا استراتيجيا على طريق الهند وآسيا الصغرى . هذا هو ما أدى بالسيد اوبكينسون وزير خارجية الدولة البريطانية للمستعمرات الى قول ما يلى في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٥٤ :

” ان قبرص منطقة استراتيجية وهي لذلك تعتبر من الأراضي التى لا يمكن أبدا أن تنال استقلالها بالكامل ”

ولهذا فاني لا أريد أن أعلق على هذه العبارة التى توضح المناورات التى تثقل على قبرص وعلى سيادتها كدولة مستقلة . وبالرغم من أن قبرص قد صفي الاستعمار منها اسميا ، الا أنها ظلت في الواقع دولة مستعمرة على الأقل في أذهان الدول الكبرى . وان وجود القواعد الأجنبية العسكرية تجد أساسا لها وتعتبر أن لها حقوقا في الإقامة في قبرص .

وان اتفاقية الضمان في قبرص والاتفاقات الأخرى قد حاولت اعطاء الوضع في قبرص صبغة قانونية ولكن في الواقع ان هذه المعاهدة تنص في مادتها الرابعة :

” في حالة وقوع انتهاك لهذه المعاهدة فانها لم يكن القيام بعمل مشترك بالتشاور بين اليونان وقبرص والمملكة المتحدة وتركيا فان الدول الثلاث الضامنة تحتفظ بحقها فى العمل من أجل ضمان تنفيذ بنود هذه المعاهدة ” .

وكما نرى ، انه بدلا من حماية استقلال وسيادة ووحدة أراضي قبرص فان اتفاقية زيورخ ومعاهدة لندن تسيء الى هذا الاستقلال .

ان الانقلاب الذى وقع في ١٥ تموز/يوليه ١٩٧٤ والتطورات المأساوية التى تلت ذلك تعد في الواقع انتهاكا صارخا للميثاق ونيلا من السلام والأمن الدوليين .

ولذلك فانه يجب اعادة النظر في هذا الموضوع تماما على ضوء هذه المعطيات الأساسية وأن نستخلص أساليب جديدة تسمح باعادة السلام الى جزيرة قبرص .

وان الأمم المتحدة تعتبر الاطار المثالي لمثل هذا العمل ، وان التصريحات التي أدلى بها وزراء خارجية اليونان وقبرص وتركيا بشأن حماية استقلال وسيادة الدولة تسهل مهمنا هنا .
ان مشروع القرار A/L.739 الذي قدم للجمعية العامة باسم دول عدم الانحياز ومنهم دولتي تعتبر مرحلة سليمة لتسوية مشكلة قبرص طبقا لقرار مجلس الأمن رقم ٣٥٣ (١٩٧٤) بتاريخ ٢٠ تموز/ يولييه ١٩٧٤ .

انها تقضى بحل الازمة على ثلاث مراحل :

اولا ، انسحاب كل القوات الأجنبية من الجزيرة لتبديد القلق واعادة الثقة بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الاتراك الذين يشتركون في المصير .

ثانيا ، اعادة اللاجئين الى ديارهم واعادة الحوار بين الطرفين تحت رعاية الأمم المتحدة .

ثالثا ، وضع نظام قانوني يضمن استقلال وسيادة ووحدة أراضي جمهورية قبرص .

ان مشروع القرار الذى كسب تدعيم جميع الاطراف الأساسية المعنية ، سوف يحظى - وانى على ثقة من ذلك - بتأييد هذه الجمعية ، بما يحل الأزمة القبرصية المؤلمة . ان المستفيد الأول من نتائج هذا القرار هو الشعب القبرصي الذى عانى من هذه الحرب والذى أصبح لسانه عامما الضحية البريئة للمناورات الخارجية ، والذى - شأنه شأن الشعوب الاخرى - سوف يتفاهم ويبنى دولة ديمقراطية حرة ومستقلة بما يتماشى مع كل مبادئ الميثاق ومبادئ الانسانية .

السيد جونيس (تركيا) (الكلمة بالفرنسية) سنحت لي الفرصة خلال المناقشة العامة لكي أعرب عن وجهات نظر حكومتي بشأن النواحي العامة لمشكلة قبرص . وقد أكدت في ذلك الوقت اقتناع تركيا بأن المفاوضات يجب أن تبدأ في الاطار المناسب الذى يسمح بالتوصل الى حل سريع ، يضع حدا للألام الجاليتين القوميتين في الجزيرة ، وبالقضاء على التوتر الذى يعوق المحافظة على السلام والأمن ، ليس فقط في الجزيرة ، ولكن في المنطقة ككل . واننا نعرب مرة أخرى عن هذا التأكد ونوجه نداءنا للأطراف المعنية بالرغم من أننا لم نحصل حتى الآن على رد مناسب .

وبالرغم من هذا الموقف السلبي ، فان الجالية التركية في الجزيرة لم تتردد في الموافقة على نداء السكرتير العام لاعادة الاتصالات بين الجاليتين وبذلك بدأت المفاوضات بين السادة ديكتاش وكالريديس ، وان أعضاء اللجنة عن طريق الأمين العام وعن طريق الصحافة العالمية يعرفون آخر تطورات هذه المفاوضات بآخر تطورات هذه الازمة . اننا نعرب جميعا أنه خلال هذه المفاوضات تصم حل بعض المشاكل الانسانية وبعض المشاكل الأخرى التي ذكرت عرضا في ظل اطار من التفاهم المشترك من جانب زعماء الجاليتين .

واليكم بعض التقدم الذى احرز ، لقد عاد الهدوء الى الجزيرة ، وبدئ بعد ذلك في تبادل الاسرى والمعتقلين . اما الطلاب والمعلمين فقد اذن لهم بالعودة الى مدارسهم ، حتى يمكن

للعام الدراسي أن يبدأ بطريقة طبيعية . وبدأ ممثلو الصليب الأحمر ومنسوقو الأمم المتحدة - كما هو المعتاد - مهامهم الانسانية . واننا لنشعر بالاعتباط بهذا التقدم ونلاحظ بسرور أن الزعيمين قد ناقشا بعض المشاكل السياسية في محاولة منهما لوجود القاعدة المناسبة للمفاوضات القادمة بين الأتراك والمعنية التي يجب أن تضم بخلاف الجاليتين تركيا واليونان . وانني أود هنا أن أشيد بالسيد الأمين العام الذي يرجع اليه فضل تحقيق هذه النتائج الايجابية .

بعد ان قلت هذا ، أقول أنه من المؤكد أن التقدم الذي تم تحقيقه في المجالات الانسانية وبعد تبادل وجهات النظر المبدئية في المجال السياسي ، لا تكفي لدفعنا الى التفاؤل نظرا لتباين المشاكل التي يتعين حلها .

ان الحكومة التركية تأمل في أن اليونانيين والقبارصة الأتراك سوف يجدون هنا ضرورة لحل مشكلة قبرص على وجه السرعة على أسس وقواعد واقعية ، حتى يمكن ان نضع حدا نهائيا لآلام سكان الجزيرة ، وللحيلولة دون وقوع أزمات في المستقبل . احدى هذه القواعد التي يمكن بفضلها اقامة دولة قبرصية مستقلة ، هي الموافقة على نظام دستوري اتحادى .

انني أعرف، جيدا أننا لا نحب هنا الاستماع الى الكلمات التي تذكرنا باشياء مؤلمة . وانني أشارككم في هذا الرأي ، ولكنني لن أكون أمينا ومخلصا ان لم أذكر هنا ان النظام الاتحادي هو الشرط الحتمي للتعايش السلمي بين الجاليتين وهو الضمان الوحيد لاستمرار قبرص كدولة ذات سيادة ودولة مستقلة . ان الذين استمعوا الى العروض التفصيلية التي قدمها لنا زعيم الجالية التركية فسي اللجنة السياسية الخاصة لن يحتاجوا الى أن يستمعوا الى الاسباب الأخرى حتى يقتنعوا بما قلته ، وبالتالي فانه ليس هذا مجرد شرط أو رغبة تركيا ، بل هي ملاحظة لواقع لا يمكن أن نصمد عليه .

ان دستور ١٩٦٠ قد اوجد ، دولة مستقلة تضم جاليتين في قبرص ، وفي ذلك الوقت لم نكن نرى أى سبب من الاسباب الذي يدفع هذا النظام الى التوقف عن العمل . ولكن في يوم من أيام ١٩٦٣ أعلن الأسقف مكاريوس من ناحيته فحسب ، وبصفاقة تامة ، الغاء البنود الأساسية للدستور ، وبذلك قضى على طابع الدولة . كدولة ذات مجتمعيين . ومن هنا بدأت الاحداث الدامية التي كلفت العديد من حياة البشر فيما بين ١٩٦٤-١٩٦٧ والتي أدت في نهاية الأمر الى نشوب انقلاب

١٥ تموز/يوليه ١٩٧٤ . ان التجربة التي مررنا خلال الأربعة عشر عاما الماضية والطبيئة بالمسـرارة
 ألا تكفي لكي توضح أن هاتين الجاليتين لا يمكن أن يعيشا معا أو جنبا الى جنب ؟
 ان الاسم الذي يطلق في التعبير السياسي لهذا النمط من الحياة هو الاتحاد الجغرافي .
 ان هذا الواقع الاجتماعي والتاريخي يظهر من ناحية أخرى ألا وهي الناحية السياسية ، فليس
 شمة شك في أن الجالية اليونانية القبرصية تعد الأغلبية في الجزيرة ، فلماذا لا نطبق ونوافق على
 مبدأ قواعد الأغلبية ؟

لقد قلت في خطابي الى الجمعية العامة منذ شهر أن قبرص تعد عنصرا أساسيا ليس فقط
 في التوازن الذي تم وضعه في اتفاقية لوزان بين تركيا واليونان ، ولكن أيضا لطابعها الدولي ،
 ان تعد ضمانا لاستقرار الأمن والسلام في شرق البحر المتوسط وفي منطقة الشرق الاوسط ككل .
 ولكن نجد أن هذه الأغلبية اليونانية لا تتطلع الا الى شئ واحد وهدف واحد ، الا وهو
 ضم قبرص لليونان . ان الأحداث التي تلت انشاء دولة قبرص كدولة مستقلة عام ١٩٦٠ في اطار
 معاهدات زيورخ ولندن ، والأمر الواقع الذي يزداد خطورة وبصفة خاصة بعد عام ١٩٦٣ وهي
 الأوضاع التي خلقها القبارصة اليونانيون واليونان ، تعتبر دليلا ملموسا على ذلك . وان الجالية
 التركية تريد الا ينتج عن اقليتها من ناحية العدد اخضاعها للأغلبية اليونانية فيما يتعلق بالمسائل
 الأساسية التي تمس هذه الجالية . وحتى لا تضم الجزيرة في نهاية الأمر الى اليونان .

ان الاعتراف بالمساواة التامة بين الجاليتين هو شرط أساسي للتعايش السلمي المنسق وللتعاون بين المواطنين في هذه الجزيرة داخل دولة قبرص الاتحادية .

ان المساواة في الحقوق بين الجاليتين فيما يتعلق بالاستقلال والسيادة ووحدة الأراضي وأمن الدولة القبرصية أصبح أمرا ملحا حتى يمكن القضاء على كل المحاولات التي تهدف الى انهاء وجود دولة قبرص بصفقتها دولة حرة عضوا في المجتمع الدولي .

وما أن يوافق اليونانيون على هذه الحقيقة فان مسألة انسحاب القوات التركية من الجزيرة والمشاكل الأخرى المتعلقة بذلك سوف تصبح مشاكل يمكن حلها خلال المفاوضات بين تركيا واليونان ومثلي الجاليتين القبرصيتين ، التركية واليونانية .

لقد حاولت حتى الآن أن أشرح مرة أخرى ما هي وجهة نظرنا المتعلقة بالحل السلمي النهائي والعاقل لأزمة قبرص .

وأعتقد أنكم توافقون معي أنه ما من مبدأ من المبادئ التي ذكرتها ولا أى اقتراح من الاقتراحات التي قدمتها تتعارض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة أو مع مبادئ دول عدم الانحياز التي كنت أتمنى أن تتخذ قبرص مكانتها الشرعية وسطها هذه المرة ليس على أساس سوء استغلال الثقة التي كانت تجعلها تصمت ، واننا نأمل في ذلك ، خاصة وأن المجتمع الدولي كله يبدو أخيرا وقد اعترف بأن استقلال قبرص لا يمكن أن يتم التوصل اليه الا اذا توصلنا الى ايجاد توازن عادل بين أهداف وتطلعات الجاليتين عن طريق اقامة دولة اتحادية . ان هذا الحل الاتحادي يعتبر الحل الوحيد الذي يضمن السلام والتطور الاقتصادي والثقافي ويضمن استمرار الثقة المتبادلة بين الجاليتين .

انني أعترف أنه من الصعب - حتى بالنسبة للعقول المفتوحة هنا - أن تدرك جيدا المشاكل التي تصيب الدول الأخرى . فهناك دائما عنصر الوعي المباشر أو الادراك المباشر ، للتجربة الإنسانية المباشرة التي بدونها يمكن لأي نظرة ألا تكون واقعية . وان وجود ممثلين للجالية التركية داخل الجمعية العامة ، سوف يكون له أثر في هذا الصدد . ان كل أعضاء هذه الجمعية قد استمعوا منذ مدة طويلة الى وجهة نظر اليونانيين المتعلقة بمشكلة قبرص فحسب ، وان خطب ممثلي تركيا لسم تكن أبدا الا انعكاسات لخلافات بين الأتراك واليونانيين ، ولكنكم استمتم الآن الى أصوات هذه الجالية المظلومة . وقد كان من المؤسف أن نلاحظ أن هذه الجالية لم تكن تستطيع أن تسمع

صوتها لاجد كما أن هذه الجالية لم تستطع حتى أن تتمتع بتأييد دول عدم الانحياز التي تؤيد قضايا المظلومين .

بالرغم من أن نقطة الانطلاق كانت شديدة وصعبة للغاية ، إلا أن الطريق المفتوح أمام قبرص طريق بسيط وسهل التوصل اليه أكثر مما كنا نتوقع . علينا أن نضع بعض المبادئ وبعد أن نضع هذه المبادئ علينا أن نطبقها ، ان قبرص يمكن أن تكون ويجب أن تكون لو كان الأمر بيدنا ، دولة قائمة على أساس وجود جاليتين لها تطلعات مختلفة ولكنها تحاول أن تسيير مصالحها داخل دولة مستقلة مع الاستمرار في اتباع سياسة عدم انحياز حقيقية تجاه جميع الدول . ان الروابط الطبيعية التي تربط بين الجاليتين تجاه الدولتين اللتين تعلن كل منهما انتمائها اليها ، قد تتحول الى روابط سليمة داخل منطقة البحر المتوسط التي تهدف منذ مدة طويلة الى السلام والتجانس .

ان هناك دولا عديدة لها نظام اتحادي ، وهي مقسمة - ليس فقط الى أقاليم ولكن الى دول مستقلة داخل هذه المنظمة . لذلك يجب أن نتخلى عن المفاهيم البالية التي تقوم على أساس تحاليم رجل يقول انه الدولة والكنيسة أو على تطلعات اليونانيين التي انتهت مع انتهاء الامبراطورية البيزنطية ، ولكن للأسف فان الاتراك في قبرص كانوا يواجهون هذه العراقيل التي كانت دائما تقف في سبيل الطريق المؤدى للسلام .

انني آمل في أن الجمعية العامة عين تتخذ قرارا بناءا فانها سوف تتمكن من القضاء نهائيا على هذه العراقيل وأن تضمن الاتجاه نحو حل سلمي وعادل للنزاع ، وبذلك تلغي الى الأبد من جدول أعمالها مشكلة قبرص . وانني ان أعرب عن ذلك فانني أحيي الجهود التي تبذلها دول عدم الانحياز التي حاولت بصبر لاجد مثيلا له في تاريخ الدبلوماسية ، أن تسهم في حل مشكلة قبرص وذلك بتقديم مشروع القرار هذا .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) قبل أن أعطي الكلمة للمتحدث التالي أود أن أعلن أن الجمهورية العربية السورية قد اشتركت في تقديم مشروع القرار (A/L.739)

السيد كيريانو (قبرص) (الكلمة بالانجليزية) بالرغم من أنه ليس في نيتي الا أن أقول بضع كلمات ، حيث ان المناقشة قد أتت الى نهايتها ، فانني أود بعد ان نكم أن أتقدم ببعض الملاحظات حول البيان الذي تقدم به السيد وزير خارجية تركيا .

ان الانطباع الذى خرجت به . هو انه يحاول أن يفرض على شعب قبرص نوع الحل الذى اختاره الوزير التركي ، وان الجزء الكبير في بيانه يتعلق بالاتحاد حاول أن يعطي أمثلة لذلك وأن هذا النظام مطبق في بلاد أخرى ، وما هو أسوأ من ذلك هو ما سمعته ، على الأقل من الترجمة باللغة الانجليزية من أنه استعمل كلمة " سوف " أكثر من مرة فقد قال مثلاً " ان الحل سوف يكون . . . " وأن هذا هو ما يجب أن يكون وتحدث عن الانسحاب بمجرد أن يوافق الجانب اليوناني على الرأى القائل بالحل الاتحادي .

وليس هناك حاجة لأن نؤكد على الأخطار المتعلقة بهذا الأسلوب في المعالجة . وليس هناك حاجة الى تنبيه الجمعية العامة الى تلك المشكلات كلها . وبالرغم من الجهود الضخمة التي بذلت ، فاننا لا نستطيع أن نحرز التقدم بمثل هذا الأسلوب .

يجب أن ننظر الى الواقع السائد ، واسمحوا لي بأن اذكركم ببعض الأشياء وسوف أكون بناءً ، وفي نفس الوقت اسمحوا لي بأن اذكر الجمعية العامة بأن اربعين في المائة من اراضي قبرص محتلة من جانب تركيا . ان بعض المتحدثين والقليل منهم جدا اليوم لحسن الحظ ، قد حاولوا تجاهل هذا الواقع . ان ثلث سكان الجزيرة لا يجهون الآن . واربعون في المائة من الأراضي قد غدت الآن ملجأً لنسبة ضخيلة من السكان ، أرض بلا خضرة ، أرض حيث الحياة لا تعد فيها حياة ولا تعد كما كانت من قبل .

انني لا أحاول هنا أن اقضي على الجو البناء الذي خلق داخل الجمعية العامة . ولكننا في نيويورك ، وعندما نتحدث عن الوقائع والحقائق في نيويورك ، فاننا يجب ان نعرف ان الحقائق في الواقع متوفرة في قبرص ، ولا يجب أن نتجاهل هذا كله .

ان وزير خارجية تركيا قد اعطاني الشعور - وارجو أن أكون مخطئا - ان بلاده تنوى المضي في سياسة املاء ارادتها علينا . اذا ما كان هذا هو الأمر ، فلن يتحقق تقدم ما . ان أقل ما يستطيعوا القبارصة أن يفعلوه هو اننا نرفض أن ننتحر . هو أن نرفض أية محاولة لتدمير بلدنا . أقول ذلك لأنكم لا بد أن تذكروه ولا بد أن تذكروا أن الجهود التي بذلتوها جهود لا بد أن تكون بناءة ولا بد أن تذكروا النصائح التي اعطيتموها الينا من خلال المناقشات ومن خلال المحادثات الخاصة بيننا . لا بد أن تذكروا انكم قد قلتم لنا اصبروا وانه بنية طيبة سوف يكون كل شيء علي مايرام . انني احذر ، الجمعية العامة لقد اثرت مخاوفنا .

ان السيد وزير خارجية تركيا في ملاحظاته . قد تحدث عن الطائفة التركية التي تقمع في قبرص . لست أعتقد انني في حاجة أن اعقب على ذلك ، اننا نعرف على وجه التحديد ماذا يحدث في قبرص انها لمأساة . وبطبيعة الحال ، فان الاتراك القبارصة يعانون ، ولا بد الا يعانون فمن الذي يلام على ذلك ؟ دعونا وحدنا دعوا اليونانيين والاتراك في قبرص يقررون ماذا يريدون . لسنا في حاجة الي وصاية . وانا كنا في حاجة الى وصي فلتكن الأمم المتحدة . دعوا مجموعة دول عدم

الانحياز أو أية مجموعة تكون الوصي . يمكن لأطراف أخرى أن تحضر . دعوا آخرين يصبحون شهودا . يجب أن يوجد أطراف ثلاثة ليست لها مصالح . أطراف لا تحارب لكي تلي شروطا على طرف أو آخر . دعوا المفاوضات تكون حرة . هذه هي الوقائع حول قبرص . ونظرا لأن المعاناة تستمر فإني أستطيع أن أؤكد لكم أن الأمر قد تطلب جهدا كبيرا من جانبنا كي نكون بنائين كما اعتقد أننا ينبغي أن نكون . وكما اعتقد أننا كنا دائما خلال مناقشات الجمعية العامة .

ومما لاشك فيه ، أن الغالبية العظمى التي تحدثت قد أيدت القضية العادلة لقبرص . وما من شك في أن المتطلبات الأساسية لقبرص قد تم تأييدها وما من شك في أننا قد شعرنا باننا في جو من الصداقة والتفهم ، فإذا ما قمنا بتحليل البيانات التي القيت خلال المناقشة في الجمعية العامة فيما عدا القليل النادر منها ، فإني أقول أن هذه البيانات تعتبر مصدرا للتشجيع بالنسبة لنا . وعندما نتقدم في جهودنا للتوصل الى حل فسوف نفكر وتأخذ في الاعتبار تلك المواقف .

وانتقل الى مشروع القرار الذي قدم اليوم في الوثيقة A/L.739 ، فلدى الملاحظات التالية حوله . ان هذا المشروع يتضمن العناصر الأساسية التي نريد أن نراها في قرار توافق عليه الجمعية العامة . اننا نريد من الجمعية العامة أن تطلب من كافة الدول ان تحترم سيادة جمهورية قبرص واستقلالها وسلامتها الإقليمية وعدم انحيازها وان تمتنع عن جميع الأعمال والتدخلات الموجهة ضدها . هذه هي الفقرة الأولى من المنطوق .

أما عن الفقرة الثانية فكما نود أن نرى في القرار فقرة تحت على السحب الفوري لجميع القوات المسلحة الأجنبية ، والوجود العسكري الأجنبي والعسكريين الأجانب من جمهورية قبرص ، ووقف كل تدخل أجنبي في شؤونها .

أما عن الفقرة الثالثة فكما نود أن تشير الى النظام الدستوري وهذه واردة في الفقرة ٣ وهي أن النظام الدستوري لجمهورية قبرص وأنه أمر يهم طاغفتي القبارصة اليونانيين والقبارصة الاتراك ، وان أي نظام لا ينبغي أن يطي على الطائفتين ، ولا ينبغي أن يطي حتى من هذه المنصة .

كما نود أن نرى فقرة تثنى على المفاوضات والاتصالات الجارية على قدم المساواة في قبرص ، وفي هذا الصدد فإني أركز في الفقرة ٤ على عبارة " بغية الوصول في حرية الى تسوية سياسية متبادلة " .

ان المفاوضات لا يمكن ان تتم في حربة كما قلت في كلمتي في ٢٨ تشرين الأول / اكتوبر اذا وجد اربعين الفا من العسكريين الأجانب ، وفيما يتعلق بالفقرة ه فهناك عنصرا آخر هام - بل ربما أهم العناصر ، وهو ان الجمعية العامة يجب أن تقرر أنه ينبغي عودة جميع اللاجئين الى ديارهم بأمان ، وان تطلب الى الأطراف المعنيين بالأمر أن يتخذوا تدابير عاجلة لهذه الغاية .

أما الفقرة ٦ ، فهي تعرب عن الأمل في أن يستطاع عند الاقتضاء ، بذل جهود جديدة من بينها المفاوضات في اطار الأمم المتحدة بقصد تنفيذ احكام هذا القرار بحيث يكفل لجمهورية قبرص حقها الأساسي في الاستقلال والسيادة والسلامة الاقليمية .

وبمجرد هذه الفقرة ، أود أن أوكد أنه اعتبارا من اليوم فاننا نعتبر الجمعية العامة قد اشتركت مباشرة فيما يحدث من تطورات في قبرص . واعتبارا من اليوم فان تصميمنا هو أن أية خطوات وأيضا مفاوضات لا بد أن تكون في إطار الأمم المتحدة . وكما شرحت في مناسبة أخرى - واعتقد أن ذلك قد أيدته معظم الوفود - فان هذا هو المكان الذي نشعر فيه بالامان . هنا في هذا المكان نحب ان نناقش مستقبلنا ، وهنا نحب أن نجد الضمانات الضرورية لاستقلال وأمن ، وسيادة ، والسلامة الإقليمية لبلدنا .

وفيما يتعلق بالفقرة رقم ٧ :

" ترحب الأمين العام أن يواصل اسداء مساعدة الأمم المتحدة الانسانية الى سكان قبرص بجميع فئاتهم وتهيب بجميع الدول أن تسهم في هذا المجهود . "

هذا أيضا نرحب به . وفي هذا الصدد ، عندما نتحدث عن المساعدة الانسانية فانني أحث الأمين العام وأنا واثق بأنه يبذل كل جهوده ، نحث الأمين العام على أن يبذل مساعيه الحميدة كي يحقق رغبة الجميع في أن الالف المفقودين يمكن العثور عليهم واعادتهم الى منازلهم .

وفيما يتعلق بالفقرة ٨ :

" تطلب من جميع الأطراف مواصلة التعاون الكامل مع قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص، التي يمكن تعزيزها اذا لزم الامر " .

هذا أيضا نرحب به ، لاننا نعتقد أنه في الظروف الحالية لا بد من تعزيز هذه القوة .

أما الفقرة رقم ٩ التي تتعلق ببداية الأمين العام لمساعيه الحميدة ، فاننا نرحب بها كذلك .

وبالنسبة للفقرة رقم ١٠ :

" ترحب وكذلك من الأمين العام أن يلفت نظر مجلس الأمن الى هذا القرار " .

هذا شيء طبيعي ، لان مجلس الأمن قد احيانا علما بالموضوع ، وهناك بعض من واناب في الموقف

الحالي وفي مشروع هذا القرار لا بد أن يحاط مجلس الأمن علما بها بسرعة .

ان ما قامت به مجموعة الدول الخمس قد نجح ، وذلك بعد مفاوضات اولية وحساسة . أود أن

أشكر هذه المجموعة من هذه المنصة . فلم يكن الأمر أمرا سهلا . لقد كانت مهمة صعبة ومعقدة

ألا وهي محاولة التوصل الى تسوية يحظى وهذا مانأمله على موافقة الجميع عليه . قد لا يتضمن هذا

النس كافة عناصر القرار الذي قدمناه في الوثيقة (A/L.738) ، ولكن الجزء الأكبر منه من وجهة نظرنا متضمن في القرار الجديد . ولذلك ، فاننا لاننوي أن نقدم الى التصويت قرارنا المتضمن في الوثيقة (A/L.739) ، ولكننا سوف نصوت في صالح القرار (A/L.739) . اننا ان نفضل ذلك فاننا لانفعله لاننا لانجد في القرار شيء نعتز به وانما نجد أن العناصر الهامة الأساسية موجودة وفسرة فيه بشكل واضح ، ليس هذا فحسب ولكن لان مشروع القرار هذا قد قدمته مجموعة الدول الخمس وقد تمه البلدان غير المنحازة ، ان ذلك دلالة على أن القرار لن يكون ممارسة فريدة ثم يتوقف متابعتها انما سوف يتم متابعة هذا المشروع أو هذا القرار من جانب المجتمع الدولي ككل .

لن آخذ من وقتكم الكثير الساعة الان متأخرة وربما قد حان الوقت لأن نتخذ قرارا ومن وجهة نظرنا ، فان التصويت لا بد أن يسجل . أود أن أشكر مرة أخرى الجميع لتعاطفهم وتفهمهم . أود كذلك ، في الوقت ذاته أن أقول أنه اذا مات الب الأمر فاننا سوف نحاول أن نعرض الموضوع مرة أخرى ، على الجمعية العامة ، حتى ولو كان ذلك في دورة استثنائية اذا لم تبرر التاورات غير ذلك لاننا نؤمن كما قال متحدث سابق أن اليوم ، يشهد ليس فقط بداية اشتراك الأمم المتحدة في قبرص ، لأن ذلك قد حدث منذ وقت أويل ، ولكنه بداية عمل محدد ان هذا القرار يعدد الأعمال المحددة التي ينبغي أن تتخذ فوراً من أجل التوصل الى حل سلمي يضمن سيادة قبرص وسلامتها القومية .

لقد قيل من قبل ان قبرص هي تحذير . هي في الواقع تحذير . هي ناقوس تحذير مالم تحل المشكلة سلمياً ، وانما لم تنسى بعض البلدان سواء حاولت أن تظهر ذلك بشكل واقعي أو غير ذلك ، انما لم تنسى تلك البلدان فكرة الفصل الجغرافي بأي شكل ، فان قبرص سوف تدمر . ولا يمكن الا أن نقول أن قبرص انما مدمرت نظراً لعدم اتخاذ موقف مافسوف تكون المسؤولية جسيمة على عاتق المجتمع الدولي . ومن ثم الما أن هناك وقت فان المجتمع الدولي لا بد أن يصاحب تعبيره عن الرغبة في عمل ، مباتخاذ اجراء ما .

سوف نحاول في قبرص أن تخفف من معاناة الشعب ولكن في الوقت ذاته ، لانستطيع أن نقبل بأن يبقى الشعب يعاني مالم يتم التوصل الى حل سياسي . ان مسألة سحب القوات ومسألة اعادة المشردين الى منازلهم مسألة تحتل أولوية كبيرة . ولذا لم يسمح للمشردين بالعودة الى منازلهم ، فاننا نقول من الآن أن أي اتفاقية يتم التوصل اليها لن تكون لها فائدة لان اللاجئين يستخدمون بشكل سياسي ، وهذا موقف لا يمكن السماح باستمراره .

أشكرك ياسيدى الرئيس ، وأشكر الجميع لدعمهم وتأييدهم ، وآمل وأثق في أن الجمعية
العامة والمجتمع الدولي سوف يستمر في اظهار نفس الاهتمام ويتابع الأحداث عن كثب حتى نستطيع
أن تستمر في الاعتماد على معاونتهم .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : استمعنا الى المتكلم الأخير في المناقشة وقبل أن أعابى الكلمة للممثلين الذين أعربوا عن رغبتهم في تفسير تصويتهم قبل التصويت ، أو أن أوجه اهتمامهم للمادة رقم ٨٨ التي تتيح للرئيس أن يحدد مدة شرح التصويت وخاصة وأنا لدى قائمة أولية من المصوتين الذين يريدون تفسير تصويتهم ، وأن بعضهم قد أتاحت لهم من قبل الفرصة لكي يشرحوا موقف حكوماتهم أثناء المناقشة الخاصة بالبند ١١٠ من جدول الأعمال .

السيد ديل كاستيللو (كوستاريكا) (الكلمة بالاسبانية) : ان وفد كوستاريكا يريد أن يفسر تصويته بالنسبة لمشروع القرار الخاص بقبرص ، وهو مشروع القرار A/L.739 ، ان موقفنا بشأن هذا المشروع قد شرحه وزير خارجية كوستاريكا أثناء المناقشات العامة وذلك في الكلمة التي ألقاها في يوم ٢٧ أيلول / سبتمبر ، مفسرا للجمعية العامة موقفه قائلا :

” . . . ان بلدي لا يمكن أن تقبل بتاتا أي تخيير في بنيان الحكم في دولة ذات سيادة على

أثر تدخل دولة أجنبية ” . (جلسة الجمعية العامة ٢٢٤٦ صفحة ١٦)

وبالاضافة الى ذلك ، ففيما يتعلق بالمسألة التي تشغلها ، فان السيد فاسيو قال :

” . . . ان كوستاريكا ستواصل البحث عن وسيلة تعتمد على تعايش اللافنتين التركية واليونانية

وتحافظ على استقلال البلاد وسلامة أراضيها وسيادتها ” . (المرجع السابق ص ١٧)

ان وفدي يريد أن يؤيد مشروع القرار A/L.739 ، ولكن ، وفدي يرى من واجبه أن

يصوت مع بعض التخفظ ، بشأن فكرة عدم الانحياز الواردة في السطر الثاني من الفقرة الأولى

من مشروع القرار ، لننا نتحفظ ولكن ذلك لا يعني أننا نعارض هذه الفكرة ، ليس لدينا أي موقف معين

ضد المبادئ التي ينادى عليها عدم الانحياز ، ولكن تحفظنا يرجع الى أننا لسنا ضد ولا مع عدم

الانحياز ، اننا فقط نعترض على ورود تعبير عدم الانحياز في هذه الفقرة ، نحن متفقون بشأنه ،

لانه يعطي ظروفا معينة يصعب تعديدها داخل كل بلد ولم يرد ذكره في الميثاق ، ولهذا فمن

الصعب أن نوره مع المبادئ التاريخية والاجتماعية وغيرها الخاصة بالسيادة وسلامة التراب . وغيرها

من المبادئ التي وردت في نفس الفقرة والتي تتفق مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها كما وردت في

الميثاق .

وباستثناء هذا التحفظ فاننا نكرر تأييدنا لقبرص فيما يتعلّق بالمحافظة على حقوقها الأساسية في أن تكون دولة حرّة مستقلة لها حقوق ثابتة ، وأن تحترم سيادتها وسلامة ترابها ، واستقلالها ونحن نعتقد أن هذا الهدف سوف لن يتحقّق إلّا ما كان في تلك البلاد قوات أجنبية تتدخل في شؤونها ، بينما هذه الشؤون هي من اختصاص شعب قبرص .

وبالإضافة الى ذلك فان وفد كوستاريكا يريد أن يعرب عن قلقه بسبب مشكلة اللاجئين الذين من حقهم أن يعودوا فوراً الى ديارهم ، ونحن نعتقد ان المجتمع الدولي له مسؤولية كبرى فيما يتعلّق بقبرص ، ولهذا فان وفدي باستثناء التحفظ المذكور سيؤيد مشروع القرار (A/L.739).

السيد / بالم (سيراليون) (الكلمة بالانجليزية) : فيما يتعلّق بمسألة قبرص التي تناقشها في المناقشة العامة ، فان بلادى سوف تؤيد دائما حكومة قبرص الشرعية ، وسوف تدين التدخّل الأجنبي في الشؤون الداخلية لهذه الجزيرة ، ولهذا السبب فاننا نعتقد أن جميع القوات الأجنبية يجب أن تسحب فوراً من الجزيرة حتى نخلق الظروف الملائمة التي تسمح للاغتيين أن تتناقشا معا ، ان سيراليون تعتقد أنه يجب أن نعيد السلام الى قبرص ، اننا نعي أن هذا الموقف لا يمكن أن نجد له حلاً إلا بتوفير الظروف الملائمة ، والآن اذا تمسكنا بمبادئ عودة اللاجئين الى ديارهم ، ان تقرير لجنة اللاجئين للأمم المتحدة تتحدّث عن ٢٠٠.٠٠٠ لاجيء في قبرص ، يعيشون في مساكن مؤقتة ، وان المجتمع الدولي لا يستطيع أن ينظر الى هذا الموقف دون أن يالّب عودة اللاجئين الى ديارهم .

ونظراً للحجج التي تقدمت بها الاغتي الجزيرة ، فان وفد بلادى قد فهم المخاوف فيما يتعلّق بالغزو الذي تقوم به الاغفة ضد الاغفة أخرى ، ان قبرص يجب أن يتّبع بالنسبة لها مبادئ احتلرام واستقلال وسلامة أراضي الجزيرة ، لأننا نشق في الاستقلال وفي السيادة الوانوية لقبرص ، ولا شك أن شعب الجزيرة يجب أن يشارك في هذه المفاوضات ، كما أن طائفتي الجزيرة يجب أن يتحمّلوا مسؤولية وضع دستور يقبله الطرفان .

وعندما ندرس المسائل المتعلقة السياسية مثلاً ، فعلىنا أن نركّز الجهود في الناحية الانسانية بصفة خاصة ، ان المساعدة الانسانية والمساعدة الاقتصادية التي أهميت بها الجزيرة قد اتّخذت وفد بلادى بأن الأمم المتحدة يجب أن تزيد من مساعدتها لسكان قبرص .

ان الملاحظات البسيطة التي ذكرتها تبين ضرورة في نظر وفد بلادى اذا أردنا أن نجد حلاً عادلاً في قبرص تقبله الطائفتين ، وتقبله أيضاً حكومة اليونان وحكومة تركيا ، وذلك موجوباً في مشروع القرار A/L.739 ولذلك فان وفد بلادى يوافق ويؤيد هذا القرار ، وأعتقد أنه ليس أوفر حل للمشكلة ، ولكننا نعرب عن ارتياحنا لأن الجمعية العامة قد توصلت الى مشروع قرار يرضي جميع الأطراف ، وأعتقد أنه يعكس جميع وجهات النظر التي قيلت في هذه اللجنة ، وكذلك وجهة نظر مجلس الأمن ، واننا نعتقد ان أن مشروع القرار هذا يجب أن توافق عليه الأغلبية العظمى من الجمعية العامة .

السيد أزرائيليان (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) : نظرنا للتصويت الذي نشر فيه بشأن مشروع القرار الخاص بمسألة قبرص ، فان وفد الاتحاد السوفياتي يرى من الضروري أن يعلن ما يلي .

منذ بداية الأحداث في قبرص والاتحاد السوفياتي يؤيد الدفاع عن الحقوق الثابتة لدولة قبرص وعند ما بحثت مسألة قبرص في مجلس الأمن ، فان الاتحاد السوفياتي قد اشترط أن يوضع حـمـد للتدخل الخارجي في شؤون قبرص وأن تسحب من الجزيرة كافة القوات الأجنبية وأن يعاد النظام الدستوري الى تلك البلاد وأن يتاح لشعب قبرص بالاعتماد على نفسه اليونانية والتركية - امكانية أن يبت في مصيره بنفسه وأن يختار بنفسه النظام الدستوري لبلاده . ان الاتحاد السوفياتي بناء على ذلك يؤيد الالتزام الدقيق من جانب الدول وفقا لمبادئ الميثاق ، باحترام السيادة واستقلال وسلامة تراب جمهورية قبرص ، ويؤيد الاتحاد السوفياتي انسحاب كافة القوات الأجنبية من قبرص بدون أي استثناء .

وحتى يمكن التوصل الى تسوية عادلة لمشكلة قبرص ، يجب اتخاذ اجراءات عاجلة لأن تجميد الموقف الحالي قد يفضي الى تفاقم الأوضاع في قبرص وحول قبرص . ومن الضروري أن يعارض باصرار أن تصبح قبرص بحجة أو بأخرى ضحية لتقسيم ولتدخل خارجي أو تكون ضحية لوحدة مفردة أو مزدوجة . ان فشل مفاوضات جنيف ، التي كانت تعتمد على اتفاق لندن وزيورخ بشأن الضمانات الخاصة بقبرص ، يجعل من الضروري اتخاذ اجراءات جديدة فعالة تضمن الدفاع عن مصالح قبرص . ولمهذه الغاية - التوصل الى حل عادل لمشكلة قبرص - ، قدم الاقتراح الرامي الى عقد مؤتمر دولي بشأن قبرص ونحن نختتم هذه المناسبة لكي نعرب عن امتناننا لكافة الوفود التي أيدت هذا الاقتراح السوفياتي . ان الوفد السوفياتي يأخذ علما لكلمة مندوب الجزائر الذي قدم مشروع قرار الدول غير المتحازة عندما قال أن مشروع القرار ضعيف الى حد ما . كما أن مجموعة أخرى من الدول الأخرى أشارت الى نواحي القصور في مشروع القرار . ومن ناحيتنا فنحن نرى أن هذا المشروع ضعيف ، ونظرا لانه في هذا المشروع لا يشار الى أسباب الأحداث المفاجئة التي حدثت في قبرص وكما أنه لا يتضمن أي نداء ليابقى الجميع القرار المعروف الذي اتخذته مجلس الأمن بشأن قبرص ، ولاننا لانجد فيه كذلك أي إشارة الى الاقتراحات البناءة التي قدمت من أجل تسوية مشكلة قبرص بطريقة فعالة .

من أجل كل ذلك فان مشروع القرار ، ضعيف ولكن بالرغم مما فيه من نواحي قصور فان الوفد السوفياتي مستعد لتأييد مشروع قرار الدول غير المنحازة لأنه يناوئ على نداء موجه الى كافة الدول حتى تحترم سيادة قبرص واستقلالها وسلامة ترابها وسياسة عدم الانحياز التي تنتهجها . وايضا لأنه يحتوى على نداء موجه الى هذه الدول لكي تمتنع عن كل عمل أو تدخل ضد قبرص وفي مشروع القرار نجد أيضا دعوة لان تسحب في الحال كافة القوات الأجنبية وكذلك الموظفين العسكريين الاجانب وأن يوضع حد لكل وجود أجنبي عسكري والكف عن كل تدخل أجنبي في شئون قبرص .

ان الوفد السوفياتي يعتبر أن الفقرة (٦) من منطوق القرار يعني أنه لكي يمكن التوصل الى حل لمشكلة قبرص يستحسن أن تبتذل جهود في داخل الأمم المتحدة وخاصة عن طريق عقد مؤتمر دولي واسع النطاق يعكس الآراء السياسية للعالم المعاصر .

ونحن نفسر الفقرة (١٠) من منطوق القرار بالطريقة التالية وهو أن مجلس الأمن يجب أن يبحث المشكلة مرة أخرى وأن يتخذ اجراءات فعالة لتنفيذ قراراته بشأن هذه المسألة السياسية الدولية الهامة .

ان الوفد السوفياتي ان يؤيد مشروع القرار للدول غير المنحازة يأخذ أيضا في الاعتبار أن هذا المشروع — كما أعلن ذلك رئيس وفد قبرص السيد كيبيريانو — مقبول في نظر قبرص وأن هذا المشروع نتيجة لمشاورات أجريت مع قبرص .

ونحن نأمل أن قرار الجمعية العامة الذي مرافق عليه ، سوف يسهم في تحقيق سيادة قبرص وسلامة اراضيها وسيادتها بصفتها دولة غير منحازة وسوف يؤدي الى أن تسحب من اراضيها كافة القوات الأجنبية العسكرية .

السيد كارايانيس (اليونان) (الكلمة بالانجليزية) : ان اليونان تؤيد من قلبها مشروع القرار الذي سنصوّت عليه الليلة . فهو يحتوى على المبادئ الأساسية التي ناضلت من أجلها اليونان طوال الأسبوع . فضلا عن ذلك فإنه يدعو مباشرة بأسلوب لا يحتمل اللبس الى هذه الأهداف ، كما تدعو فضلا عن ذلك الى سرعة انسحاب كل القوات الأجنبية وعودة اللاجئين الى منازلهم ووأنهم في أمان باسرع ما يمكن .

ثم أن هناك شيئا آخر تعتز به وتسعد له اليونان ، هو أن مشروع القرار يدعو الى كبح التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية فوراً . فان البؤس والمآسة التي نشاهدها على هذه الجزيرة الجبيلة جاءت نتيجة مباشرة للتدخل الأجنبي . ولذلك دعونا نترك القبرصيين اليونانيين منهم والأتراك وحدهم . لقد عانوا الكثير ولهم الحق في أن يعيشوا في سعادة ، ويمكنهم أن يعيشوا في سعادة لو تركوا وشأنهم .

ولذلك فاني أوجه هذه الملحوظة بالذات الى وفد تركيا ، ذلك لأنه هو الوفد الذي يمثل البلد التي تحتفظ في هذه اللحظة بربعين ألف جندي وتحتل ٤٠ ٪ من مساحة الجزيرة . وان هذا النداء يوجه من بلد أخطأت في حق قبرص .

ان مشروع القرار ينص كذلك على المار عمل الأمم المتحدة بالنسبة لأية مفاوضات مستقبلية . ونعتقد أنه هو الاطار الصحيح ، والدليل على ذلك أنه اذا كان هناك أى ارتياح وسعادة في القاعة نتيجة لحسن تناول المداولات حول هذا الموضوع ، فالنتيجة التي سنتوصل اليها ترجع الى جهود بلاد عدم الانحياز والتي توجد من بينها قبرص . كما أننا ندين بصفة خاصة الى الجهود المخلصة التي قامت بها الدول الأعضاء الخمس في هذه اللجنة والتي وكلفت اليهم دول عدم الانحياز القيام بهذه المهمة . وأنا شخصيا أشعر بامتنان نحو الممثل الدائم للجزائر ويوغسلافيا والهند وغيانا ومالي فكان لي الشرف أن أعمل معهم في الأسبوع الماضي ، وكان غالبا مايتسم عطنا بالصعوبة . فأنا صديقهم من قبل وأشعر أنني أقرب اليهم الان عن ذي قبل . ان جهودهم كانت تتسم بمثالية عدم الانحياز . وأني أعرب عن الرغبة بأن مشروع القرار الذي قدموه سيلقى تأييدا مؤكدا من الجمعية العامة بأكملها ، وأن كل الذين سيصوّتون بالإيجاب على مشروع هذا القرار يهتفون فعلا ايجابية . وان مشروع القرار سيفتح الطريق الى السعادة أمام قبرص .

السيد شو (الصين) (الكلمة بالصينية): ان وفد الصين سيصوت في صالح مشروع القرار حول قضية قبرص الذي قدمته الجزائر مع بلاد أخرى . واننا نقدر ما للموقف التصالحي من قبل الأطراف حول قضية قبرص . ان وفد الصين قد أوضح موقف حكومة الصين بالنسبة لقضية قبرص في الاجتماع العام يوم ٢ تشرين الأول / أكتوبر . ونأمل أن الجانبين القبرصيتين والبلاد المعنية بالأمر ستقوم بمفاوضات تتسم بالصبر وتسوى خلافاتها عن طريق الوسائل السلمية ، وعلى قدم المساواة . واننا نعتقد أنه لكي نسوى مشكلة قبرص ، فمن الواجب حتما بأن ننهي تدخل الدول الأجنبية العظمى في الشؤون الداخلية ، ولذلك فان صيغة الفقرة السادسة من مشروع القرار ، يجب ألا تشكل حجة تلجأ اليها الدول العظمى لكى تتدخل في شؤون داخلية تحت أى حجة ما . فضلا عن ذلك فاننا كنا نتمسك دائما بسياستنا حول قوات الطوارئ الدولية التابعة للأمم المتحدة ، وأن لنا تحفظات بالنسبة لهذا الجزء من مشروع القرار المتعلق بقوات الأمم المتحدة في قبرص .

السيد بشاره (الكويت) (الكلمة بالانجليزية) : ان تاريخ قبرص يتسم بانفجار المنبثلاث مرات . فمنذ استقلالها تعرضت قبرص لسلسلة من المنازعات والمواجهات بين الجانبين . فان الجالية التركية تخشى أن تسيار عليها الجالية اليونانية ذات الأغلبية . فهم يخشون من عزم القبرصيين اليونانيين على تحقيق الوحدة مع اليونان . وأن مخاوفهم شرعية ، فالقبارصة اليونانيون يخشون التقسيم الذي قد يفرض على قبرص بمساعدة تركيا . وان مخاوفهم شرعية كذلك .

واننا نلاحظ بكل تقدير أن الأرائك المعنية قد أوضحت تماما تأييدها للمبادئ الثلاثة الرئيسية والتي تعتبر لازمة بالنسبة لأي حل . وهذه المبادئ الثلاثة هي : أولا ، اعترام استقلال قبرص وسلامة أراضيها وسيادتها . ثانيا ، الكف والاقلاع عن المبدأ المشير وهو مبدأ التقسيم . ثالثا ، القضاء على الفكرة المخيفة وهي تحقيق الوحدة مع اليونان (اينوسيس) .

ويجب أن يتضح تماما أن وفدي يؤيد مشروع القرار الوارد في الوثيقة رقم (A/L.739) على أساس أن هذا القرار يقوم على أساس المبادئ الثلاثة التي أبرزتها ، وأن وفدي يؤيد مشروع هذا القرار ، لأننا نؤمن أنه يحظر الى العودة الى الوضع القائم قبلا . فمثل هذه العودة ستؤدي الى النزاع بدلا من أن تؤدي الى الانسجام .

ان وفدي يفهم أن مشروع القرار الذي سنصوت عليه يكفل تحقيق المبادئ الأساسية على قدم المساواة للجاليين في إطار مقبول للجميع ، وأن صفة عدم الانحياز التي تتسم بها قبرص ستندعم بعد الموافقة على مشروع هذا القرار .

ان جميع القوات الأجنبية والموظفين سيسحبون لأنهم شخصيات غير مرغوب فيها . وبخلق جو من الثقة المتبادلة بين الجاليين فقد يمكن لقبرص أن تتمتع بالهدوء . وان تديد الخوف الذي تعاني منه الجاليين وتأكيد المساواة في الحقوق أمر أساسي لتبادل الثقة بين الجاليين أمر يجب أن يتوفر .

ان وفدي يعتقد أن مشروع القرار الذي سنصوت عليه ينص على الأساسيات اللازمة لوجود مثل هذه الثقة التي نأمل أن نبحث عنها منذ فترة بعيدة من الزمن .

السيد ناكو (ألبانيا) (الكلمة بالفرنسية) : فيما يتعلق بمشروع القرار الموجود في الوثيقة (A/L.739) المطروحة على الجمعية العامة للحصول على موافقتها ، فان وفد ألبانيا يعتبر أنه من الضروري أن يؤكد مرة أخرى موقف حكومة جمهورية ألبانيا الشعبية فيما يتعلق بمسألة قوات الأمم المتحدة التي نتحدث عنها في الفقرة الثانية من مناقش مشروع القرار .

ان حكومة جمهورية ألبانيا الشعبية قد عبرت بوضوح عن موقفها مرات عديدة فيما يتعلق بقوات الأمم المتحدة . وقد عارضت وسوت تعارض بشدة أنشاء هذه القوة . ومن المعروف أن إرسال

قوات الأمم المتحدة الى مناطق عديدة من العالم يتعارض مع مبادئ وأهداف ميثاق الامم المتحدة ولم يخدم حقوق الشعوب ولا قضية السيادة ولم يخدم الا مصالح الدول الامبريالية .
ولهذا السبب فان وفد ألبانيا يدلي ببعض التحفظات فيما يتعلق بالفقرة الثامنة من ميثاق مشروع القرار .

كما نود أن نؤكد أيضا أن الفقرة السادسة من ميثاق القرار كان يجب أن تكون أكثر وضوحا خشية أن تفسر تفسيراً خاطئاً أو أن يكون هناك لبس أو غموض فيها ، ولكي نتجنب في المستقبل أي امكانية تسمح باستخدام أي أعمال تضر بمصالح قبرص وتخدم تحقيق أهداف الدولتين الأعظم ، وهو التدخل في الشؤون الداخلية لقبرص وتحقيق الأهداف الشيطانية الأخرى عن طريق ارسال بعثة من الأمم المتحدة الى قبرص وعقد مؤتمر دولي في إطار الأمم المتحدة حول قبرص .
وبهذه التحفظات التي ذكرتها ، فان وفد ألبانيا سوف يصوت في صالح مشروع القرار (A/L.739).

السيد ابهل (موريشيوس) (الكلمة بالانجليزية) : منذ بضع ساعات قليلة أثناء تناولني الكلمة في المناقشة العامة حول قضية قبرص ، قلت أن وفدي سيدرس مشروع القرار النهائي في الوقت المناسب بعد اجراء بعض عطيات التجميل لمشروع القرار من قبل الطرفين المعنيين .
وان الجمعية العامة أمامها حاليا الصيغة النهائية لمشروع القرار ، وقد علمنا أن وفد جمهورية قبرص وكذلك وفد تركيا قد وافقا على النص الوارد في الوثيقة (A/L.739) ، ولأجل ذلك فان وفدي يؤيد بكل ارتياح مشروع القرار هذا ، ويرجو أن يحظى بموافقة الجمعية العامة .
مرة أخرى نشاهد انتصار حكمة عدم الانحياز على قوى الشر المتفطرسة التي تعمل على التدخل وتقسيم البلاد والتدخل في الشؤون الداخلية لبلد مستقل ذي سيادة .
حتى قبل التصويت ، فالأمم المتحدة كضمير للعالم وعن طريق هذا الجمع الموقر ، حيث لا يوجد دولة تمارس حق الفيتو وتتباهى وتتفارس ، دعونا نبتهل أن مشروع القرار الذي يوشك أن يصدق عليه ، ينفذ تنفيذا كاملا ، وأنه سيترك اليونانيون والأتراك القبارصة في هدوء يعيشون في سعادة .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أعتقد أنني قد فهمت مثل باقي أعضاء الجمعية العامة أن ممثل قبرص لا يلح على أن مشروع القرار الموجود في الوثيقة (A/L.738) يارح للتوصيت ، وأن الجمعية سوف تناقش فقط مشروع القرار (A/L.739) وتقرير اللجنة السياسية الخاصة المتضمن في الوثيقة (A/9820) وسوف نتخذ أولاً قراراً حول تقرير اللجنة السياسية الخاصة المتضمن في الوثيقة (A/L.739) فإذا لم تكن هناك اعتراضات يعتبر أن الجمعية العامة قد أخذت علماً بهذا التقرير .
اذن ، ووفق على ذلك .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : ان الجمعية العامة سوف تدلي برأيها فيما يتعلق بمشروع القرار الموجود في الوثيقة (A/L.739) .
وقد طلب تصويت مسجل .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية - أثيوبيا - الأرجنتين - الأردن - أسبانيا - استراليا - اسرائيل - افغانستان - الأكوادور - البانيا - جمهورية المانيا الاتحادية - الامارات العربية المتحدة - اندونيسيا - أورغواي - أوغندا - ايران - ايرلندا - ايسلندا - ايطاليا - بارغواي - باكستان - بنما - البحرين - البرازيل - البرتغال - بلجيكا - بلغاريا - بنغلاديش - بوتان - بوتسوانا - بورما - بوروندي - بولندا - بوليفيا - بيرو - تايلند - تركيا - ترينيداد وتوباغو - تشاد - تشيكوسلوفاكيا - توغو - تونس - جاميكا - الجزائر - جمهورية افريقيا الوسطى - جمهورية اوكرانيا الاشتراكية - السوفياتية - جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية - جمهورية تنزانيا المتحدة - جمهورية خمير - الجمهورية الديمقراطية الألمانية - الجمهورية العربية الليبية - جمهورية الكاميرون المتحدة - الدانمرك - رواندا - رومانيا - زائير - ساحل العاج - سرى لانكا - سنغافورة - السنغال - سنوازيلند - السودان - السويد - سيراليون - الشيلي - الصين - العراق - عمان - غرينادا - غواتيمالا - غيانا - فينيا الاستوائية - فرنسا - فلبين - فنلندا - فولتا العليا - فيجي - قبرص - قطر - كندا - كوبا - كوستاريكا - كولومبيا - الكونغو - الكويت - كينيا - لاوس - لبنان - لكسمبرج - ليبيريا - مالطة - مالي - ماليزيا - مدغشقر - مصر - المغرب - المكسيك - المملكة المتحدة - منغوليا - موريتانيا - موريشيوس - النرويج - النمسا - نيهيال - النيجر - نيجيريا - نيوزيلندا - هايتي - الهند - هنغاريا - هولندا - الولايات المتحدة الأمريكية - اليابان - اليمن - اليمن الديمقراطية - يوغسلافيا - اليونان .

المعارضون : لا أحد .

المتنعون

عن التصويت : لا أحد .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١١ صوتاً مقابل لا أحد (القرار ٣٢١٢ - د ٢٠٠٠) * .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : سوف اعطي الكلمة الان للممثلين الذين يودون أن يعللوا تصويتهم بعد اجراء عملية التصويت .

السيد جونيس (تركيًا) (الكلمة بالفرنسية) : ان وفد بلادي ليسعده أن يوافق على مشروع القرار بالاجماع من جانب اعضاء الجمعية العامة . وشكرا لروح التصالح والوفاق ، لأن مناورات المتأرفين لم تؤد الى أية نتيجة تصعب من ايجاد حل للمشكلة القبرصية . انه لا يوجد هناك أى مبدأ في مشروع القرار هذا لا يتعارض مع السياسة التي تتبعها تركيا تجاه المشكلة القبرصية . وأود بكل بساطة أن أوضح لكم عن موقفنا في هذا الصدد .

ان موقفنا معروف للجميع فيما يتعلق بالفقرة الثانية والسادسة من مشروع القرار الذي صوتنا عليه . وقد عبرنا عنه مرات عدة في مناسبات عدة في محافل دولية وكذلك في مجلس الأمن وفسي أماكن أخرى وخلال المفاوضات التي تمت ابقاً لمشروع القرار ٣٥٣ (١٧٤) لمجلس الامن . أما فيما يتعلق بالفقرة الخامسة من مشروع القرار ، فيجب أن نوضح أن لها صبغة سياسية بالاضافة الى صبغتها الانسانية ، وهي ترتب ارتباطاً وثيقاً ببعضها ، وترضي جميع المعنيين بحل سياسي . ان تركيا تجد أن من مسؤوليتها الناجمة عن المعاهدات وعن القانون الدولي ، ان تستمر في سياستها ابقاً لسيادة ووحدة أراضي واستقلال الجزيرة . ومسؤولياتها سوف تقوم بها بوعي انساني من أجل حل مناسب وملائم وواقعي بأسرع ما يمكن للمشكلة القبرصية .

السيد موراي (المملكة المتحدة) (الكلمة بالانجليزية) : في هذه الساعة المتأخرة من الليل سأكون موجزًا ، ان وفدي يود أولاً أن يشيد باصرار تلك الوفود التي عملت من أجل صياغة مشروع القرار الذي وافقنا عليه . ويسعدنا أن يبرهن ذلك على امكان الوصول الى نتيجة بناءة من هذه المناقشة . ولقد سعدنا جداً أن هذا القرار سوف يساعد المفاوضات والاتصالات التي ستجرى بين الأطراف المعنية في الوصول الى تسوية مقبولة من الطرفين . وان وفدي يدرك أن القرار

* وبعد ذلك أبلغ وفد غينيا الأمانة العامة أنه كان ينوي التصويت لصالح القرار .

لا يرضي جميع الأطراف رضاء تاما ، ومن دواعي امتناننا استجابتهم للنداءات التي وجهها وفدي والوفود الأخرى في هذه المناقشة ، لمرونتهم ورغبتهم في الوصول الى التوفيق بين مختلف الآراء . ومن المحتم أنه لكي نتجنب أية صعاب أخرى ، فان النص الذي لم يكن مثاليامن وجهة نظر الجميع كان ولا بد أن يعدل . وفي الحقيقة فان وفدي له بعض التحفظات بالنسبة لهذا النص .

واننا نفهم تماما انه جاء في الديباجة ان استمرار الأزمة في قبرص يشكل تهديدا للسلام والأمن العالميين . ومن الناحية الرسمية بموجب الميثاق يقع على مجلس الأمن أن يقرر وييسر مثل هذا الموقف الخطير . وكعضو في مجلس الأمن ، فان وفدي ليتمني أن يصدر حكمة بالنسبة لأي جانب من جانب القضية يعرض على المجلس .

ان وفدي ليعرب عن امتنانه لهؤلاء الذين تفاوضوا حول مشروع القرار ، لأنهم قد أوضحوا في الفقرة الثانية من منطوق القرار تلك الدعوة لانسحاب القوات المسلحة من جمهورية قبرص . واننا نعلم تماما أن هناك بعض الوفود قد أعربت عن رأيها بأن الموظفين البرياليين يجب أن ينسحبوا من جزيرة قبرص . هذا موضوع منفصل تماما ، ومن الصواب ان القرار يجب أن لا يعني ألا بالأزمة وحلها ، ولذلك يجب ألا يشير الملاحق الى أي شيء يتصل بالموظفين البرياليين الذين يوجدون في الجزيرة بموجب اتفاقية .

كما نأمل أن القرار الذي صدقنا عليه سيسهل الوصول الى حل سريع لهذه القضية لكي يخدم مصالح جميع شعب قبرص ، والتي تعمل الأمم المتحدة بكاملها من أجل خدمتهم .

الرئيس ، (الكلمة بالفرنسية) ، لقد استمعنا الى آخر متحدث في تحليله للتصويت .
والكلمة الآن للسيد ممثل قبرص لكي يمارس حقه في الرد . وبهذه المناسبة أود أن اذكره
بأن الجمعية العامة في جلستها ٢٢٣٦ قررت ان ممارسة حق الرد يجب أن لا يتجاوز عشرة
دقائق .

السيد كبريانو ، (قبرص) (الكلمة بالانجليزية) ، إشارة الى مقاله وزير خارجية تركيا حول
الفقرتين ٢ و ٦ من منطوق القرار ، وكذلك اشارته للفقرة الخامسة من منطوق القرار ، والتي
وصفها بأنها ترتبط بحل سلمي سياسي لهذه القضية ، لقد حذرت من قبل وقبل التصويت : ولاني
أكرر هذه التعبيرات مرة أخرى ، ولكن على أي حال ، لبعض اسباب محددة ، وبالنسبة للخطة
الحالية ، وحيث أن تركيا قد صوتت على القرار ، فاننا نرتبط بتفسير القرار الذي جاء على لسان
أغلبية أعضاء الجمعية العامة .

الرئيس ، (الكلمة بالفرنسية) ، انتهينا اذن من دراسة البند ١١٠ من جدول الأعمال .
وستعقد الجلسة العامة التالية يوم صباح الثلاثاء ٥ من تشرين الثاني / نوفمبر ، حينما
نحصل على تقرير الوكالة الدولية للسلامة النووية .
وبرنامج العمل لباقي الاسبوع سيعلمن في هذه الجلسة .

رفعت الجلسة الساعة ٢١/٥